الفصل الثاني:
صراع الإستراتيجيات

أولاً: طبيعة ومستويات الصراع في العراق

دشّنت الولايات المتحدة الأمريكية بغزوها للعراق في آذار 2003م -الذي استوفى كافة أركان العدوان- عهدًا جديدًا في نمط العلاقات الدولية، ضربت فيه بكافة تطورات ومؤسسات النظام السياسي الدولي التي سادت القرن الماضي عرض الحائط، وأعادته إلى عصر القوة وشريعة الغاب، كما ورد تمامًا في نظرية (هوبس) للقوة.

وتوالدت جرّاء هذا الغزو، وتداخلت في آنٍ واحد عدة مستويات من الصراع، وانتظمت بمصفوفة رياضية لا يمكن التنبؤ باحتمالاتها، فمن النادر في تاريخ العلاقات الدولية أن يشكل صراعٌ ما بؤرةً لتداخل عدة مستويات من الصراع في آنٍ واحد؛ من حيث المدى والعنف، كتلك التي تحصل حاليًا في العراق.

ويمكن -لأغراض منهجية- أن نقسم هذه المصفوفة إلى ثلاثة مستويات، وهي حتمًا ليست معزولة عن بعضها، ومتداخلة مع بعضها في بعض الحالات إلى حدّ التماهي:

أ- المستوى الدولي للصراع.

ب- المستوى الإقليمي للصراع.

ج- المستوى المحلي للصراع.

ويُعدّ ذلك نموذجًا حريًّا بالباحثين أن يدرسوه، ومجالاً رحبًا للتأمل والتعمق فيه. فما سيؤول إليه الوضع في العراق لن يحدد نمط الحكم الذي سيسود، أو حتى مستقبل العراق كدولة فقط، بل سيصبغ شكل المنطقة برمتها، ويترك أثرًا فاعلاً ليس على التوازنات الإقليمية السائدة، ولكنه سيمثل نقطة ومفصلاً محوريًّا حاسمًا في تحوّل منحنى وتراتبية القوى في النظام السياسي الدولي برُمّته، وسيكون بقاء الولايات المتحدة كقطب أوحد على قمة الهرم السياسي الدولي رهنًا بنتائج الصراع الدائر في العراق واحتمالاته.

أ - المستوى الدولي للصراع:

يتعلق هذا المستوى بطبيعة التنافس الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي بين

الأقطاب الدولية الرئيسة؛ سواء منها التي تغرب شمسها، أو الأقطاب البازغة التي تتطلع إلى القمة، وما يمثله العراق في معترك هذا التنافس؛ حيث يتربع على أكبر احتياطي للبترول في العالم، سيستمر إنتاجه طيلة القرن الحادي والعشرين[1].

لقد شكّل انهيار الاتحاد السوفييتي بلا شك نصرًا إستراتيجيًّا وتاريخيًّا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولكنه في نفس الوقت دشّن بداية مأزق لها، فقد رافق هذا النصر -لسوء حظ الولايات المتحدة، وربما من حسن حظ العالم- فقدان في التوازن نتيجة هوس وفلسفة المحافظين الجدد بالقوة العسكرية، واعتمادها عاملاً رئيسًا ووحيدًا في السياسة الخارجية الأمريكية.

مثّلت السنوات الأولى التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام 1990م قمة التفرد الأمريكي بمقدرات العالم، فقد تمكنت من حشد أكثر من 30 دولة لضرب العراق، وتحولت الأمم المتحدة إلى مكتب ملحق بدوائر وزارة الخارجية الأمريكية، وأصبح النظام السياسي الدولي أقرب إلى القطبية الأحادية الصلبة، يسوده الانضباط والانصياع الكامل لأوامر الولايات المتحدة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إلقاء نظرة على عدد، وكثافة، وطبيعة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في مطلع عقد التسعينيات، مقارنة بعددها، وكثافتها طوال حقبة الحرب الباردة، إلاّ أن تحوُّلاً طرأ على طبيعة مواقف الأقطاب الصاعدة، والتي تعدّ نفسها للتنافس على قمة الهرم الدولي، من خلال اتخاذ مواقف أكثر استقلالية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد توهمت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال نصرها السريع والمزيف باحتلال العراق، أنها ستحقق بأبخس ثمن ثلاثة أهداف إستراتيجية تمثلت في:

- السيطرة المباشرة على أكبر خزين للنفط في العالم، والتحكم بعصب الطاقة في القرن الحادي والعشرين، وقطع الطريق على بقية الأقطاب المنافسة.

- إزالة العراق كقوة مادية بشرية متوازنة من معادلة الصراع العربي -

(1) حمدان حمدان، حرب بوش الديمقراطية بين خسارة اليوم المبكر أو كارثة الغد المتأخر، دار الخيال للطباعة والنشر، لبنان، سنة 2007م، ص:17.

الإسرائيلي.

- إعـادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط على وفـق الرؤية الأمريكية، والبدء بالعراق كنموذج.

إنّ خطورة بقاء الحال على ما هو عليه في معادلة الصراع الدائر في العراق؛ يعني، في كل يوم على مستوى الصراع الدولي، استنزافًا وخسارة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكيـة إزاء تنافسهـا الدولـي، فهي تدرك -وكذلـك العالم- أنها باتـت أعجز من أن تستطيع معالجة أو التعامل مع أيّ خطر، أو تهديد إستراتيجي ثالث قد تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية، فالقوى الرئيسة المنافسة، وكثير من الدول لا تبدو فقط مرتاحة، بل تساهم بشكل أو بآخر باستنزاف الثور القوي الهائج إلى أن تخور قواه، وتتعمد عدم مدّ يد المساعدة لإنقاذ القوة العظمى من المستنقع الذي أغرقت نفسها فيه، رغم طلب الأخيرة ذلـك مـرارًا إلى حد الاستجداء؛ لأن هـذا الوضع من الناحية الواقعيـة يعني عمليًّا كسبًا إستراتيجيًّـا مجانيًّا لبقية القوى دون عناء، وربما يفسر هذا ما يدور في أمريكا اللاتينية وتصريحـات قادتهـا من أن الدبابة الأمريكية التي تُحرَق في شـوارع بغداد كأنها أُحرقت فـي (كراكاس)، وكذلك يفسر انتفاضـة روسيا ودورها لاستعادة مجالها الحيوي السابق في أوروبا، وإعادة تنشيط جذوة سباق التسلح.

ب: المستوى الإقليمي للصراع:

شـكّل العراق على الدوام؛ بثرواتـه وموقعه الجيوبولتيكي المتميـز، مسرحًا لأطماع الشعـوب المحيطة به، والتي تسكن الهضاب والجبال والصحـاري الجرداء، فإيران التي كانت عبر التاريخ بلاد عيلام وفارس لم تنفك يومًا أن تمنع نفسها من النظر إلى العراق. وأدى العـراق عبـر تاريخـه وظيفتين: الأولى كان فيهـا حجر الزاوية في تـوازن المنطقة برمتها؛ فكلما كان قويًّا توازنت المنطقة ما بين شرق جبال زاكروس وغربها، وكلما ضعف تخلخـل الضغط في المنطقة، وتنافست تركيا وإيـران أيهما يكون العراق مجاله الحيوي. الوظيفـة الثانية أن العـراق كان بمثابة مصدر يحمي الجنـاح الشرقي للوطن العربي من

النفوذ الفارسي.

أدى انهيار العـراق بهذه الطريقة التي أزالت أية مقومات للدولة والنظام إلى إحياء الأطمـاع الإيرانية وإيقاظها، وإن لبست هذه الأيام لبوس الدين والطائفية، وإلى انكشاف الأنظمة العربية الهشة التي ساهمت بغباء وتآمر شديدين في انهيار النظام السياسي في العـراق، الذي كان -فـي أسوأ حالاته- بمثابة جدار عازل وسـدّ صادّ يحميهم من النفوذ الإيراني.

بعد خسارتهـا الحرب أمام العراق في حرب الخليج الأولى في عقد الثمانينيات من القـرن الماضي، استثمرت إيـران في عقد التسعينيات انشغـال المجتمع الدولي بحصار العراق بعـد غزو الكويت؛ لبناء ترسانة أسلحة، وتطويـر البرنامج النووي، مستغلة تفكك جمهوريـات الاتحـاد السوفييتي، وشـراء مصانع ومواد، وعلماء ذرة مـن هذه الدول التي باتـت بحاجـة ماسة للمـال، ثم جـاءت المرحلة الأخطـر، وهي تورط الولايـات المتحدة الأمريكية في العراق، ودعمها للأحزاب الطائفية الإيرانية في العراق، الأمر الذي أعطى إيران نفـوذًا مضاعفًا لتحييد موقف الولايات المتحـدة، وإجبارها على الاعتراف لإيران بدور ونفوذ إقليمي، الأمر الذي بدت فيه الولايات المتحدة أعجز من أن تحُدّ من التعاظم المضطـرد للتهديـد الإيرانـي، ليـس إزاء دول الخليـج الضعيفة بل لامتداد قـدرة إيران وذراعهـا الضـارب ليطال خاصرة إسرائيـل مباشرة من خلال حـركات وأحزاب مقاتلة تحظى بدعم مادي وبتكنولوجيا صواريخ، باستطاعتها أن تدكّ العمق الإسرائيلي، أو أكثر من ذلك مستقبلاً[1].

أمّا بالنسبة إلى تركيا فلا يمكنها إغفال وجود ملفين يعدان الأخطر، ويمسان جوهر أمنها القومي، وتنظر من خلالهما إلى الشأن العراقي:

الملـف الأول: يخصـ الأكـراد، والثاني يخص قضية كركوك. فيمـا يخص الأكراد فإنها تنظر بحذر وريبة شديدين إزاء تعاظم استقلاليتهم في العراق، وما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمستقبل تركيا الموحدة.

(1) عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق صراع حدود أم وجود؟ الدار الثقافية للنشر، القاهرة، سنة 2007م، ص: 167.

الملـف الثانـي: الذي يحظى بأهمية استثنائية لدى الأتـراك هو قضية كركوك ذات الأغلبيـة التركمانيـة، والتي تعرضت منذ الاحتلال إلى عمليـة (تكريد)، وكُرّس ذلك في الدستـور من خلال نص يمهّد لضمها إلى إقليم كردستـان، مما يعطي أرجحية جغرافية واقتصادية، ويقوي دعائم الانفصال؛ حيث تمثل كركوك عصب الطاقة بالنسبة للمنطقة الشمالية، ففيها 12% من خزين العراق النفطي[1].

ج: المستوى المحلي للصراع:

رسمـت إدارة الاحتـلال حال دخولها إلى العراق ملامـح الصراع المحلي على شكل مرحلتيـن: تمثلـت المرحلة الأولى في إصـرار هذه الإدارة، سـواء أكان ذلك بنية مسبقة -وهـو المرجح- أو بغبـاء وتخبط على إلغـاء وإزالة كافة صمامـات الضبط الاجتماعي، وتفكيك المؤسسات السيادية للدولة العراقية؛ من خلال إلغاء الجيش العراقي والشرطة، وأجهـزة الأمـن والمخابرات، وفتح المجـال لأوسع عملية نهب وسرقـة لكافة المؤسسات الحكومية، والوزارات والآثار والمكتبات الوطنية، عدا وزارة النفط؟

وعلى الرغم من ذلك كله لم يشهد المجتمع العراقي، ولمدة سنة كاملة حتى حزيران 2004م، ورغم غياب أية حكومة أيّ حادث مسجل لانتقامات طائفية أو مذهبية، وخاصة في بغـداد المختلطة، ويُعدّ ذلك دليلاً لا يقبل الدحض على زيف ادعاءات الاحتلال وعملائه من وجود احتقانات وثارات، وانقسامات حادة طائفية في عمق نسيج الشعب العراقي.

ويقـف وراء ذلك التماسك الوطنـي أسباب موضوعية وتاريخيـة، فطبيعة المجتمع العراقـي وجذوره لا تزال ريفية وعشائريـة متداخلة ومتصاهرة منذ مئات السنين، بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو القومي، فتجد على سبيل المثال قبيلة طي، وهي أكبر قبيلة عربيـة فـي العراق تتكون مـن 79 عشيرة يقطن أكثر من نصـف أفرادها في الجنوب، ثم تمتد إلى الوسط صعودًا إلى الموصل.

اضطـرت إدارة الاحتـلال بعـد أن توسعت دائـرة المقاومة مطلع عـام 2004م إلى

(1) إيدن أقصو، كركوك.. صراع النفط ورحلة البقاء، مؤسسة المختار للنشر، بغداد، سنة 2007م، ص:39.

أن تباشـر بالمرحلـة الثانية، والتي مثلت وصفـة جاهزة لإثارة العنـف، وتأجيج الصراع الطائفي والعرقي من خلال تصنيع وغرس قواعد لعبة سياسية، هي مولّد ومحرّك حقيقي للصـراع، وذلك من خلال تكريس مبـدأ المحاصصة الطائفيـة والعرقية كأساس يحكم الدستـور والبرلمان والحكومة، وتـم اعتماد معيار مزدوج ومصطنـع لتقسيم العراقيين: (قومـي عنصـري - مذهبي طائفـي)، وذلك لتحفيز الحسّ الطائفـي والعرقي، ووضع القوميات والطوائف أمام بعضها البعض، وإثارة الاحتقان والصراع على السلطة والثروة، ولغرض تدعيم هذه الماكينـة استعانت دوائر الاحتلال بطاقم فاسـد من طبقة سياسية ليسـت لديها أية جذور في العراق، تم استئجارها من أصقاع الأرض، لبس بعضها عمائم وعبـاءات مـن كافة الألوان؛ بغية تحريك النعرات الطائفية، فـي حين لبس البعض الآخر رداء الليبرالية والديمقراطيـة الزائفة، وكانت فِرَق الموت والقتل والإبادة الجماعية، من هذا الطرف أو ذاك، الوقود اللازم لبدء الحركة، ومحاولة تعميق الصراع والانقسام؛ لكي يصـل عمقَ النسيج الاجتماعي، والذي صمد طويلاً، ولـم يُستدرَج إلى أتون هذا التقسيم المصطنع والزائف[1].

(1) محمد العرب، ما لم يذكره بريمر في كتابه، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة 2007م، ص:73.

ثانياً: إستراتيجية الاحتلال الأمريكي في العراق

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية غزوها للعراق إستراتيجية محكمة في تداول المعلومات تقوم على أساس حرمان العدو (المقاومة) من أيّ شعور بتحقيق الانتصار، وذلك من خلال سياسة إعلامية مدبَّرة نجحت من خلالها، في بداية الأمر، في تضليل الرأي العام الأمريكي حول حقيقة ما يجري في العراق.

شكّل انبثاق عمليات فصائل المقاومة العراقية، وتصاعد تأثيرها وشدتها ابتداءً من منتصف 2003م وضعًا محرجًا لتبرير الأعداد المتزايدة من القتلى والجرحى في صفوف الجيش الأمريكي. وللتقليل من شأن عمليات المقاومة دأبت الماكينة الإعلامية الأمريكية على عدم الاعتراف -بأيّ حالٍ من الأحوال- بوجود مقاومة مسلحة للشعب العراقي، وإنما أطلقت عدة صفات على العمليات المسلحة ضد قواتها، كان القصد منها إضفاء طابع طائفي، أو مناطقي لهذه العمليات.

ففي المرحلة الأولى عزت العمليات المسلحة ضدها في البداية إلى (أزلام النظام السابق، والمتضررين، وفدائيي صدام)، وبعد معركة الفلوجة الأولى في نيسان 2004م، والتي شكّلت مفصلاً خطيرًا في تطور عمل المقاومة العراقية؛ مُنِيَت من خلالها القوات الأمريكية بهزيمة قاسية اضطرتها إلى التفاوض مع ممثلي المقاومة وإلى إطلاق مصطلح (المثلث السني) في إشارة إلى المحافظات الساخنة التي اشتعلت فيها المقاومة: كالرمادي، والموصل، وصلاح الدين، والحقيقة أنّ العمليات كانت تتم في أكثر من منطقة ومحافظة عراقية وخاصة الجنوبية، ولكن بشكل متفاوت.

بعد تزايد نشاط تنظيم القاعدة، والذي لا يشكل سوى 5% من فصائل وتنظيمات المقاومة العراقية، أضفت إدارة الاحتلال صبغة تنظيم القاعدة على عمليات المقاومة العراقية في محاولة لخلط الأوراق أمام الشعب العراقي، ودمج الإرهاب بالمقاومة.

شكّلت سنة 2006م متغيرًا كبيرًا في تراكم عمل المقاومة، وتأثيرها على الاحتلال فقد شكّل حجم العمليات والخسائر الأمريكية حدًّا غير متوقع، ويذكر كل من جيمس بيكر

ولـي هاملتـون[1] في تقريرهما أنّ اللجنـة المشكّلة لدراسة الحالة فـي العراق دققت في أحد أيام تمـوز 2006م عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية؛ فتم تزويدها بعدد العمليات والبالغ 93 عملية، إلا أن اللجنة جمعت كافة عمليات هذا اليوم، فتوصلت إلى أن عـدد العمليات والهجمات على القوات الأمريكية في ذلـك اليوم قد بلغ 1100 عملية. هذا الفـارق هو ما تحـاول الإدارة الأمريكية بإصرار إخفاؤه، والأمـر كذلك فيما يتعلق بحجم خسائرها المادية والبشرية.

يذكر التقرير كذلك أن 100 أمريكي يموتون كل شهر، وأن معظم الوحدات العسكرية الأمريكية واقعة تحت ضغط نفسي كبير، وطُلب من الرجال والنساء في الخدمة العسكرية، وكذلك عائلاتهم، أن يقدموا التضحيات الكبيرة.

مـن خلال دراسة توصيات تقرير هذه اللجنة -ويعد تقريرها الأكثر رصانة لتقييم الأوضـاع في العـراق في المرحلة الأولى مـن الصراع الدائر في العـراق- يمكننا عندئذ تلمـس تأثير العمل المسلح، والذي يسميه المؤلفـان (المتمردين، الميليشيات) كانعكاس لحجم الخسائر، والشعور بوطأة هذا العمل المسلح في طيات التقارير الأمريكية.

لغرض تعميـق البحث في موقـع المقاومة العراقية فـي الإستراتيجيـة الأمريكية للمرحلـة الأولـى لا يمكن إغفال دراسـة مهمة وشاملة صدرت تحت عنـوان (خطة عملية للانسحـاب من العراق الآن) لـكل من الدكتور جورج ماكغفـرن، والدكتور وليام بولك[2] وفيما يلي بعض التوصيات التي وردت في هذه الدراسة:

1 - إذا لـم تنسحب الولايات المتحدة من العراق، فالحرب ستستمر، وهذا يعني أنّ

(1) نشـأت لجنـة بيكـر- هاملتـون لتقييـم الوضـع فـي العراق بصفـة مستقلـة، بطلب من قبـل الحزبيـن الجمهوري والديمقراطـي، ووافـق أعضاء الكونجرس بالتشاور مع الإدارة الأمريكية علـى أن لدى كلّ من وزير الخارجية الأمريكي السابق الجمهـوري جيمس بيكر، وعضـو الكونجرس السابق الديمقراطي لي هاملتون المعرفة الواسعة في الشؤون الخارجية المطلوبة لتولـي رئاسـة هذا الجهد المشترك بين الحزبين، وتم استشارة أكثر من 183 مسؤولاً من كبار القادة العسكريين والميدانيين وكبـار السياسيـن المسؤولين عن قضية العراق. انظر نص تقرير لجنة بيكر هاملتون حـول العراق، ترجمة صبحي الجنابي، مكتبة دار طلاس، سنة 2007م.

(2) جـورج ماكغفـرن: مرشح الحزب الديمقراطي الأمريكي للرئاسة في عام 1972م، عضو في مجلس النواب الأمريكي من عام 1957 - 1961م.

وليام بولك: مرشح من الحزب الجمهوري، عمل عضوًا في لجنة إدارة الأزمات في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962م.

انظـر: جـورج ماكغفرن، الخـروج من العراق خطـة عملية للانسحـاب الآن، ومركز دراسـات الوحدة العربية، بيـروت، سنة 2006م. (GAO=United states Government Accountability Office).

أكفان الجنود القتلى وأفراد الجيش المصابين سيستمرون بالتدفق على أمريكا.

2 – ما دام الأجانب في البلاد؛ فإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم حتى يخرج الأجنبي، مهما كانت القوة التي تُستخدَم ضدهم كبيرة، ومهما كان القتال باهظًا في الدماء والأموال.

3 – إنّ الخطوة الأولى في عملية وقف النزيف للمصالح الأمريكية هي انسحاب قواتنا.

4 – لم تنجز القوة العسكرية في الحقيقة الأهداف المعلنة للحرب. إنّ غزو العراق كان من بعض الجوانب فشلاً ذريعًا أكثر من فشل تجربتنا المحزنة والدموية في فييتنام.

5 – بعد انسحاب القوات النظامية الأمريكية، والبريطانية والمرتزقة الأجانب؛ فإن التمرد الذي كان يهدف إلى تحقيق هذا الهدف سيفقد التأييد. لأن عدم وجود هدف وطني مشروع للتمرد سيفقده سلطانه عندئذ، إما أن يُلقي المسلحون سلاحهم، أو يصبحوا خارجين عن القانون.

كانت مثل هذه النتيجة هي حصيلة تجربة التمرد في الجزائر وكينيا وإيرلندا.

ولمعرفة نتائج الإستراتيجيات الثلاث التي طُبقت في العراق للفترة من 2004–2007م، يمكن تلمّس فشلها في رؤية هنري كيسنجر، والذي يتساءل في إحدى دراساته –من فييتنام إلى العراق، دروس من أجل وضع إستراتيجية للانسحاب– كيف يمكن تعريف المصطلحات (تقدُّم) و(تحسُّن)، ففي حرب لا يوجد فيها خطوط مواجهة، هل تشير فترة الهدوء إلى نجاح؟ أم أنه قرار إستراتيجي من جانب العدو؟ وهل انخفاض هجمات العدو ناجم عن إنهاك العدو؟ أم إنها إستراتيجية مقصودة تهدف إلى الاحتفاظ بالقوى لتشجيع الانسحاب الأمريكي؟ التحدي العسكري في العراق هو أكثر مراوغة فلا توجد خطوط مواجهة، وميدان المعركة هو في كل مكان، نحن نواجه شبح العدو.

ومنذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية في حرب العراق، وذلك في آيار 2003م توالت أربع إستراتيجيات اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية وحاولت من خلالها تجاوز انزلاقها في المستنقع العراقي، والتخلص من المأزق الذي وضعت نفسها فيه.

1 – الإستراتيجية الأولى حزيران 2004م (خطة نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية).

2 - الإستراتيجية الثانية تشرين الثاني 2005م (إستراتيجية النصر في العراق - NSVI).

3 - الإستراتيجية الثالثة عام 2006م (إستراتيجية الحملة المشتركة لدمج المساعي).

4 - الإستراتيجية الرابعة كانون الأول 2007م - 31 تموز 2008م (إستراتيجية الطريق الجديد - إلى الأمام).

ويبدو أنّ الإستراتيجيات الثلاث الأولى كانت تُعلن، ولكنها عندما تتكسر على جدار المقاومة العراقية؛ فإنها توأد بصمت وبدون ضجيج، إلاّ أنّ الإستراتيجية الأخيرة والتي تمت المباشرة بها في كانون الأول 2007م ولمدة 18 شهرًا، وانتهت تموز الماضي وكان مقدرًا لها في حال نجاحها أن تتوج بتوقيع الاتفاقية الأمنية في 31 تموز 2008م حظيت باهتمام خاص من قبل الإدارة الأمريكية بدعوى تحقيق هذه الإستراتيجية الأهداف المتوخاة منها، ونحن هنا بصدد دراسة وتحليل تقرير مهم صدر في واشنطن بتاريخ 23 تموز 2008م من قِبل مكتب المحاسبة العائد للحكومة الأمريكية يقيّم من خلاله وبطريقة دقيقة نتائج هذه الإستراتيجية[1].

بُنيت عناصر هذه الإستراتيجية على ثلاثة مجالات: المجال الأمني، المجال التشريعي والسياسي، ثم المجال الاقتصادي والبيئي:

في المجال الأمني اعتمد التقرير في تقييمه لنتائج الإستراتيجية في هذا المجال على معيارين:

- انخفاض عدد عمليات المقاومة.
- زيادة عدد القوات الحكومية العراقية.

في المعيار الأول والخاص بانخفاض عدد عمليات المقاومة، اتخذ التقرير من عدد

(1) هو مكتب مسائلة (محاسبة) الحكومة الأمريكية، وهو وكالة مستقلة، غير تحزبية تعمل لصالح الكونجرس. وغالبًا ما تسمى «كلب الحراسة في الكونجرس». (غاو) تحقق في كيفية إنفاق الحكومة الاتحادية لدولارات دافعي الضرائب. رئيس (غاو) هو المراقب العام للولايات المتحدة، ويُعيَّن لمدة 15 سنة من قِبَل الرئيس من قائمة من المرشحين يقترحهم الكونجرس. انظر موقع مكتب المحاسبة الأمريكي على شبكة الإنترنت:
http://GAO.gov/docsearch/featured/oif.html

العمليـات في حزيران/ يونيو 2008م أساسًا للمقارنة بعدد العمليات من نفس الشهر لعام 2007م، وعنـد دراسـة وتحليل منحنى العمليات العنيفة للمقاومـة العراقية المسجلة لدى الجيش الأمريكي منـذ بداية الغزو حتى انتهاء الإستراتيجية فـي 31 تموز 2008م (انظر المخطط) يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1 - إنّ الفتـرة التي تمت المقارنة فيها تمتد مـن تشرين الأول/ أكتوبر 2006م حتى تموز/ يوليو 2007م، وباعتراف التقرير: كانت تجري فيها 180 عملية يوميًّا، ووفقًا للتقرير فقـد نفّـذت في هذه الفتـرة لوحدها 46 ألف عمليـة.. وبالتالي لا يمكن وصـف هذا الكمّ الهائـل من العمليـات على أنها عمليات مقاومـة أو حرب عصابات.. وإنمـا ينطبق عليها وصـف (الثورة) ضد قـوات الاحتلال، وبالتالي فإن تراجع عـدد العمليات إلى مستوياتها السابقـة لهذه الفترة يعد أمـرًا طبيعيًّا ينسجم وجوهر مفهوم وعمل المقاومة القائم على أساسـ حرب الاستنـزاف، وقطع التماس مع العدو، وضـرورة الاحتفاظ بالقوى، واختيار المكان والزمان المناسبين لتوجيه الضربات.

2 - يعد هـذا التقرير، ومنحنى العمليات لكامل فترة الغزو، اعترافًا صريحًا بحجم الخسائـر التـي تكبّدتها القـوات الأمريكية؛ حيث يشيـر المنحنى إلى أنّ عـدد العمليات الإجمالـي المنفذ ضـد هذه القوات منذ 2003-2008م يقـارب 164 ألف عملية، وعلينا أن نـدرك أنّ هذه العمليات مسجلة لديهم على أنها مهمة، ومنها يمكن استنتاج حجم القتلى الحقيقـي بعيـدًا عن سياسة تضليـل الرأي العـام الأمريكي التي يستخدمهـا البنتاجون، ووقوف عداد إحصاء القتلى عند الأربعة آلاف قتيل.

وبهذا الصدد لا يمكننا إغفال أربعة مؤشرات تؤكد استنتاجاتنا :

- في حرب فييتنام وللفترة 1965-1968م أصرّت الإدارة الأمريكية برئاسة جونسون آنـذاك على تزييـف العدد الحقيقي للقتلـى الأمريكيين ببضعـة آلاف، وعند الكشف عن الرقم الحقيقي فقط في هذه السنين الثلاث، تبين أنّ عدد القتلى كان 30 ألف قتيل، مما شكّل صدمة لدى الشعب الأمريكي الذي فوجئ بمرارة الهزيمة.

- يذكـر نفـس تقرير المحاسبـة (GAO) الذي نحن بصدده فـي هامش الصفحة الخامسة أنّ عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية لا يمثل الرقم الحقيقي؛ حيث لـم تسجل معظـم العمليات التي تجري فـي جنوب البلاد، وكذلك العمليـات المنفذة في مناطق مختلفة ضد القوات الحكومية العراقية أو مشتركة مع القوات الأمريكية.

- يذكر التقرير الذي أعدته لجنة بيكر- هاملتون، وهي لجنة رصينة تشكلت من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، واستعانت بأكثر من 183 خبيرًا وعسكريًّا ومخططًا أمريكيًّا.. تذكر اللجنة في حيثيات التوصية رقم 77.. أنه في أحد أيام تموز يوليو 2006م تم تسجيل 93 هجومًا أو عملية مهمة ضد القوات الأمريكية، وعندما دققت اللجنة أحداث هذا اليوم تبين أنّ عدد العمليات الحقيقي هو 1100 عملية![1].

- وكذلك يعترف نفس التقرير في تقييمه للوضع في العراق بخسارة الجيش الأمريكي 102 من جنوده في شهر تشرين الأول- أكتوبر 2006م، وأن معدل الهجمات كان 180 هجومًا يوميًّا.

- أشار عدد قتلى الجيش الأمريكي خلال شهر تموز الماضي، حسب إحصائيات البنتاجون المعلنة، إلى مقتل جندي أمريكي يوميًّا، ولمّا كان تقرير مكتب المحاسبة (GAO) يشير إلى أن معدل عدد العمليات استقر عند 30 عملية يوميًّا؛ فإن هذا يعني أنّ هنالك تناقضًا كبيرًا بين معدل عدد العمليات المنفذة والمسجلة لدى الجيش الأمريكي، وعدد القتلى المعلن عنهم من الجيش الأمريكي.

يعزو التقرير الأمريكي انخفاض عدد عمليات المقاومة إلى ثلاثة أسباب، وهي ظاهرة الصحوات، والهدنة مع جيش المهدي، وكذلك زيادة عدد القوات الأمريكية مطلع 2007م.

وهذه العوامل التي ينسب لها التحسن تعد عوامل هشّة ومؤقتة؛ فالصحوات كظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة لعدة عوامل، تضافرت كرد فعل ضد انحرافات تنظيم القاعدة، والهدنة مع جيش المهدي غير مضمونة، ورهن بمشيئة إقليمية قد تُستخدَم كورقة ضغط في أيّ لحظة لتحسين شروط هذه الدولة في ملفها الأمني، تبقى زيادة عدد القوات الأمريكية فالحقيقة أنّ هذه الإستراتيجية سبق وأن استُخدِمت في تجربتي الجزائر وفييتنام؛ حيث لم تكسب قوات الاحتلال سوى هدنة وراحة لالتقاط الأنفاس، وليس لتحقيق النصر علمًا أنّ الجيش الأمريكي قد فقد أية رغبة للقتال، حيث لم تعد لديه قضية أو إرادة يقاتل ويموت لأجلها، بعد اكتشاف زيف الادعاءات التي من أجلها شُنَّت الحرب.

---

(1) تقرير لجنة بيكر هاملتون حول العراق، ترجمة العميد الركن المتقاعد صبحي الجابي، مكتبة دار طلاس، دمشق، سورية، سنة 2007، ص:119.

على مستوى المعيار الثاني الذي اعتمده تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي في تقييمه نتائج الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة (الطريق الجديد – إلى الأمام) التي حددت 2008/7/31م موعدًا محددًا لانتهائها، وتحقيق جاهزية كاملة للقوات الحكومية العراقية في استلام الملفات الأمنية لمعظم المحافظات العراقية.

يقر التقرير بوضوح أنّ القوات الحكومية العراقية، ورغم المبالغ الهائلة التي صُرِفت عليها، ورغم تضاعف أعدادها من 323 ألفًا في كانون الثاني 2007م إلى 478 ألف في نيسان 2008م؛ فإن 10% فقط من هذه القوات لديها جاهزية للعمل بمفردها دون مساندة القوات الأمريكية، وأن هذه القوات ليست موحدة ومتعددة الولاءات طائفيًّا ومخترقة من قبل الميليشيات.

يؤكد التقرير عدم جاهزية القوات الحكومية العراقية، وأن ولاءات هذه القوات لميلشياتها وأحزابها، وأن عقيدتها العسكرية متشظية طائفيًّا وعرقيًّا. فطبقًا لهذه الإستراتيجية كان من المقرر أن تنتهي جاهزية هذه القوات بما يؤمن استلام الملف الأمني، وتفرغ القوات الأمريكية لمهمات التدريب والدعم عن بُعد، وبالتالي يشكّل هذا التقرير خيبة أمل كبيرة، وإخفاقًا مؤكدًا لثاني أهم معيار اعتمد في سياق هذا التقييم الحكومي الأمريكي للوضع في العراق.

المجال التشريعي والسياسي:

رسمت الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة عدة أهداف على مستوى التشريع والسياسة في العراق، حيث كانت قد تعهدت بالاشتراك مع الحكومة العراقية على إنجاز الملفات التالية قبل الموعد المخطط لانتهاء هذه الإستراتيجية في 31 تموز 2008م، وندرج فيما يلي الملفات، كما ذُكرَت في تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) في معرض تقييمه لنتائج هذه الإستراتيجية :

إنهاء ملف اجتثاث البعث، والتزام الحكومة العراقية بسن القوانين اللازمة لعودة البعثيين السابقين إلى الحكومة بحلول كانون الأول 2007م.

إطلاق سراح عشرات الآلاف من المعتقلين، والذين تقر معظم المنظمات واللجان المحايدة بأن 90% منهم قد اعتُقلوا دون أمر قضائي.

تمرير قانون النفط والغاز.

نزع سلاح الميليشيات.

إجراء انتخابات المحافظات.

إجراء المصالحة الوطنية الشاملة.

إعادة النظر بالدستور الدائم الحالي.

من خلال دراسة هذه الملفات نجد أن معظمها لم يتحقق، ولم تحرز الحكومة الحالية أيّ تقدم على صعيد أيٍّ منها، كما أن هنالك ملفات أخطر تعاني منها هذه الحكومة كالفساد المالي والإداري، والذي يفتك بثروات العراق، فضياع وهدر مليارات الدولارات يجري على قدم وساق، وتشير إحصائيات المنظمات الدولية للنزاهة إلى أن النظام المالي والإداري في العراق يعد ثاني أسوأ نظام في العالم.

إعادة الانتشار بدل الانسحاب:

حدد الرئيس الأميركي باراك أوباما من خلال إعلانه لتوقيتات الانسحاب من العراق في شباط 2009 ملامح المرحلة القادمة سواء من خلال الجدولة الزمنية التي وضعها مع قادته العسكريين من جانب واحد وأتت بمعزل عن توقيتات الاتفاقية الأمنية وإن جاءت مقاربة لها كما خلت من أية التزامات وقعها سلفه جورج بوش تجاه الحكومة العراقية، فالولايات المتحدة الأميركية ستباشر بسحب معظم قواتها تدريجياً إلى أغسطس/آب 2010 وهو الموعد الذي حدده الرئيس الأميركي كموعد لانتهاء «المهمة» في العراق.

تليه مرحلة انتقالية تبقي خلالها قوات تتراوح ما بين 35 – 50 ألف جندي بمهمات ليست قتالية وإنما لتدريب القوات الحكومية العراقية والإشراف على تجهيزها وحماية الرعايا والمصالح الأميركية، على أن تنسحب كافة هذه القوات وبشكل نهائي من الأراضي العراقية في ديسمبر/كانون الأول 2011.

لقد أشار الرئيس الأميركي بكل وضوح إلى أن ملف العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لم يعد الأولوية الأولى مقارنة بالأزمة الاقتصادية الكارثية التي تعصف بالمجتمع الأميركي، ومقارنة بالوضع المتدهور في أفغانستان رغم اعترافه بأن ما جرى في العراق مغامرة كان ينبغي تقدير كلفتها قبل الدخول فيها في انتقاد واضح للإدارة الأميركية السابقة.

وعلى الرغم من التأكيدات الأميركية بجدولة الانسحاب فإن ثمة أسئلة وشكوكاً

حقيقية تحوم حولها وتحول دون الركون إليها بشكل كامل أو البناء عليها، فالاتفاقية الأمنية تشير ببندها الثلاثين إلى إمكانية تعديلها بموافقة الحكومتين الأميركية والعراقية، كما الرئيس الأميركي ربط وتيرة وتوقيتات خطته للانسحاب من العراق بالاعتماد على مستوى العنف الجاري في العراق وهو مفهوم غامض لا يمكن تحديد مصادره ودوافعه أو الجهات التي تقف خلفه.

إن بقاء قوات النخبة وبأعداد تصل إلى حدود الخمسين ألف جندي كقوات تدخل سريع لا يغير من صفة الاحتلال شيئاً، خاصة وأن هناك ما يقارب المائة ألف من قوات المرتزقة والشركات الأمنية لم تتطرق الاتفاقية الأمنية أو خطة الرئيس أوباما إلى موعد انسحابها أو طبيعة واجباتها رغم أن الجميع يعلم أنها ترتبط كليًّا بوزارة الدفاع الأميركية تحت توصيف «خصخصة الحرب» التي لجأ إليها البنتاغون بعد المصاعب التي واجهها في التجنيد نتيجة الخسائر الجسيمة التي تتكبدها القوات النظامية الأميركية.

نحن إذاً أمام جدولة لإعادة انتشار القوات الأميركية في العراق وليس انسحابها، قوات بأعداد أقل تستقر في قواعد ثابتة وبعيدة عن السكان طبقاً لإعادة حسابات الكلفة والمنفعة وترتيب الأولويات بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأميركية في العالم، وكذلك للإيفاء ببعض الالتزامات والوعود الانتخابية للإدارة الديمقراطية.

1 -جذور الاستهداف الأمريكي للعراق قبل عام 2003

تعود جذور استهداف العراق في الإستراتيجية الأمريكية واحتلال منابع النفط إلى عقد السبعينيات من القرن المنصرم عندما تحرش العراق بأهم الثوابت الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وهما عصب الطاقة في العالم أي النفط وتهديد أمن دولة إسرائيل فعلياً أو من خلال محاولة تحقيق التوازن الإستراتيجي معها[1].

ولأن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية تتحدد سواء كانت علاقات تعاون أم صراع على أساس موقف الدول والأحزاب والمنظمات من هذين الثابتين، فإن العراق يكتفي بالتحرش بالثابت الأول عندما قام النظام السياسي الوطني فيه آنذاك بتأميم النفط وطرد شركات النفط الأجنبية عام 1972، كما لم يكتف بالتحرش بالثابت الثاني عندما شارك بقوة وفاعلية في حرب تشرين عام 1973 ضد إسرائيل حيث تشكل عقيدة جيشه العسكرية خطورة بالغة على مستقبل إسرائيل، هذا ما أثبتته الوقائع فيما بعد عندما دكت الصواريخ العراقية قلب تل أبيب لأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني1991.

وكان ارتفاع أسعار النفط في مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي قد شكل تحدياً كبيراً، تحول فيما بعد إلى كابوساً دائماً للإدارات الأمريكية المتعاقبة في كيفية ضمان تدفق النفط إلى الولايات المتحدة وهو أمر أصبح حاكماً لضمان عصب الطاقة وديمومة التفوق الأمريكي في معادلة الصراع الأمريكي السوفييتي - المحتدم في حقبة الحرب الباردة .

---

(1) حالات الدراسة التي تعلمها جامعة هارفارد لطلابها تقر بأن احتلال منابع النفط العربية كان أحد الخيارات الجدية والمطروحة لدى الإدارة الأمريكية في أوائل السبعينات، لكن عالماً ثنائي القطبية آنذاك لم يجعل من ذلك الاحتمال أمراً ممكناً، فتم التخطيط للاستيلاء على النفط العربي (بالوكالة) عن طريق حلفاء أمريكا إلى أن جاءت الأحادية القطبية والانفراد الأمريكي بمقدرات العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، فتمت السيطرة المباشرة عن طريق الاحتلال. د. عبد الحي زلوم، أضواء على المخططات الأمريكية في المنطقة – محاضرة ألقيت في جامعة كولومبيا (مركز أبحاث الشرق الأوسط) 2010/5/30 .

لقد بلغت ذروة التحدي العراقي للإرادة الأمريكية عندما عبر الخطوط الحمر للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وطالب باستخدام الثابت الأول (النفط) ، وزجه كسلاح في المعركة ضد الثابت الثاني (إسرائيل) .

وإزاء ذلك لم يكن أمام المخططين الإستراتيجيين الأمريكيين وفي مقدمتهم هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي السابق ووزير خارجية الولايات المتحدة في عهدي نيكسون وفورد ، سوى مواجهة التحدي العراقي المتنامي في المنطقة وضمان السيطرة عليه لأنه يشكل تهديداً مباشراً لمصالح الأمن القومي الأمريكي في المنطقة [1] .

تم الشروع في الإعداد لإستراتيجية شاملة وطويلة الأمد لاحتواء هذا التهديد أو مواجهته إذا اقتضى الأمر ، خاصة وأن العراق قد بدأ يشهد تفجر معدلات غير طبيعية لعناصر القوة الكامنة والحديثة في هذا البلد ، لاسيما فيما سمي بالخطط الانفجارية منتصف سبعينيات القرن الماضي بعد أن تمكن من التغلب على معضلات الوحدة الوطنية وإنهاء جيوب التمرد في شمال العراق ، فانطلقت ثورة حقيقية في كافة ميادين الحياة وتحول العراق فيها إلى ما يشبه ورشة عمل كبيرة كما يشير إلى ذلك تقرير تقييم منظمة اليونسكو عام 1977 خاصة على مستوى التعليم والخدمات وصولاً إلى خلق قاعدة صناعية وأرضية لشريحة خلاقة من العقول العراقية التي ستشكل لاحقاً في العقود القادمة أحد أهم ركائز القوة والقدرة العراقية الصاعدة ، الأمر الذي قد يشكل في المستقبل إذا ما تم التغاضي عنه مشروعاً حقيقياً للتوازن الإستراتيجي في المنطقة مع إسرائيل ، ولأن العراق كدولة حقيقية و ربما الدولة العربية الوحيدة القادرة بإمكانياتها الذاتية على تحمل تكاليف مثل هذا المشروع والمضي فيه إلى نهايته ، فالعراق قوة متوازنة مادياً وبشرياً بعكس

(1) حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في منطقة الجزيرة العربية طبقاً لسياسة ملىء الفراغ وقد اتخذت من البحرين مركزاً لأسطولها الخامس كما قامت ببناء بنية تحتية تستطيع من خلالها استقبال وحدات التدخل السريع التي أنشئت في الولايات المتحدة لتصبح فيما بعد القيادة الوسطى ، وخلال هذه الفترة تم وضع خطط التدخل السريع لحروب مستقبلية والتي تم نشر إحداها أي الخطط في مجلة (fortune) بعددها رقم 7 الصادر في أيار 1979 تحت مسمى (لو غزا العراق الكويت والسعودية) ، وجاء فيها: تستطيع القوات العراقية باستخدام أسلحة سوفييتية أن تتغلب على الدولتين بسرعة ، وعندما سيتم طلب المساعدة الأمريكية ستبدأ الأخيرة بضربات جوية تكتيكية ضد الدبابات والطائرات العراقية مع التهديد بتدمير منشآتها النفطية ولكي يتم إخراج هذه القوات (أي العراقية) فهناك حاجة إلى استعمال رجال المارينز من الأسطولين السادس والسابع وقوات المشاة من الفرقتين (82 و101) وقد تم تنفيذ هذه الخطة بعد مرور 12 سنة فيما سمي بعاصفة الصحراء وكانت حينها البنية التحتية لاستيعاب مئات الألوف من الجيوش وأجهزة السيطرة وغرف العمليات الجاهزة لمثل تلك الحرب قد اكتملت في أكثر من دولة خليجية.

القوى العربية الرئيسة الأخرى التي إما تفتقر إلى مقومات القوة البشرية (السعودية)، أو مقومات القوة المادية (مصر).

كان الثمن الأول الذي دفعه العراق جراء هذا التحدي مباشرة بعد حرب تشرين أكتوبر 1973 من خلال إثارة جيوب التمرد للميليشيات في شمال العراق بدعم وتمويل مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل وذلك لاستنزاف قدرات الجيش العراقي وتثبيت قطعاته في شمال العراق[1]، وعندما نجح العراق في دحر وهزيمة حركة العصيان والتمرد من خلال التوقيع مع إيران على اتفاقية الجزائر عام 1975 والذي كان من أول ثمراتها المباشرة والسريعة انهيار التمرد بطريقة درامية، الأمر الذي يؤكد طبيعة الأجندة التي كانت تقف خلف هذه الحركة.

جاءت الحرب العراقية - الإيرانية التي امتدت لثمان سنين من عقد الثمانينات كأطول حرب في القرن العشرين حيث تجاوزت مدتها كل من الحربين العالمية الأولى والثانية، لتشكل فرصة ذهبية للإستراتيجية الأمريكية في استكمال حلقات استهداف العراق وتطبيق ما سمي بإستراتيجية (الاحتواء المزدوج).

كانت هذه الحرب بمثابة فرصة ذهبية لا تتكرر لتطبيق أخطر صفحات الاستهداف الأمريكي من خلال ضرب عصفورين بحجر واحد وضرب عدوين للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في آن واحد، إنها الحرب الطاحنة التي عبر عنها هنري كيسنجر (**هذه أول حرب في التاريخ أتمنى أن لا يخرج فيها طرف منتصر، وإنما يخرج طرفاهما وكلاهما مهزوم**).

لقد كان تأجيج الحرب من خلال تقديم مساعدة الولايات المتحدة لكلا الطرفين أو تمويلها بالنيابة عبر طرف ثالث نجاحاً لما سمي في حينها (إستراتيجية الاحتواء المزدوج) بمعنى إطالة أمد الحرب ما أمكن وتعمد نسيانها دولياً بقصد ضرب العراق بإيران وضرب إيران بالعراق واستنزاف تام لقدرات وطاقات كلا البلدين والتي وقع قادة

(1) في وثيقة رفعت عنها السرية بواشنطن نشرها مركز دراسات الوحدة العربية لاجتماع نادر بين سعدون حمادي وزير خارجية العراق مع هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في كي من عام 1975 بباريس، يعرض فيها الأخير على العراق تحالفاً إستراتيجياً مقابل الاعتراف بإسرائيل لأن الولايات المتحدة تفضل ذلك بدلاً من مصر السادات الذي قبل العرض، ويعترف كيسنجر في هذه الوثيقة بتشجيعهم لإيران لدعم عصابات المتمردين في شمال العراق بغرض تعطيل واستنزاف قوة الجيش العراقي قبل أن يحسم العراق الأمر في اتفاقية الجزائر. يوميات الحرب على العراق 1990 - 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

كل منهما في حينه في وهم تحقيق النصر السريع على خصمه .

خـرج العراق في هذه الحرب منتصـراً بعد أن انهارت القوات الإيرانية ابتداءً من نيسـان 1988 وتمامـاً كقطع الدومينو لم تتوقف انهياراتها فـي كافة قواطع الجبهات أمام شـدة وزخم الهجمات العراقية إلا برضوخ إيران وإعلانها على لسان أعلى قياداتها قبول قرار وقف إطلاق النار 598 في 8 / 8 / 1988، بعد أن رفضت طوال ثمان سنوات قرارات وقـف إطـلاق النار وفي مقدمتها القـرار 479 في 28 / 9 / 1980 الـذي وافق عليه العراق وكذلـك رفض جميـع الدعوات والوساطـات الإسلامية والدولية بما فيهـا مبادرة العراق لوقف إطلاق النار من جانب واحد .

لقـد شـكل هـذا الانتصار حافـزاً للولايـات المتحـدة وإسرائيل لاستكمـال بقية حلقـات الاستهداف والتسريع بها، خاصة وأنه جاء بخـلاف النتائج المتوقعة والمرسومة لإستراتيجية الاحتـواء المزدوج، فمن غير المسموح طبقاً لهـذه الإستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية خروج العراق منتصراً وبهذه القوة العسكرية الهائلة والمدعمة بمنظومة متطـورة للتصنيـع العسكـري يقـف خلفهـا جيل كامل مـن العلمـاء العراقييـن في كافة الاختصاصـات الذرية والكيميائية مع قدرة صاروخية متقدمة، هذا الانتصار يعني بروز العراق كقوة إقليمية ستكبر سريعاً ككرة الثلج وتصبح نواة صلبة لمشروع قومي عربي.

مـن الناحيـة الفعليـة خـرج العراق مـن هذه الحـرب الطاحنة وهـو شبه مدمر اقتصاديـاً، فقـد دخل هذه الحرب عام 1980 ولديه فائضـاً نقدياً مقداره 40 مليار دولار، ليخرج مـن الحرب عام 1988 منتصـرا عسكرياً ومعنوياً ولكنه مدمـر اقتصادياً وبنيوياً ومديون بأكثر من 80 مليار دولار، وقد تضررت كافة بناه التحتية.

لـم تكـد أصـوات المدافع تهـدأ على امتداد الجبهـة الشرقية مع إيـران واحتفال العراقيين بالنصر ووقف إطلاق النار، ولم تكن قد مضت بعد أشهر على ذلك حتى بدأت تتجمع سحابة قاتمـة تدريجياً في سماء الخليج العربي خلال الأيام والشهور في السنتين التي أعقبت انتهاء الحرب، وهي المدة الحرجة والدقيقة الممتدة ما بين آب 1988 – وبين آب 1990 حيـث شهدت تصعيداً غربياً غير مسبوقاً ضد العراق وكأنه مبرمجاً كسيناريو مدروساً ومعد سلفاً.

وهنـا لا يمكـن لدارس أو متعمق في الشأن العراقي إلا أن يصف هذه الفترة بأنها الهدوء الذي سبق العاصفة فالاستعدادات المكثفة وخطط ترتيب منضدة الرمل وإجراء

تدريبـات مشتركة في الخليج كانت تجري وبصورة موازية لزيادة سرعة ودرجة الاحتقان السياسـي والإعلامي الذي كان يجري على أعلى المستويـات ، فقد كانت وتيرة التصعيد وتسخين الرأي العام الأمريكي والأوروبي شبه يومية وتجري على قدم وساق لتمرير أخطر صفحات إعادة الاستعمار المباشر للمنطقة، بعد أن حال دون ذلك نظام القطبية الثنائية طيلـة النصـف الثاني مـن القرن المنصـرم، و مثلت هـذه الإعـدادات الصفحة الأعمق فـي مسلسل الاستهـداف الأمريكي - الإسرائيلـي للعراق كركيزة أساسيـة في المنطقة، والحقيقـة أن هذه الفتـرة الحرجة (سنتين) كانت قد شكلت رغم قصرها اختباراً قاسياً وتاريخياً لمستوى منظومة القيادة العراقية ومدى خبرتها في إدارة الأزمة والصراع ومدى قدرتهـا على استيعاب تبدل موازيـن القوة في طبيعة هرمية النظـام الدولي وتحوله من نظام القطبية الثنائية الذي كان يتيح هامشاً للمناورة إلى نظام القطبية الأحادية الصلب والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكي نتيجة انهيار القطب السوفييتي المكافئ .

كانـت أهـم محطات التصعيد لأغراض الاستدراج تتمثل فـي لهجة وتصريحات الإدارة الأمريكية المتكررة في أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في منطقة الخليـج مهـددة واعتبار هذه المنطقة خطاً أحمر لأنها المصـدر والمورد الرئيس للطاقة لكثيـر من بلـدان العالم ، ونفذت الآلة الإعلاميـة الأمريكية الجبـارة نموذجاً جديداً في آليـة ونظريـة « صناعة العدو» بعـد زوال الخطر الشيوعي، وجسـدت بديلاً عنه تمثل في القدرات العراقية العسكرية التي خرج بها بعد الحرب مع إيران وتغير ميزان القوة إقليمياً لصالـح العراق كرابع جيش في العالم يقف على تخوم عصـب الطاقة العالمي الشمالية وأنـه قادر على ضرب الغـرب بأسلحته غير التقليدية خلال ساعات، وهكذا أصبح العراق هو العدو الأول في كافة مخططات وتدريبات القيادة المركزية الأمريكية بدلا من الاتحاد السوفييتي السابق.

وينقل شوارزكوف (توصيفه) عن رئيس الأركان الكويتي مزيد الصانع في تشرين الأول عـام 1989 : إن العـراق يمثل التهديد الأول للكويت، على اعتبار أن القيادة العراقية ستحتـاج لسنوات لتتمكن مـن إعادة تأمين منفذ على الخليج العربـي، إذ أن شط العرب غير صالح للملاحة، وشبه جزيرة الفاو تحتاج إلى إعادة إعمار، وبالتالي سيعتمد العراق أكثر من أي وقت على ميناء (أم قصر) وميـنائه العسكري بالقرب من جزيرة بوبيان التي

سيحاول الاستيلاء عليها [1].

في سياق التصعيد شكّل إعدام الجاسوس البريطاني الأصل «فرزاد بازوفت» الذي اعترف بتجسسه لصالح إسرائيل نقطة في منحنى توتير الأجواء، ثم بدأت الآلة الإعلامية الأمريكية بصورة مبرمجة بتهويل الخطر العراقي وشيطنته وبثت صوراً لمواقع قرب بغداد قالت أنها تستخدم لإنتاج وتطوير صواريخ للأسلحة الكيميائية بعيدة المدى ، وأن العراق يقيم مفاعلاً لإنتاج اليورانيوم اللازم لصنع قنابل نووية، كما أعلنت بريطانيا أنها صادرت في مطار هيثرو صواعق تستخدم في تفجير قنابل ذرية مرسلة إلى العراق، وعندما عرض التلفزيون العراقي في ك1 1989 مشاهد لصاروخ عراقي وهو ينطلق نحو الفضاء له إمكانية وضع أقمار صناعية في مدارها بتاريخ 3 نيسان1990، صرح « روفائيل إيتان » رئيس أركان الجيش الإسرائيلي : إن إسرائيل قد تشن هجوماً جديداً على العراق لمنعه من امتلاك أسلحة نووية .

وجاء الرد العراقي بعد ساعات على هذا التصريح ينفي تصنيعه أسلحة نووية ولكنه أكد امتلاكه أسلحة كيميائية متطورة مهدداً بحرق نصف إسرائيل إذا حاولت القيام بعدوان جديد ضد العراق .

وفي مؤتمر نظمته الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 6 نيسان 1990 في جامعة بار أيلان بتل أبيب قال الخبير العسكري الإسرائيلي جيرالد ستينبرغ : إن أمن إسرائيل يستلزم نوعاً من العمل العسكري مع اقتراب العراق من خطوط حمر في تطوير أسلحة كيميائية ونووية، وتحدث الخبير الإسرائيلي عن مرحلة حاسمة يتحدد بموجبها القيام بهجوم وقائي على العراق في غضون 6 أشهر أو سنتين على الأكثر.

بلغت ذروة التسخين للرأي العام الأمريكي والدولي وتهيئة منضدة الرمل وإحكام الفخ عندما تم وضع العراق في خطة عمل منظمة (إيباك) التي تشكل جوهر وأساس صناعة القرار الأمريكي – الإسرائيلي المشترك ووصف العراق في هذه الخطة بأنه «العدو الأول لإسرائيل» وأنه يمتلك 5500 دبابة حديثة و 500 طائرة حربية ويقوم بجهود حثيثة لصنع أسلحة نووية وكيماوية .

عربياً يمكن وصف الشعور الذي غمر القيادة العراقية بعد انتهاء الحرب بشهور، بخيبة الأمل والإحباط والغضب جراء المطالبة الخليجية وخاصة الكويتية بضرورة سداد

(1) يوميات الحرب على العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ص: 42.

الديون المتراكمة والمترتبة على العراق وهو الذي توقع تأجيلها أو على الأقل إطفائها جراء الخسائر الكارثية التي تكبدها العراق مادياً وبشرياً. لقد خاضت القيادة العراقية غمار حرب الثمان سنوات القاسية بالنيابة عن العمق العربي عموماً ودول الخليج خصوصاً لوقف الاندفاعة الإيرانية الجديدة والتي اتخذت من إستراتيجية « تصدير الثورة» شعاراً لها، فاستنزفت هذه الحرب خيرة ضباط وجنود الجيش العراقي وبددت معظم ثرواته وهدمت بناه التحتية ثم فجأة تكافئ هذه التضحيات بالصدود وعدم المبالاة والمطالبة الفورية بسداد الديون وخاصة من قبل الكويت مع حملة مبرمجة من التشكيك و سيل متصاعد من الاتهامات .

وزاد الطين بلة اكتشاف خبراء النفط العراقيين أن الكويت طيلة الحرب العراقية - الإيرانية كانت تستخدم النفط العراقي في آبار الرميلة الشمالية عن طريق « السحب المائل» وبالتالي فإن العراق كان يشعر بأنه قد دفع لثلاث مرات الفاتورة الكويتية، مرة بالدم العراقي عندما دافع نيابة عنها في حرب قاسية، وأخرى من خلال مطالبتها بسداد ديونها المتراكمة على العراق، وثالثة من خلال خداعه بسحب النفط العراقي وبيعه طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية .

يصف بعض السياسيين الغربيين الكويت بأنها ليست أكثر من « شركة أو بئر نفط» له مقعد في الأمم المتحدة، فما هو السر يا ترى الذي طالما دفع أو أغرى ويغري الكثير من القادة العراقيين ليحاولوا استعادتها خمسة مرات جرت معظمها في القرن العشرين، إن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء ذلك ليس النفط بلا شك ولكن هناك سبباً حقيقياً وجوهرياً يتعلق بعملية «الخنق الجيوبوليتيكي» التي تعرض لها ويعيشها العراق منذ قرن، أي منذ أول محاولة جرت لاستعادة الكويت، هذا الهاجس الجيوبوليتيكي المزمن سيبقى يراود كل قادة العراق الوطنيين القادمين على اختلاف مشاربهم بمجرد أن يتصفحوا تاريخ وحضارة وادي الرافدين أو إمعان النظر في خارطة العراق ووقعت أعينهم على طوبوغرافية كل من الكويت والمحمرة اللتان كانتا تشكلان رئتا العراق اللتان طالما تنفس من خلالهما عبر التاريخ في إطلالته على الخليج والبحر وتم اقتطاعهما من قبل الاستعمار لإبقاء العراق عملاقاً واهناً وضعيفاً.

ولم تكن الكويت بخلفيتها التاريخية ومشاكل ترسيم حدودها مع العراق عام 1990 سوى رأس الحربة لاستفزاز القيادة العراقية وإحكام استدراجها للفخ الإستراتيجي

القاتـل المنصـوب لها بدقة وعناية، فكانت الكويت الطعـم السهل الذي غص فيه العراق والذي قاد إلى القرار الكارثي .

تم تصميم بوابة الفخ بعناية فائقة جداً لإغراء العراق، فثمة علامات كثيرة ومؤشرات تشير على أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت و أوحت في أكثر من إشارة وضوء أخضر للعراق للمضي قدماً نحو غزو الكويت ومن هذه العلامات المميزة والمحطات التي سبقت احتـلال الكويت وأحيطت بهالة إعلامية القصد من ورائها إعطاء رسالة واضحة على أن حـل الخلاف مع الكويت شـأن عربي – عربي وأن الولايات المتحـدة الأمريكية لا ترتبط بمعاهدة دفاع عسكري مع الكويت :

أولاً: علقـت (مارغريت تتوايلـر) الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 24 تمـوز 1990، رداً على توارد الأخبار بأن فرقتيـن مدرعتين عراقيتين قد اتخذتا مواقع لهمـا علـى الحدود الكويتية قائلـة إنه : (ليسـت للولايات المتحدة معاهـدات دفاعية مع الكويت، وليست هناك أي التزامات دفاعية أمنية خاصة نحو الكويت) .

ثانيـاً : في اليـوم التالي أي بتاريخ 25 تموز 1990 أعطت السفيرة الأمريكية (آبريل غلاسبـي) بوضـوح ضوءاً أخضـراً واضحاً من خـلال مقابلتها الرئيـس العراقي عندما قالـت : (... رأينـا هو أن عليكم انتهـاز الفرصة لإعادة بناء بلدكـم ... وليس لنا رأي في الصراعات العربية - العربية من مثل خلافكم الحدودي مع الكويت) .

ثالثـاً : أكـد مساعد وزيـر الخارجية الأمريكيـة (جون كيلي) رداً علـى سؤال: عما سيحدث إذا غزا العراق الكويت : (إننا نشعر بالقلق الشديد) غير أنه أكد مرة أخرى أنه لا توجد معاهدة تلزم الولايات المتحدة باستعمال قواتها العسكرية.

هكـذا شـكل قـرار احتلال الكويت فـي آب 1990 قـراراً كارثياً بكل مـا تحمله هذه الكلمـة من معاني حيث جاء متسرعاً ومفتقراً لكافة مقومات وآليات وتقاليد صنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية، متجاهلاً حقيقة أوضاع العراق الداخلية وحجم الخسائر المادية والمعنويـة التـي لحقت بالشعـب العراقـي وقواته المسلحـة طيلة ثمان سنيـن من حربه القاسيـة مع إيران والتي كانت تستدعي عوضـاً عن ذلك قراراً إستراتيجياً بإعادة تنظيم الجيش والشعب، قد تستغرق ربما عقود قبـل أي تفكير بشن مغامرة كغزو الكويت، أيضاً جـاء القرار متجاهلاً لطبيعة النظام الدولـي وتحوله في تلك الظروف من نظام القطبية الثنائيـة إلى نظـام القطبية الأحادية الـذي انفردت فيه الولايات المتحـدة كقطب أوحد

بدون مكافئ أو موازن[1].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وهي تدشن عصر القطبية الأحادية أن تجعل من العراق نموذجاً لكيفية تعاملها مع الدول المارقة وقد هيمنت تواً لوحدها على كافة مقدرات النظام الدولي، ويتضح ذلك من خلال الاستخدام المفرط للقوة وتلك القسوة والوحشية التي ضربت بها قطعات الجيش العراقي وهي في طريقها للانسحاب من الكويت امتثالاً لقرار مجلس الأمن الدولي، فقد تم سحق هذا الجيش خلال انسحابه بكل قسوة من قبل التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة، ولم يكن هناك من تفسير لهذه القوة المفرطة سوى إعطاء نموذج لمن يتجرأ على الولايات المتحدة من جهة واستعراض القوة على دولة منهكة وجيش ذا تسليح تقليدي من جهة أخرى، ولم يقتصر الأمر على تدمير قوة العراق العسكرية وإخراجها من معادلة توازن القوة في المنطقة لصالح إسرائيل، وإنما تجاوز ذلك إلى تدمير ومحو البنى التحتية للعراق الاقتصادية والعلمية والخدمية والصحية .

على المستوى العسكري أسقطت ما بين 17 كانون الثاني و 27 شباط 1991 ما زنته 88 ألف طن من القنابل، أي ما يعادل القوة التفجيرية لسبعة قنابل ذرية من القنابل التي ألقيت على هيروشيما، أي تعرض العراق لقنبلة ذرية كل أسبوع، كما إن الدبابات الأمريكية أطلقت ما بين خمسة آلاف قذيفة يورانيوم منضب، في حين أطلقت الطائرات التي بلغ عدد طلعاتها الجوية خلال هذه المدة مائة ألف طلعة عشرات الآلاف من هذه القذائف وكان الجنود العراقيون يلقون مصرعهم مباشرة بقذائف اليورانيوم أو نتيجة التعرض لها، واستخدم النابالم أيضاً لحرق الجنود العراقيين في الخنادق، واستخدمت القوات الأمريكية قنابل الفوسفور الأبيض التي تسبب بقاء المواد الكيميائية الحارقة نشيطة في اللحم البشري لعدة ساعات، وأسقطت البحرية الأمريكية لوحدها أكثر من 4400 قنبلة عنقودية التي تحتوي كلاً منها على 247 قنبلة يدوية ضد الأفراد تنفجر إلى ألفي شظية عالية السرعة تمزق الأشخاص ولا تميز بين الجندي والمدني.

---

(1) يمكن للقائد اختيار الوقت الذي يشن فيه الحرب لكنه لا يستطيع أبداً التحكم في نهايتها أو الشكل الذي قد تتخذه لاحقاً هذه الحرب، وفي هذا يقول الفيلسوف الإستراتيجي الصيني «صن تزو» 500 سنة ق. م :

(لا يجب على الحاكم البدء بالحرب لمجرد موجة غضب، لأن القائد الغاضب يمكن أن يسترجع هدوءه، أما البلد الذي يفنى فلا يمكن استرجاعه).

تجلت هذه المجزرة بأبشع صورها ليلة 28/27 شباط 1991، على طريق الجهراء – المطلاع ومجزرة أخرى على طريق الجهراء – أم قصر الساحلي، حيث قتل وحرق آلاف الجنود العراقيين المنسحبين مع معداتهم وقصفوا بمنتهى الوحشية وبكافة الأسلحة[1].

وقدر خبير عسكري فرنسي عدد شهداء الجيش العراقي بحوالي 150 ألف، في حين تعرضت الخبيرة السكانية في مكتب الإحصاء الأمريكي بيث أوزبورن دابونت لضغوط وصلت حد التهديد بطردها جراء نشرها إحصائية قدرت عدد القتلى العراقيين ب 158 ألف، كما أشار عضو البرلمان البريطاني بول فلن إلى مقتل ما بين 100 – 200 ألف عراقي وإصابة ما بين 300 – 700 ألف جريح كما ذكرت تقديرات بريطانية وردت بعد الحرب مباشرة إلى أنه قتل زهاء 100 ألف جندي عراقي ، أما المصادر العراقية فتشير إلى استشهاد 165 ألف جندي في حرب 1991[2].

لقد دفن الجنود العراقيين وهم أحياء في خنادقهم من خلال آلات تحريك التراب والمحاريث المركبة على الدبابات عندما استعملت لمهاجمة الخنادق العراقية بطول 70 ميلاً ، كما أن الجيش الأمريكي حفر قبوراً جماعية لدفن القتلى العراقيين في الصحراء.

لقد تجاوزت حملة الولايات المتحدة الأهداف التي من أجلها شنت الحرب تحت ذريعة تحرير الكويت لتتحول إلى حملة هستيرية لتدمير العراق، إلى تدمير معنويات العراقيين وتمزيق نسيجهم وتماسكهم الاجتماعي، فمراجعة بسيطة لجدول الأهداف التي استهدفت يمكن الاستدلال على أن تدمير البنى الأساسية للدولة العراقية كان أحد أهم الأهداف الإستراتيجية أي تماماً كما صرح بذلك علناً وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قبيل الحرب أثناء مفاوضاته بتاريخ 9 كانون الثاني 1991 مع طارق عزيز وزير خارجية العراق عندما قال: (إننا سنعيد العراق إلى عصر ما قبل عهد الصناعة).

وفيما يلي جرد عام بطبيعة الأهداف المدنية التي تم استهدافها بالقصف الأمريكي:

---

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، 1998 ،ص: 35 .

(2) مقابلة للكاتب مع معاون رئيس أركان الجيش العراقي لشؤون العمليات بتاريخ 25 أيلول 2010.

- محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات نقل الطاقة الكهربائية[1].
- منشآت تصفية المياه والخزانات ونظم توزيع المياه.
- البدالات الهاتفية.
- المنشآت اللاسلكية ونظم البث.
- معامل تصنيع الغذاء ومخازن الغذاء ومنشآت توزيع الغذاء ومعامل الحليب المجفف.
- مواقع ومنشآت الري.
- منشآت تلقيح الحيوانات.
- الحافلات وساحات وقوف الحافلات والقطارات والسكك الحديد.
- الجسور والطرق ومعابر الطرق السريعة.
- آبار ونظم ضخ وأنابيب النفط ومصافي النفط ومنشآت خزن النفط ومحطات الوقود وناقلات النفط .
- محطات معالجة مياه المجاري.
- مصانع النسيج.
- مصانع تجميع السيارات.
- الجامعات والكليّات والمعاهد.
- المستشفيات والمستوصفات والصيدليات.
- المواقع الأثرية[2].

(1) تم قصف وتدمير معظم محطات الطاقة الكهربائية في جنوب ووسط وشمال العراق والبالغ عددها 20 محطة كهرباء رئيسة حرارية وغازية ومائية كانت تنتج قبيل الحرب 9 آلاف و143 ميغا واط وعلى الرغم من تدمير معظم هذه المحطات وبنسب تراوح بعضها ما بين 80 - 100 %، ومنها على سبيل المثال محطة كهرباء ملا عبدالله في جنوب كركوك بمحافظة التأميم ومحطة كهرباء تازة في محافظة صلاح الدين ومحطة كهرباء اليرموك في الموصل ومحطة كهرباء الهارثة في البصرة ومحطة كهرباء النجف ومحطة كهرباء التاجي في بغداد ومحطة كهرباء الدورة جنوب بغداد . وكان القصد من وراء ذلك تدمير القدرة العراقية والبنية الصناعية والخدمية والتأثير في معنويات العراقيين، وبعد الحرب فقد قام المهندسون العراقيون بتحقيق ما يشبه المعجزة فمن بين رماد وأنقاض هذه المحطات التي تناقص إنتاجها للطاقة من 9 آلاف ميغا واط إلى 890 ميغا واط نتيجة القصف لم تمض ستة أشهر حتى تم إعادة التيار الكهربائي في كافة ربوع العراق .

(2) في آذار 1991 وفي أثناء عمليات السلب والنهب التي أعقبت الحرب تم نهب وتدمير ثمانية متاحف في المحافظات وفقدت 8500 قطعة أثرية كما سرقت فقط في كركوك مجموعة مخطوطات ثمينة تتكون من ألفي مخطوطة، كما سرق الجنود الأمريكيين قطعاً لا تقدر بثمن من مواقع أثرية كثيرة . وتعرضت واجهة زقورة أور إلى 400 ثقب نتيجة الغارات والقصف الأمريكي .

لقد دمر القصف 350 مخزناً وسوقاً تجارياً، و 120 مزرعة، و 68 مصرفاً و157 مركزاً لخدمات الماء والكهرباء و646 مدرسة ابتدائية وثانوية و 16 جامعة وكلية و28 مستشفى و45 مركزاً صحياً ومنشآت اقتصادية واجتماعية، كالمختبرات والمذاخر وسايلوات خزن الحبوب والمستشفيات العسكرية والملاجئ المدنية ومنها جريمة قصف ملجأ العامرية وقتل وحرق من فيه من نساء وشيوخ وأطفال، وكذلك تدمير الجسور وخاصة جريمة قصف جسر الناصرية .

بعد مرور عام واحد على حجم وفداحة التدمير الذي أصاب العراق وبعد انهيار الأمن والنظام في أحداث الشغب والتمرد التي طالت معظم محافظات العراق، اتضحت معالم وحقائق جديدة عن طبيعة العراقيين أمام مخططي الاستهداف الأمريكي – الإسرائيلي الذين تحملوا لأول مرة في تاريخ قيام كيانهم أن تضرب تل أبيب بـ 43 صاروخ دون أن ترد.

فقد تم خلال شهور هذه السنة إعادة إعمار 80 % من قائمة الأهداف التي استهدفتها الغارات الأمريكية وعادت معظم محطات الطاقة الكهربائية للعمل وتواصل إنتاج كافة أنواع الوقود في معظم مصافي النفط التي حولتها طائرات (ب- 52) إلى ركام ورماد، وتمكن المهندسون العراقيون من إعادة نصب معظم الجسور المهدمة على ضفاف دجلة والفرات . لقد تجلت الشخصية العراقية وعمقها الحضاري وتراكم خبرتها من خلال سرعة الإعمار والإبداع وتشكلت ما يشبه بلحظة تاريخية هي أقرب إلى المعجزة الهندسية في الإصرار على الإنجاز من حيث الوقت القياسي وتجاوز معضلة وشحة المواد الاحتياطية جراء الحصار الدولي. توقعت الولايات المتحدة على ضوء القسوة التي ضرب بها العراق وقائمة الأهداف الزراعية والصحية والخدمية والثقافية بأنها ستكون كفيلة بكسر الإرادة العراقية التي كان متوقعاً أن تكون بعد ذلك طبيعة وفقاً للمقاسات الأمريكية إلا أن النتائج التي تمخضت عن سرعة إعمار الأهداف المادية دفع ذلك إلى لجوء الإدارة الأمريكية إلى شكل جديد وأشد خطورة في استهداف إرادة المواطن العراقي وذلك من خلال استهداف نمط حياته مباشرة.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون: «كلا ليس الحرب، بل شيء آخر أكثر هولاً من الحرب ، طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة، المقاطعة هي البديل عن الحرب »، يعزز هذا النمط من الاستهداف

قول الرئيس جون فوستر دالاس : «الميزة العظيمة للعقوبات الاقتصادية هي أنها قد تكون شديدة الفعالية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها لا تنطوي على اللجوء إلى القوة »، إنها إستراتيجية جديدة كان لها نتائج وخيمة على الشعب العراقي فقد صممت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات الاقتصادية كانت في الحقيقة بمثابة إبادة جماعية منظمة ومنهجية للشعب العراقي لم تستثن منها الأطفال والشيوخ والحوامل واستمرت 13 عاماً امتدت من حصار طلقة الجندي العراقي إلى أقلام الرصاص التي يستخدمها التلاميذ وشارك في جريمة حصار الشعب العراقي منظمة الأمم المتحدة التي أصبح دورها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية وظيفتها شرعنة قرارات الاستهداف الأمريكي واستصدار القرارات اللازمة لخنق العراق وإحكام عزلة وحصار الشعب العراقي الذي ساهمت فيه للأسف كثير من الدول تحت ذريعة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية التي لم يسأل أحد عن ماهيتها، خاصة بعد خروج العراق وانسحابه من الكويت. لم تكن هذه القرارات في حقيقتها سوى الالتزام بالإرادة الأمريكية – الإسرائيلية لتدمير العراق وقتل أبنائه وسرقة ثرواته .

كانت النتيجة المباشرة لهذا الحصار عملية تدمير منهجية للحياة الإنسانية بكافة صورها وطالت كل زاوية في معيشة المواطن العراقي، ويكفي للتدليل على هذه المنهجية في السعي الأمريكي لتحقيق هدف إبادة الشعب العراقي، ما قالته مادلين أولبرايت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة ووزيرة الخارجية لاحقاً عندما سئلت بتاريخ 12 أيار 1996 عن مدى جدوى موت نصف مليون طفل عراقي كنتيجة مباشرة للحصار والعقوبات الاقتصادية على العراق وتجاوز هذا الرقم لعدد الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما، وهل إن الثمن يستحق ذلك ؟ أجابت أولبرايت ما نصه : «إننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك ».

لقد واجه الشعب العراقي وبخاصة الأطفال، تدميراً بسلاح لا يقل فتكاً عن أسلحة التدمير الشامل، ألا وهو سلاح الحصار الاقتصادي الذي راح ضحيته مليون عراقي نصفهم من الأطفال، و يشكل هذا التدمير عملاً عدوانياً مستوفياً لكافة أشكال الإبادة الجماعية لشعب العراق، وهي جريمة يعاقب عليها القانون الدولي سواء ارتكبت في وقت الحرب أو السلم، وفي أدناه جدول يمثل نماذج من المواد التي تم حرمان العراق منها طيلة ثلاثة عشر عاماً تحت ذريعة الاستخدام المزدوج.

- غذاء الأطفال
- الأرز
- مواد غذائية
- مبيدات آفات زراعية
- قمصان
- ملابس أخرى للكبار
- الأحذية
- ملابس أطفال
- مواد جلدية للأحذية
- خيوط لملابس الأطفال
- أشرطة الأحذية
- مواد تكفين
- كتب مدرسية
- غراء للكتب المدرسية
- معدات الأعمال اليدوية المدرسية
- كرات تنس الطاولة
- مضارب لعبة الريشة
- الدفاتر
- الورق
- أقلام الرصاص
- مبراة أقلام الرصاص
- ممحاة أقلام الرصاص
- دراجات الأطفال
- البطانيات
- صبغ الأظافر
- الصابون
- المناشف الصحية
- المعطرات
- الورق الصحي
- معجون الأسنان
- فرش الأسنان
- ورق تواليت
- الشامبو
- مواد التنظيف
- أنابيب مطاطية

- مواد كيميائية لتعقيم المياه
- ممسحات طبية (من مادة ماصة)
- شاش طبي
- محاقن طبية
- مجلات طبية
- أدوية لمعالجة السرطان
- منظم دقات القلب
- مصادر كوبالتية لأجهزة أشعة إكس
- حاضنات أطفال
- أفلام أشعة إكس
- معدات أشعة إكس
- قسطرات للأطفال
- قسطرات خاصة للحبل السري
- قسطرات امتصاص للانسدادات
- أنابيب أنفية للمعدة
- أسطوانات أوكسجين للنساء أثناء الوضع
- أدوية للصرع
- محقنات أوردة
- قفازات جراحية
- ضمادات
- خيم أوكسجين
- أدوات جراحية
- سماعات أطباء
- شاشات تخطيط قلب
- أدوية لأمراض القلب
- سيارات إسعاف
- بوليستر وإكريليك
- نايلون لتنقية الدقيق
- لباد صوفي للعزل
- مواد تضاف للكونكريت
- شحنات غرانيت
- جميع مواد البناء الأخرى
- صفائح فولاذية
- معدات معامل النسيج

2 - الاحتلال بالصدمة – نموذج العراق

صممت صفحات الحرب على العراق عام 2003 وفق عقيدة عسكرية تقوم على أساس شل إدراك الخصم وتحطيم إرادته، لتحول تماماً دون قيامه بأي فعل وجعله عاجزاً عن إبداء رد فعل، هذه العقيدة أطلق عليها «عقيدة الصدمة» وهي نتاج لدراسات طبية ونفسية أجريت في مختبرات جامعية لصالح الاستخبارات العسكرية الأمريكية ثم وظفت سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في حروب وغزوات الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ويعتقد منظرو هذه العقيدة إن هذا النوع من الصدمات هو بمثابة شكل من أشكال استثمار الصدمات الجماعية الكبرى حيث يتم في ظلها تغريب وانتزاع إرادة الشعوب المحتلة – الفريسة – تحت ضغط ورهبة الإبادة والقتل والاعتقال وانتهاك الحرمات، والتعامل مع الاحتلال كنوع من الكارثة الطبيعية التي يفقد فيها السكان القدرة على التصرف بعقل جمعي أو وطني، فيعيشون تحت حالة من فقدان الذاكرة التي قد تصل إلى حد الغيبوبة وتشكيك والتشوهات الحادة في حقيقة الهوية الوطنية[2].

الصدمة النفسية أو الشلل الإرادي بعد الاحتلال يتم من خلال مهاجمة الدماغ دفعة واحدة للإخلال والتحكم بوظيفته الطبيعية والذي يتحقق نتيجة كارثة سواء أكانت

(1) عندما اقترب موعد الحرب، جمعت واشنطن «تحالفاً للراغبين» لتضفي على عملها العسكري شرعية أكبر وتمنحه مظهر الجهد المتعدد الأطراف الذي يحظى بتأييد واسع وأعلنت واشنطن أن التحالف استقطب 49 دولة لكن بعض الأعضاء لم يسهموا بأي قوة عسكرية في حين شارك العديد من الأعضاء الآخرين بقوات رمزية فقط. وقد بلغ عدد مفرزة كازاخستان 29 جندياً في عام 2003، ومولدافيا 24 جندياً، وأيسلندا جنديين فقط. واقع الأمر أن القوات التي غزت العراق كانت جميعها تقريباً مؤلفة من فرق مقاتلة أمريكية وبريطانية. وقد زاد العدد الإجمالي للقوة على 300.000 من القوات البرية، إضافة إلى القوات البحرية والجوية.

(2) ميلتون فريدمان: بروفسور مادة الاقتصاد في جامعة شيكاغو 1912 – 2006. يعتبر مهندس عقيدة الصدمة ومؤسس مدرسة شيكاغو التي تقوم على هذه الفكرة مفادها ضرورة التصرف بسرعة خاطفة عند وقوع أزمة ما في سبيل فرض تغيير سريع قبل أن يستيقظ الجميع، وقد طبقها في سبعينيات القرن الماضي بشكل محدود في تشيلي و تتلمذ على يديه معظم صقور المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية الذين وجدوا في احتلال العراق فرصة ذهبية لتطبيق جميع أفكاره، نعومي كلاين، كتاب عقيدة الصدمة – صعود رأسمالية الكوارث.

احتلالاً أو إعصاراً أو هجوماً إرهابياً أو انهياراً للسوق يضع السكان دفعة واحدة في حالة من الذهول و الصدمة الجماعية تنسف طبيعة الحياة ومنظومة القيم المألوفة لديهم، ليعيشوا بعدها حالة من عدم الاستقرار والانفصال عن الذات وإلغاء وتفريغ خزين الذاكرة الوطنية وتشويهها عبر سرقة الآثار وحرق المكتبات ودور الوثائق الوطنية وتدمير الدوائر ذات الصلة بالوحدة الوطنية لقطع أي صلة أو وشائج بين السكان، وهذا الوضع يمثل بالنسبة لمخططي الاحتلال بالصدمة خط الشروع المثالي والمناسب لتحقيق مآربهم في المباشرة بتمرير ما لا يمكن تمريره في الظروف العادية من برامج وأنظمة سياسية واقتصادية دون أي اكتراث يذكر من طرف السكان لأنهم يعيشون تحت ذهول الصدمة، ويتخذ احتلال الشعوب بالصدمة ثلاثة مراحل يكمل بعضها بعضاً :

– **الصدمة الأولى:** بالاحتلال العسكري واستخدام القوة المفرطة لشل إرادة الخصم تماماً وتفكيك صمامات الضبط الاجتماعي والوحدة والهوية الوطنية [1].

– **الصدمة الثانية:** تفكيك وتغييب الذاكرة الوطنية و فرض قسري لنظام وطبقة سياسية ومنظومة قيم اقتصادية ترتبط تماماً بأهداف الاحتلال[2].

– **الصدمة الثالثة:** مصممة ضد كل من يعارض أو يقف بوجه الصدمتين الأولى والثانية (المقاومين) بالاعتقال والتعذيب والاغتيال.

(1) لم تحم قوات التحالف سوى وزارة النفط، كما التهمت الحرائق معظم ملفات الحكومة السابقة ، وسلب اللصوص المفروشات والكومبيوترات وكل شي حتى الأسلاك النحاسية داخل الجدران لبيعها خردة في الوقت نفسه ، هاجم اللصوص البنوك والشركات والمشافي أيضاً. وقد سلبت الهيئات الثقافية بما فيها المتحف الوطني والمكتبة الوطنية وأشعلت فيها الحرائق. وناشد المهتمون من العراقيين والأكاديميين الدوليين ورؤساء المنظمات الإنسانية مسؤولي التحالف والقادة العسكريين حماية المؤسسات العراقية وثرواتها الثقافية لكن من دون جدوى .

(2) ألقت القوات الأمريكية والبريطانية في الحملة الجوية على العراق عام 2003 آلاف القنابل العنقودية في عدة مناطق مأهولة في أنحاء العراق منها بغداد والبصرة والحلة وكركوك والموصل والناصرية ومدن وقرى أخرى . وبحسب بحث معمق أجرته مجلة يو أس إيه تودايّ ، استخدمت الولايات المتحدة نحو 10،782 قنبلة عنقودية وبريطانيا نحو 2200 قنبلة عنقودية وذلك في أواخر آذار/ مارس وأوائل نيسان/أبريل 2003 كما أكدت مصادر القوات الجوية الأمريكية استخدام 63 قنبلة عنقودية من نوع «CBU-87» بين 1 أيار / مايو 2003 و1 آب / أغسطس 2006 ، وتحتوى على ما مجمله 12،726 قنبلة صغيرة ، وبينما يدعي التحالف الحد من الأضرار الجانبية فإنه ألقى ما يقارب مليوني قنبلة عنقودية استهدف العديد منها الأحياء السكنية مخلفاً أكثر من 1000 قتيل وجريح من المدنيين.

هـذه العقيدة هي الوجـه الثاني والمكمل لعقيدة أخرى لا تقـل خبثاً وخطورة وهي تمثـل رأس الرمح لتشكيل ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد الذي يتناغم في نهاية الأمر مع خطوط التقسيم الجديدة للصراعات في القرن الحادي والعشرين القائمة على أساس عرقـي وطائفي ودينـي، تلك هي نظرية « الفوضى البنـاءة «creative chaos» ويعد برنارد لويس[1] مـن أهم منظريها، يقوم جوهر هذه النظرية على صدم المرضى وإعادتهم إلى نـوع من الفوضـى كمقدمة للتفكيك وإعـادة التركيب، بمعنى آخـر إن التفكيك من خلال الفوضى سيتيح ظروف أكثر ملائمة لإعادة بنائهم بصورة نموذجية.

ومـن خلال مزاوجة العقيدتين سواء الاستخدام المفرط للقوة العسكرية مباشرة كقـوة صلبـة لتغيير الأنظمـة السياسية كما حصل فـي العراق وأفغانستـان، أو من خلال استخـدام وسائـل القوة الناعمة كالخنـق الاقتصادي والحصار السياسـي والدبلوماسي والتهديـد بالقـوة العسكرية بغرض إضعـاف أواصـر التماسك الداخلي وإثـارة وتحفيز عناصـر التمترس الطائفي والتمرد العنصري لاستخدامها لاحقاً في تفجير هذه الأنظمة السياسية مـن الداخل، يعتقد منظري هاتين العقيدتين وخاصة نظرية الفوضى الخلاقة بـأن مجتمعات الشرق الأوسط ذات أنظمة سياسية حديثة نسبياً وقد أخفقت معظمها في بنـاء الدولة ذات الهوية الوطنية [2]، ولا تزال الأولوية لدى الكثير من أبنائها يميل باتجاه ثقافاتهـم الفرعيـة العشائرية والدينية والإثنية وليس لدولتهـم، فهناك فشل متراكم تام علـى مستوى صهر ثقافة وطنية لجميع الأفراد داخل بوتقة الدولة. وبالتالي فإن أي عملية إزالة للبناء السياسي الفوقي يرافقه حل صمامات الضبط الاجتماعي كالجيش والشرطة والأمـن أو حتـى القيام فقط بإضعاف دور الدولة أو النظـام السياسي والضغط عليه فإن

(1) برنـارد لويـس: مفكر يهودي وأستاذ فـي جامعة برن ستون الأمريكيـة ويعد أحد أبرز مؤسسي نظريـة الفوضى الخلاقة ومـن أشـد مناصـري إسرائيل، وقد أعلن عقب حرب الخليج 1991 عن موت العالم العربـي ككيان سياسي واقترح استخدام مصطلح (الشرق الأوسط) بدلاً من العالم العربي.

(2) أول تبنـي رسمـي لفكرة ومصطلح الفوضى الخلاقة جاء على لسان وزيرة الخارجيـة الأمريكية السابقة كوندليزا رايس في حديث لها مع صحيفة الواشنطن بوست في 2005/4/9 حيث أبدت حينها حماسة لاستبدال الأنظمة السياسية لضمان التحول الديمقراطي.

ذلـك كفيل بانكفاء هذه المجتمعات إلـى عناصرها الأولية – ما قبل الدولة – ولن تتمكن مـن التصرف بشكل جمعي وسرعان ما تتحول إلى كيانات صغيرة وضعيفة متناحرة فيما بينها على السلطة والثروة تسهل السيطرة عليها والتحكم بها .

لقـد شكل غزو العراق واحتلاله حقل التجربـة النموذجي والمثالي لتطبيق هاتين النظريتيـن وتركتا جراحـاً عميقة وغائرة في جسد المجتمع العراقـي وآثاراً مدمرة على حاضره ومستقبله، ومن المتوقع استخدام هاتين النظريتين وتعميمها ضد دول أخرى في المـدى القريب كأحد آليـات الصراع بين الشعوب في القـرن الحالي من خلال ما تتيحه ثـورة الاتصالات والمعلومات من فرص ذهبية للقوى المتفوقـة تكنولوجيا لعبور الحدود والتأثيـر المباشر في المجتمعات الواهمة تكنولوجيا وتغذية التوترات وإثارة النعرات دون الحاجـة الفعلية للتواجد على أراضي الخصم وبـث الجواسيس كما كانت عليه الحال في العقود السابقة .

تفسـر عقيـدة الصدمة في العراق حجـم الدم الذي أريـق والأرواح التي أزهقت، حيث تجاوز عدد القتلى المليون، وكذلك عمق وكثافة ومستوى التدمير والنهب الذي فاق كل التصـورات، كما إن استمـرار موجات العنف الهمجية التي تضـرب السكان المدنيين منذ ثمـان سنوات سواء كانت على يد قوات ومرتزقة الاحتلال مباشرة أو بإشرافهم على يـد ميليشيات محلية يتـم تجنيدها وتدريبها ليس سوى تطبيـق منهجي ومدروس لنظرية الصدمـة التي تهدف إلى عدم إعطاء أي فرصة للمواطن العراقي لالتقاط أنفاسه أو رفع رأسه خارج إطار دوامة الكارثة المستمرة، وتحول دون استعادته للمبادأة فالإمعان بالقتل والإبـادة والاستباحة والتجويع وإشاعة المخدرات تتيـح للاحتلال القدرة على شل إرادته عـن التفكير السليم المتـوازن ومحاصرته في حالة من الذهول النفسي يشغله ويبعده عن أي احتمال للتفكير بصورة جمعية حول ما يتم تمريره على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى العسكري .

(أفضـل وقت للاستثمار فـي العراق هو قبل أن يجف الدم) هكذا عبر أحد مدراء مئـات الشركات الأمريكية الخاصة المستثمرة التي دخلت العراق عقب احتلاله، ففي ظل

حجـم النار والقصف الهائـل وهول التدمير والاستخدام المفـرط للقوة العسكرية خلال الغـزو بما فيها الأسلحـة المحرمة دولياً والتي لا تتناسب ومستـوى قوة العراق التقليدية، والإمعـان بعد ذلك بالقتل والانتهـاكات إلى حد الإبادة واستباحـة المقدسات والأساليب الفظيعة للتعذيب الجسدي والأخلاقي للمقاومين والوطنيين العراقيين كما جرت في سجن أبـو غريب واستمرت بعد ذلـك بنفس المنهجية في سجون حكومـات الاحتلال المتعاقبة لتصفيـر وإعدام ذاكرة الأسرى والسجناء، في الحقيقـة كانت هذه الأساليب تمارس في نفس الوقت ضد مجتمع بكامله خارج السجون بشكل مدروس وبصورة منهجية تنسجم مع قوانيـن وقواعد عقيدتي استثمار ذهول وشلل المجتمع لما بعد مرحلة (الصدمة) وإعادة البناء وفق مقاسات الاحتلال لما بعد مرحلة (الفوضى).

وقـد تكـون إدارة الاحتـلال الأمريكـي نجحت في فرض نظـام سياسي قائم على أساس المحاصصة لأول مرة في تاريخ العراق السياسي، ومررت أخطر قوانين الاقتصاد مـن قبل الحاكـم المدني للاحتلال، وسرقة ذاكرة المجتمـع العراقي وتشويه هويته، وقد تكون نجحت في تصفية الطبقة المتوسطة في المجتمع من خلال تصفية وتهجير وتشريد معظـم العقول بقصد تفريـغ المجتمع من بوصلتـه الأساسية، وربما أيضـاً دمرت البنية التحتيـة والصناعيـة بالكامل والأخطر من ذلـك جرت ولا تزال تجـري أكبر عملية نهب منظم لثرواته وفي مقدمته النفط .

3 - فتنمة الحرب أو الخيار السلفادوري

كثيراً ما يلجأ الاحتلال الأجنبي عند تعرضه لهزيمة رئيسة أمام المقاومة إلى نمط معروف من المواجهة معتمد على تحويل معادلة الصراع وتحريف اتجاهاتها من خلال ضرب المقاومة في أخطر نقاط قوتها وهي الحاضنة الشعبية، وهذا الأسلوب كثيراً ما استخدمته بريطانيا رائدة الاستعمار العالمي، ويؤمن هذا الأسلوب تخفيف الأعباء المباشرة التي تتحملها القوات المحتلة وكذلك تضمن التخلص من العزلة التي تعيشها وسط شعب يرفض الاحتلال ويقاومه . تبدأ العملية باستمالة بعض الأعوان والأنصار وتجنيدهم وتطوير وحدات شبه عسكرية وتشكيل سلطة يعتمد عليها لتبديل صيغة الحرب لتغدو حرباً ليس بين الشعب المحتل وقوات الغزو الأجنبية، بل حرباً يتجابه فيها السكان الأصليون ضد شريحة أخرى من نفس السكان الأصليين، في حين تلتقط أثناء ذلك قوات الاحتلال لأنفاسها وتصبح العمود الفقري لدعم الجانب الذي فيه وكلائها.

في حرب المقاومة الفييتنامية منيت القوات الأمريكية المحتلة بخسائر كارثية بلغت المعلنة منها 30 ألف قتيل وذلك ما بين عامي 1965 - 1968 وكانت هذه الأرقام أقل من حجم الخسائر الحقيقية، ولكن الإدارة الأمريكية كانت تمارس من خلال التضليل الإعلامي سياسة الإعماء وخداع الرأي العام الأمريكي حول حجم هذه الخسائر، أدى الكشف عن حجم هذه الخسائر إلى صدم الشعب الأمريكي مما اضطر الرئيس الأمريكي الأسبق آنذاك جونسون إلى أن يتوقف عن السعي وراء سراب مستحيل لتحقيق الانتصار العسكري وأن يقرر إيقاف الغارات الجوية على فييتنام وإعلان الموافقة على بدء المفاوضات مع ممثلي المقاومة من أجل سحب القطعات الأمريكية، وهكذا بدا وكأن الحرب قد بدأت تضع أوزارها خاصة وأن المحادثات قد بدأت فعلياً في باريس لهذا الغرض . ولكن هذه الهزيمة جعلت من الرئيس الأمريكي الجديد ريتشارد نيكسون ينتهج إستراتيجية جديدة في إدارة ملف الحرب في فييتنام لا يقل خبثاً وأذىً عن الاحتلال المباشر والفعلي وذلك من خلال نزع الصفة الأمريكية عن الحرب وإسباغ صفة

(الفتنمة) عليها من خلال خفض القوات الأمريكية المحتلة تدريجياً في فييتنام على أن يتم تعزيز قوات الحكومة الوكيلة والحليفة للسماح لهذه الحكومة بالقتال من جديد لصالح الولايات المتحدة.

استمرت الحرب لكنها أصبحت هذه المرة فييتنامية – فييتنامية وليس فييتنامية – أمريكية، كان القصد من وراء فكرة (الفتنمة) الضغط على المقاومة الفييتنامية للقبول بتسوية ما والرضوخ للأمر الواقع وهذا ما لم يتحقق لأن المقاومة أنجزت بعد ثلاث سنين أهدافها في تحرير وتحقيق استقلال فييتنام وتوحيدها .

أما في نموذج العراق وعلى الرغم من أن دوائر تخطيط غزو واحتلال العراق قد باشرت بوقت مبكر وربما في محطات مبكرة ما قبل الاحتلال على الترويج والتمهيد لفكرة تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي، إلا أن هذه السياسية لم تعمل في الحقيقة إلا على مستوى طبقة الاحتلال السياسية في محطات الاحتلال، ولم تصبح هذه الفكرة حاجة وضرورة لإستراتيجية ملحة إلا بعد حدوث المتغير الرئيس في الإستراتيجية الأمريكية في محطات ما بعد الاحتلال وتحديداً حدث على إثر معركة الفلوجة في نيسان 2004 التي أسفرت عن أسوأ كوابيس الاحتلال وذلك عندما لم يقتصر الاشتراك في القتال على فصائل المقاومة في المدينة المحاصرة وإنما التهبت معظم مدن العراق بغض النظر عن مناطق. في الجنوب وفي النجف إضافة إلى غرب العراق وشماله وأفصح الشعب العراقي عن معدنه الحقيقي وعن صفحة خالدة من صفحات الوحدة الوطنية، فقطعت خلال المعارك لم خطوط الإمداد لقوات الاحتلال وأدى ذلك إلى طلب قوات الاحتلال وقف إطلاق النار والتفاوض مع المقاومة والقبول بهزيمة قاسية ومذلة بعد أن تكبد خسائر مادية وبشرية هائلة .

استوعبت إدارة الاحتلال درس الفلوجة جيداً وأيقنت خطورة المقاومة ليس في جانبها العسكري وإنما في مضمون وحدتها الوطنية وقتال العراقيين جنباً إلى جنب، الأمر الذي أنذر بعواقب وخيمة و بقرب نهاية الاحتلال على غرار فييتنام ما لم تتحرك دوائر التخطيط الأمريكية فوراً لتسريع سياسة الفتنمة أو ما دأبت على استخدامه لاحقاً

بعد تجربة فييتنام في سحق حركات المقاومة في أمريكا اللاتينية وسمي (الخيار السلفادوري) الذي طبق بحذافيره في العراق وتحديداً بوشر به مباشرة بعد أن وضعت معركة الفلوجة أوزارها وتم تخصيص ثلاث مليارات دولار في ميزانية الطوارئ الأمريكية واستقدم لهذا الغرض نفس الطاقم الذي سبق له وأن طبق هذه الإستراتيجية بنجاح في دول أميركا اللاتينية .

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد ظاهرة الفلوجة التي منيت فيها القوات الأمريكية على طول البلاد بهزيمة قاسية ومذلة إلى حد وقف إطلاق النار وطلب التفاوض مع قيادات المقاومة على أربعة عناصر :

أولاً- امتصاص حالة الغليان الشعبي بعد معارك الفلوجة الأولى من خلال مسرحية تسليم السيادة لحكومة عراقية لبعض المتحالفين مع الولايات المتحدة وشبه المتعاقدين معها قبل الاحتلال وبعده، بعد أن كان الحكم يجري مباشرة من قبل حاكم الاحتلال المدني بول بريمر وهذا ما تم في حزيران 2004 أي بعد شهرين من معارك الفلوجة.

ثانياً – الإسراع باستعادة هيبة الجيش الأمريكي من خلال الإسراع في معاقبة مدينة الفلوجة بأقصى ما يمكن من القوة المفرطة وهذا ما تم بعد سبعة أشهر تقريباً حيث أبيدت المدينة وضربت بالفسفور الأبيض وباليورانيوم المنضب الذي أدى إلى مجزرة حقيقية ضد السكان المدنيين .

ثالثاً – التهيئة والمباشرة دون الإبطاء على إثارة الفتنة الطائفية من خلال تشكيل فرق موت خاصة من المرتزقة المحليين على غرار ما جرى في أمريكا اللاتينية تعمل بحماية وتمويل وإشراف تام من قبل طاقم أمريكي متخصص استقدم لهذا الغرض، يتركز واجب هذه الفرق على القيام بتصميم عمليات قتل وتفجيرات ذات طابع طائفي في مناطق محددة وبالتبادل لإثارة الفتنة وزرع الشكوك بين أبناء المجتمع والقيام بموجات من الخطف والإعدامات لتتم بعد ذلك عمليات تهجير جماعية لأغراض الفرز الطائفي والعنصري .

رابعاً – تحقيق اختراق للمجاميع المسلحة وخاصة تلك المجاميع ذات الصبغة

والأيدولوجيا الدينية المتطرفة والتي عادة ما يسهل اختراقها ودفعها باتجاه استهداف المدنيين على خلفية الانتماء الطائفي وإضفاء صفة عمليات المقاومة عليها بقصد خلط مفهوم المقاومة بمفهوم الإرهاب والنيل من سمعتها وتشويهها، لتجفيف حاضنة المقاومة الشعبية وتقطيع أوصال ونسيج الوحدة الوطنية في مقاومة الاحتلال والتي تجلت بصورة قوية في معارك الفلوجة .

خامساً – تم تخصيص مبلغ ثلاثة مليارات دولار لهذا الغرض اقتطعت من ميزانية الطوارئ الخاصة بالبنتاغون ويلاحظ مباشرة بعد أحداث الفلوجة وبالتحديد في حزيران 2004 أنه قد تم تعيين مدير المخابرات الأسبق جون نيغروبونتي سفيراً في العراق، والذي سبق له أن خدم سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في هنداروس للفترة من 1981 - 1985 وكان المهندس الفعلي ألمشرف على تشكيل فرق موت محلية مدعومة أمريكياً تستهدف المدنيين وخاصة الكتيبة 316 التي تخصصت بالتعذيب والاغتيالات، وقد طبقت الولايات المتحدة نفس البرنامج الذي سبق وأن تم تطبيقه في نيكاراغوا والسلفادور لاحقاً في العراق.

سادساً – الطاقم الأمريكي الذي أشرف على تنفيذ الخيار السلفادوري في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان أو فتنمة الحرب في العراق لاحقاً وتحويلها من حرب أمريكية – عراقية إلى حرب عراقية – عراقية بهدف التقاط القوات الأمريكية المنهارة أنفاسها بعد انتشار عمليات المقاومة وتصاعدها بأعداد خيالية في كافة أرجاء العراق، هذا الطاقم تشكل من الكولونيل جيمس ستيل الذي عين مستشاراً للسفير الأمريكي في العراق لشؤون الإشراف على القوات الأمنية العراقية، وسبق له أن قاد مجموعة استشارية عسكرية أمريكية في السلفادور من سنة 1984 - 1986 حيث شكل لواء من القوات الخاصة المحلية وكان دور هذه القوات مهاجمة العناصر المقاومة ومناصريهم من السكان المدنيين ومصادر تمويلهم.

في العراق أسندت للكولونيل جيمس ستيل وعاونه كذلك خبير من نفس الطاقم – الذي سبق وأن عمل في برنامج مكافحة المقاومة في دول أمريكا اللاتينية – مهمة

الإشـراف على تشكيل عدة ألوية من مرتزقة ميليشيـات محلية وأطلق عليها أسماء (لواء الذئب، لـواء العقرب، ...) والتي ارتكبت بحق العراقييـن الوطنيين جرائم وحشية تحت إشـراف أمريكـي مباشر ولم يقتصـر عملها على مواجهة المقاوميـن وعوائلهم والتنكيل بمناطق سكناهم وإنما استهدفت جميع الوطنيين المناهضين للاحتلال الأمريكي الذين يعدهم برنامج الاستهـداف الأمريكي كأعداء محتملين،ولعل هذا يفسر في بعض جوانبه تصفية واغتيال آلاف الأطباء والمهندسين والأساتذة والمثقفين.

تمخض عمل فـرق الموت العراقية تحـت الإشراف الأمريكي المباشـر بعد سنتين من الإثارة و التسخين الطائفي وتحضير الأرضية الملائمة لزرع الفتنة الطائفية وتفجير النسيج الاجتماعـي العراقي وتحويل اتجاه بوصلة الصراع ضـد الاحتلال الأمريكي، إلى تحقيـق هدفيـن إستراتيجيين الأول تمثـل بتفجير المرقدين المقدسيـن في سامراء في شبـاط 2006 والذي جعل العراق على شفير حرب أهليـة حقيقية أعقب تفجير المرقدين اندلاع عمليات قتل ومذابح جماعية ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء وتم تهجير أكثر من أربعة ملايين عراقي داخل وخارج العراق على أثر هذه الأحداث.

الهدف الثاني الأكثر خطورة الذي تمخض عن عمل فرق الموت وكان له تأثير حاسم وحـاد في منحنى الصـراع لصالح الاحتـلال، كان إنتاج ظاهرة الصحـوات وهي براءة اختراع أمريكية تم تنفيذها من خلال تجنيد بعض قطاع الطرق وشراء ذمم بعض شيوخ ووجهـاء العشائر في المناطق التي تحتضـن المقاومة وكذلك تضافر عوامل أخرى سيرد تفصيلها في فصول قادمة.

4 - إستراتيجية الطريق الجديد إلى الأمام 2007 - 2008

منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية في حرب العراق، وذلك في أيار 2003م توالت خمسة إستراتيجيات، حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز إخفاقاتها و انزلاقها التدريجي في المستنقع العراقي، والتخلص من المأزق الذي وضعت نفسها فيه.

1 - الإستراتيجية الأولى حزيران 2004م (خطة نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية).

2 - الإستراتيجية الثانية تشرين الثاني 2005م (إستراتيجية النصر في العراق - NSVI).

3 - الإستراتيجية الثالثة عام 2006م (إستراتيجية الحملة المشتركة لدمج المساعي classified).

4 - الإستراتيجية الرابعة كانون الثاني 2007م - 31 تموز 2008م (إستراتيجية الطريق الجديد إلى الأمام).

5 - إستراتيجية الانسحاب المسؤول من العراق شباط 2009 – كانون الأول 2011.

ويبدو أنّ الإستراتيجيات الثلاث الأولى كانت تُعلن، ولكنها عندما تتكسر على جدار المقاومة العراقية؛ فإنها توأد بصمت وبدون ضجيج، إلاّ أنّ إستراتيجية الطريق الجديد إلى الأمام والتي تمت المباشرة بها في كانون الثاني 2007م ولمدة 18 شهرًا، وانتهت في تموز 2008 وكان مقدرًا لها في حال نجاحها أن تتوج بتوقيع الاتفاقية الأمنية في 31 تموز 2008م حظيت باهتمام خاص من قبل الإدارة الأمريكية بدعوى تحقيق هذه الإستراتيجية الأهداف المتوخاة منها، ونحن هنا بصدد دراسة وتحليل تقرير مهم صدر في واشنطن بتاريخ 23 تموز 2008م من قِبل مكتب المحاسبة العائد للحكومة الأمريكية يقيّم من خلاله

وبطريقة دقيقة هذه الإستراتيجية ونتائجها[1].

بُنيت عناصر هذه الإستراتيجية على ثلاثة مجالات: المجال الأمني، المجال التشريعي والسياسي، ثم المجال الاقتصادي والبيئي:

في المجال الأمني اعتمد التقرير في تقييمه لنتائج الإستراتيجية في هذا المجال على معيارين:

انخفاض عدد عمليات المقاومة.

زيادة عدد القوات الحكومية العراقية.

في المعيار الأول والخاص بانخفاض عدد عمليات المقاومة اتخذ التقرير من عدد العمليات في حزيران/ يونيو 2008م أساسًا للمقارنة بعدد العمليات من نفس الشهر لعام 2007م، وعند دراسة وتحليل منحنى العمليات العنيفة للمقاومة العراقية المسجلة لدى الجيش الأمريكي منذ بداية الغزو حتى انتهاء الإستراتيجية في 31 تموز 2008م، و يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1 - أنّ الفترة التي تمت المقارنة فيها تمتد من تشرين الأول/ أكتوبر 2006م حتى تموز/ يوليو 2007م، وباعتراف التقرير.. كانت تجري فيها 180 عملية يوميًّا، ووفقًا للتقرير فقد نفّذت في هذه الفترة لوحدها 46 ألف عملية.. وبالتالي لا يمكن وصف هذا الكمّ الهائل من العمليات على أنها عمليات مقاومة أو حرب عصابات.. وإنما ينطبق عليها وصف (الثورة) ضد قوات الاحتلال، وبالتالي فإن تراجع عدد العمليات إلى مستوياتها السابقة لهذه الفترة يعد أمرًا طبيعيًّا ينسجم وجوهر مفهوم وعمل المقاومة القائم على أساس حرب الاستنزاف، وقطع التماس مع العدو، وضرورة الاحتفاظ بالقوى، واختيار المكان والزمان المناسبين لتوجيه الضربات[2].

---

(1) GAO=United states Government Accountability Office.

(2) هو مكتب مسائلة (محاسبة) الحكومة الأمريكية، وهو وكالة مستقلة، غير حزبية تعمل لصالح الكونجرس. وغالبًا ما تسمى «كلب الحراسة في الكونجرس». (غاو) تحقق في كيفية إنفاق الحكومة الاتحادية لدولارات دافعي الضرائب. رئيس (غاو) هو المراقب العام للولايات المتحدة، ويُعيَّن لمدة 15 سنة من قِبَل الرئيس من ضمن قائمة من المرشحين يقترحهم الكونجرس. انظر موقع مكتب المحاسبة الأمريكي على شبكة الإنترنت:

2 - يعد هذا التقرير، ومنحنى العمليات لكامل فترة الغزو، اعترافًا صريحًا بحجم الخسائر التي تكبّدتها القوات الأمريكية؛ حيث يشير المنحنى إلى أنّ عدد العمليات الإجمالي المنفذ ضد هذه القوات منذ 2003-2008م يقارب 164 ألف عملية، وعلينا أن ندرك أنّ هذه العمليات مسجلة لديهم على أنها مهمة وعنيفة، ومنها يمكن استنتاج حجم القتلى الحقيقي بعيدًا عن سياسة تضليل الرأي العام الأمريكي التي يستخدمها البنتاجون، ووقوف عداد إحصاء القتلى عند الأربعة آلاف قتيل.

وبهذا الصدد لا يمكننا إغفال أربعة مؤشرات تؤكد استنتاجاتنا :

- في حرب فييتنام وللفترة 1965-1968م أصرّت الإدارة الأمريكية برئاسة جونسون آنذاك على تزييف العدد الحقيقي للقتلى الأمريكيين ببضعة آلاف، وعند الكشف عن الرقم الحقيقي فقط في هذه السنين الثلاث، تبين أنّ عدد القتلى كان 30 ألف قتيل، مما شكّل صدمة لدى الشعب الأمريكي الذي فوجئ بمرارة الهزيمة.

- يذكر نفس تقرير المحاسبة (GAO) الذي نحن بصدده في هامش الصفحة الخامسة أنّ عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية لا يمثل الرقم الحقيقي؛ حيث لم تسجل معظم العمليات التي تجري في جنوب البلاد، وكذلك العمليات المنفذة في مناطق مختلفة ضد القوات الحكومية العراقية أو مشتركة مع القوات الأمريكية.

- وكذلك يعترف نفس التقرير في تقييمه للوضع في العراق بخسارة الجيش الأمريكي 102 من جنوده في شهر تشرين الأول- أكتوبر 2006م، وأن معدل الهجمات كان 180 هجومًا يوميًّا.

- أشار عدد قتلى الجيش الأمريكي خلال شهر تموز الماضي، حسب إحصائيات البنتاجون المعلنة، إلى مقتل جندي أمريكي يوميًّا، ولمّا كان تقرير مكتب المحاسبة (GAO) يشير إلى أن معدل عدد العمليات استقر عند 30 عملية يوميًّا؛ فإن هذا يعني أنّ هنالك تناقضًا كبيرًا بين معدل عدد العمليات المنفذة والمسجلة لدى الجيش الأمريكي، وعدد القتلى المعلن عنهم من الجيش الأمريكي.

---

http://GAO.gov/docsearch/featured/oif.html

يعـزو التقريـر الأمريكي انخفاض عدد عمليات المقاومـة إلى ثلاثة أسباب، وهي ظاهرة الصحوات، والهدنة مع جيش المهدي، وكذلك زيادة عدد القوات الأمريكية مطلع 2007م.

وهذه العوامل التي ينسب لها التحسن تعد عوامل هشّة ومؤقتة؛ فالصحوات ظاهرة اجتماعية تـم توظيفها نتيجة ظروف معينة وبالتالي هي ليست ثابتة وقابلة للاضمحلال، والهدنـة مع جيش المهدي غير مضمونة، ورهن بمشيئة إقليمية قد تُستخدَم كورقة ضغط فـي أيّ لحظة لتحسين شروط هـذه الدولة الإقليمية في تفاوضها مـع الولايات المتحدة، كمـا أن زيادة عدد القوات الأمريكية لا يمكـن أن يستمر، فالحقيقة أنّ هذه الإستراتيجية سبـق وأن استُخدِمت في تجربتـي الجزائر وفييتنام؛ حيث لم تكسب قوات الاحتلال سوى هدنـة وراحة لالتقـاط الأنفاس، وليس لتحقيق النصر علمًـا أنّ الجيش الأمريكي قد فقد أية رغبة للقتال؛ حيث لم تعد لديه قضية أو إرادة يقاتل ويموت لأجلها، بعد اكتشاف زيف الادعاءات التي من أجلها شُنَّت الحرب.

علـى مستوى المعيـار الثاني الذي اعتمـده تقرير مكتب المحاسبـة الأمريكي في تقييمه نتائج الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة (الطريق الجديد – إلى الأمام) التي حددت 2008/7/31م موعـدًا محددًا لانتهائها والخاص بتحقيـق جاهزية كاملة للقوات الحكومية العراقية في استلام الملفات الأمنية لمعظم المحافظات العراقية.

يقـر التقريـر بوضـوح أنّ القوات الحكوميـة العراقية، ورغم المبالـغ الهائلة التي صُرِفـت عليهـا، ورغم تضاعـف أعدادها مـن 323 ألفًا في كانون الثانـي 2007م إلى 478 ألـف في نيسـان 2008م؛ فإن 10% فقط من هـذه القوات لديها جاهزيـة للعمل بمفردها دون مسانـدة القوات الأمريكيـة، وأن هذه القوات ليست موحدة ومتعددة الولاءات طائفيًّا ومخترقـة من قبـل الميليشيات، وأن عقيدتها العسكرية متشظيـة طائفيًّا وعرقيًّا. فطبقًا لهذه الإستراتيجية كان من المقرر أن تنتهي جاهزية هذه القوات بما يؤمن استلام الملف الأمنـي، وتفرغ القـوات الأمريكية لمهمات التدريب والدعم عن بُعـد، وبالتالي يشكّل هذا التقريـر خيبة أمل كبيـرة، وإخفاقًا مؤكدًا لثاني أهم معيار اعتمـد في سياق هذا التقييم

الحكومي الأمريكي للوضع في العراق.

المجال التشريعي والسياسي

رسمت الإستراتيجية الأمريكية عدة أهداف على مستوى التشريع والسياسة في العراق؛ حيث كانت قد تعهدت بالاشتراك مع الحكومة العراقية على إنجاز الملفات التالية قبل الموعد المخطط لانتهاء هذه الإستراتيجية في 31 تموز 2008م، وندرج فيما يلي الملفات، كما ذُكرَت في تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) في معرض تقييمه لنتائج هذه الإستراتيجية :

1 - إنهاء ملف الاجتثاث، والتزام الحكومة العراقية بسن القوانين اللازمة لطي هذا الملف.

2 - إطلاق سراح عشرات الآلاف من المعتقلين، والذين تقر معظم المنظمات واللجان المحايدة بأن 90% منهم قد اعتُقلوا دون أمر قضائي.

3 - تمرير قانون النفط والغاز.

4 - نزع سلاح الميليشيات.

5 - إجراء انتخابات المحافظات.

6 - إجراء المصالحة الوطنية الشاملة.

7 - إعادة النظر بالدستور الدائم الحالي.

ومن خلال دراسة هذه الملفات نجد أن معظمها لم يتحقق، ولم تحرز الحكومة الحالية أيّ تقدم على صعيد أيٍّ منها، كما أن هنالك ملفات أخطر تعاني منها هذه الحكومة كالفساد المالي والإداري، والذي يفتك بثروات العراق، فضياع وهدر مليارات الدولارات يجري على قدم وساق، وتشير إحصائيات المنظمات الدولية للنزاهة إلى أن النظام المالي والإداري في العراق يعد ثاني أسوأ نظام في العالم.

الخاتمة والاستنتاجات

أهمية النتائج التي توصل إليها تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) في

معرض تقييمه لإستراتيجية (الطريق الجديد.. إلى الأمام) في أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الإستراتيجية -كما يشير نص هذا التقرير- ليس لديها إستراتيجية بديلة، فقد كان مخططًا لأن تُتوج هذه الإستراتيجية خلال الفترة من كانون الثاني 2007م حتى31 تموز 2008م بصفحاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية بتوقيع الاتفاقية الأمريكية- العراقية التي تضمن انسحابًا تدريجيًّا ومدبرًا للقوات الأمريكية المنهكة، يحفظ لها الحد الأدنى لماء الوجه، وكذلك ضمان مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية في العراق، والمتمثلة بوضع اليد على بترول العراق.

ومن خلال دراسة وتحليل وتقييم عناصر هذه الإستراتيجية يتوصل التقرير باستحياء إلى أنّ الفشل الذريع هو نصيب هذه الإستراتيجية،وبالتالي فإن الاتفاقية الأمنية لن تكون أكثر من حبر على ورق لفقدان الأرضية اللازمة لثباتها أو استقرارها.

وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها، والتي يمكن تلخيص التقرير بها :

1 - يعد هذا التقرير بمثابة اعتراف أمريكي حكومي ورسمي بفشل معظم الإستراتيجيات في العراق، ومنها إستراتيجية (الطريق الجديد.. إلى الأمام) للفترة من كانون الثاني 2007م حتى31 تموز .

2 - على المستوى الأمني يخلص التقرير إلى أنّ الأمن في العراق هشّ، ويشير التقرير إلى النص التالي: (البيئة الأمنية لا تزال متقلبة وخطيرة)، فالعناصر التي تم البناء عليها في ادعاءات التحسن الأمني هشة وغير مستقرة، فظاهرة الصحوات قيد التحلل والتفكك، والهدنة مع جيش المهدي غير مضمونة، ومرهونة باعتبارات إقليمية وطائفية ومزاجية، كما أنّ إبقاء الزيادة في القوات الأمريكية لمُدَد طويلة أمرٌ لا يمكن تحمُّله في داخل الولايات المتحدة.

3 - الاعتراف بأكثر من 164 ألف عملية لفصائل المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال؛ يبدّد كافة أكاذيب وادعاءات الاحتلال وأدواته في التقليل من شأن المقاومة العراقية أو شدتها.

4 - التأكيد على أنّ عمليات المقاومة النوعية مستمرة، كما وردت في التقرير وبمعدلات تعتبر طبيعية (1200) عملية شهريًّا، وهذا ينسجم مع جوهر عمل المقاومة في المصابرة، واستنزاف العدو ماديًّا وبشريًّا، أو اعتماد إستراتيجية (الإنهاك بالملل)، والتي يصبح معها بقاء قوات الاحتلال بلا هدف ومستحيلاً.

5 - جاهزية القوات الحكومية العراقية ليست كما يتم توظيفها سياسيًّا وإعلاميًّا من قِبَل إدارة الاحتلال وأدواتها في بغداد؛ فالتقرير يشير بكل وضوح إلى أن 10% فقط من هذه القوات مستعدة للعمل منفردة، دون مساندة قوات الاحتلال، سواء في النقل والإمداد والدعم، ونقص التدريب والقيادة وافتقارها إلى الصفوف القتالية وتكاملها ولا سيما القوة الجوية، كما يعترف التقرير بأن هذه القوات لا تشكل جيشًا ذا عقيدة وطنية، وإنما قوات تتجاذبها الولاءات الطائفية والعرقية[1].

6 - شكّل فشل الصفحات السياسية من الإستراتيجية الأمر الأكثر وضوحًا، وخيبة للأمل في التقرير؛ حيث يشير إلى فشل الحكومة العراقية في إنجاز واجباتها المناطة بها طبقًا للإستراتيجية (الطريق الجديد- إلى الأمام)، فلم يتم تحقيق أيّ تقدم في ملفات (اجتثاث البعث، العفو عن عشرات آلاف الأسرى والمعتقلين، قانون النفط، نزع سلاح الميليشيات، انتخابات المحافظات، المصالحة الوطنية، إعادة النظر بالدستور).

(1) (قوات الأمن العراقية ليست جاهزة لتأمين الدفاع عن العراق، لن يكون الجيش العراقي قادراً على القيام بعمليات قتالية لوحده بالتنسيق مع موحدة مع قوات الأمن بسبب عدم التوفر الكامل للمعدات الحديثة، سلاح البحرية لا يملك سوى قدرة محدودة لحماية المياه الإقليمية، أما السلاح الجوي فتنقصه القدرة على حماية السيادة الجوية).

السفير جيمس جيفري ، لماذا العراق مهم للولايات المتحدة ،شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي 2011/2/1 .

5 - إستراتيجية الهروب من العراق (الانسحاب المسؤول) 2009 – 2011

تعتمد آلية صنع القرار الأمريكي على أسس ومبادئ المدرسة الواقعية (reality school) القائمة على حساب معادلة المنفعة والكلفة، وفي العراق دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إثر غزوها ثمناً باهظاً وبلغت خسائرها المادية والبشرية حداً لا يمكن تحمله أو الاستمرار به بعد أن تجاوز عدد العمليات العسكرية للمقاومة العراقية منتصف عام 2006 أكثر من 1100 عملية يومياً من النوع العنيف والمهم، يسقط أكثر من مئة جندي أمريكي شهرياً حسب المصادر الأمريكية، وبلغت الكلفة الشهرية للحرب 14 مليار دولار، الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أن يكون على وشك إعلان الهزيمة والانسحاب عام 2007 تحت النار(cut & run) على الطريقة الفييتنامية لولا الانقلاب المفاجئ الذي حصل في موازين القوى عندما نجحت إدارة الاحتلال من استمالة وشراء ذمم بعض شيوخ العشائر وقطاع الطرق في غرب العراق التي كانت قلعة المقاومة ومنطقة القتل الرئيسة بالنسبة للجيش الأمريكي.

وعلى الرغم من هذا التطور فإن قرار الإدارة الأمريكية بالانسحاب من العراق لم يتغير، فقد أدركت أن الاستمرار ببقائها في العراق يعني مزيد من الاستنزاف لأن محركات الصراع قد تبدو من الناحية الظاهرية تميل إلى الاستقرار إلا أن محركات الصراع ومولداته لا تزال باقية كما هي، مما دفعها إلى استغلال تبدل ظروف وطبيعة المعركة لتأمين هذا الانسحاب بعد أن كانت على وشك الانسحاب والفرار كما حصل في فييتنام أو ما يسمى (اللحظة السايغونية) و استطاعت قوات الاحتلال الأمريكية في العراق من التقاط أنفاسها وتحويل انسحابها من هزيمة منكرة ومذلة إلى انسحاب مدبر وتدريجي، فهي في كل الأحوال الدولة العظمى الأولى المسيطرة والمهيمنة على مقدرات النظام العالمي وقد تكون منيت بهزيمة عسكرية في العراق ولكنها تستطيع توظيف

قدراتهـا والمناورة إقليمياً وسياسياً واقتصادياً للمماطلة والمناورة من أجل الحفاظ على الحـد الأدنى مما تبقى لها مـن مصالح بالحد الأدنى وما تبقى مـن ماء وجهها وسمعتها وهيبتها[1].

الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية

مـن رحم هذه المرحلة وتطـورات الصراع وحسابات الكلفـة والمنفعة تم تصميم واستيـلاد الاتفاقية الأمنية بين إدارة الاحتلال وحكومة محليـة موالية، لقد صممت هذه الاتفاقيـة لكي تفي بمتطلبـات الأهـداف الإستراتيجية للاحتلال الأمريكـي في العراق والمنطقـة، فهي من جهة كفيلة بخفض كلف التواجد المـادي والبشري وهو أمر جوهري وحساس بالنسبة لها لأنه أصبح مطلباً شعبياً أمريكياً، ومن جهة أخرى تضمن مصالحها وتواجدهـا العسكري المحـدود في قواعد للإخلال في ميزان القـوة في المنطقة لصالح إسرائيـل من خـلال تثبيت طبقة سياسية ونظـام حكم حليف يضمن لهـا هذه المصالح بالنيابة وبالوكالة.

تقـوم الإستراتيجيـة الأمريكيـة الجديـدة للاحتلال في العراق علـى فكرة تثبيت مستـوى الأهـداف الإستراتيجية مع تغيير على مستوى إدارة آليـات الصراع وأشكاله من خلال المناورة بالإمكانيات بما يضمن تقليص الكلف.

ولتحقيـق ذلك تـم تكبيل العراق بعدة اتفاقيات أمنية وقعهـا الرئيس بوش وأهمها اتفاقيـة الإطـار الإستراتيجي (S. O. f. a) التي وقعت في تشرين الأول 2007 وكذلك الاتفاقية الأمنية التي وقعت في تشرين الثاني 2008 والتي تشكل بنودها القواعد الإجرائية لاتفاقيـة الإطـار الإستراتيجي ناهيك عن بنود سرية لم يعلـن عنها تتعلق بالإشراف على الـوزارات الأمنيـة والعسكرية العراقيـة واتفاقية أخـرى بحرية تضمن لقـوات الاحتلال البريطانـي استعـادة السيطرة علـى مضايق الخليـج العربي انطلاقا مـن موانئ العراق

(1) بتاريـخ 28 أيـار 2007 ذكـرت صحيفـة هيرالد تربيـون أن إدارة الرئيس جورج بوش تعمل علـى تطوير مشروع يسميه المسؤولون الأمريكيون: (مشروع المفاهيم) وأن الجانب الأهم في هذا المشروع هو البحث عن خطة لحضور عسكري أمريكي بعيـد المـدى في العراق وذلـك بإنشاء قواعد عسكرية يفضلها الرئيس بوش أن تكون على نمـوذج كوريا الجنوبية وأن يبقى في العراق ما يقارب مئة ألف أو أقل جندي متوزعين على هذه القواعد .

الجنوبية.

تعتمد الاتفاقية الأمنية محاولة لتقنين الاحتلال المؤقت في العراق و تحويله إلى احتلال دائم ويمكن اختبار مدى جدية التوقيتات الأمريكية والحدود التي ستتوقف عليها في محاولة للإجابة على التساؤل المركزي لهذه الورقة : هل ستنسحب قوات الاحتلال الأمريكي كليًّا من العراق وفقاً للجداول المعلنة ؟ وهل نحن أمام خروج من الباب والدخول من الشباك؟

لا شك أن الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد التي تم الاتفاق على إعلان مبادئها في13 تشرين الثاني 2008 لا تعد بأي حال من الأحوال شأناً عراقياً و ذلك لشمولية المجالات السياسية و الاقتصادية و لتداعياته الخطيرة على العراق و المنطقة .

و في الوقت الذي تحقق فيه الاتفاقية أهدافاً مباشرة للإدارة الأمريكية وتقدم لها نصراً مجانياً عجزت عن تحقيقه ميدانياً من خلال القتال على الأرض، تنسجم في النهاية مع الأهداف الإستراتيجية التي من أجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية الغزو على العراق، هذه الأهداف نراها واضحة ومنسجمة سواء مع المبادئ العامة لاتفاقية الإطار الإستراتيجي أو لاحقاً مع التفاصيل والقواعد الإجرائية التي وقعت على شكل اتفاقية أمنية:

الهدف الأول :

نفط العراق والذي يشكل بخزينه البالغ 350 مليار برميل عصب الطاقة في القرن الحادي و العشرين ومن يتحكم به يقطع الطريق على الأقطاب الدولية الأخرى الصاعدة المنافسة للولايات المتحدة على هرم النظام السياسي الدولي و هذا ما ينسجم تماماً مع الفقرة (5) من نص المجال الاقتصادي في اتفاقية الإطار الإستراتيجي.

الهدف الثاني :

إخراج العراق كقوة عربية مؤثرة ومتوازنة بشرياً ومادياً من معادلة الصراع العربي – الصهيوني . و هذا ما ينسجم تماماً مع ما ورد في الفقرة (1) من نص المجال الأمني الذي يتضمن فتح البلاد على مصراعيها أمام إنشاء قواعد عسكرية دائمة و التحكم بمقدرات العراق و سيادته واستقلاله وخيراته الوطنية و تحويله إلى ثكنة عسكرية أمريكية تخزن فيه الأسلحة ووسائل الدمار التي أعدتها الولايات المتحدة

باستخدامها لاحقاً في حروبها الاستباقية.

الهدف الثالث :

إقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال إقامة نموذج في العراق يتم تعميمه لاحقاً في المنطقة وهذا ما يتطابق مع ما ورد في نصوص الاتفاقية تحت عنوان ردع العدوان الخارجي على العراق والضربات الاستباقية أو جعل العراق شريكاً في الحرب على الإرهاب.

بعد احتلال العراق وإسقاط النظام السياسي الوطني فيه، كشف تقرير مشترك لكل من وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، تم تقديمه إلى الرئيس جورج دبليو بوش في 20 كانون الأول 2003 عن (أن الولايات المتحدة لم تقم بغزو العراق كي تنسحب منه ، ولكنها ذهبت من أجل مصالح وأهداف يجب أن تحققها). وأوصى التقرير بعدد من الإجراءات لتحقيق هذه المصالح والأهداف وأهمها وفقاً لنص التقرير (أن تسهم الولايات المتحدة وبشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي في العراق بما يضمن وجود أصدقاء للولايات المتحدة في مراكز مهمة في النظام السياسي المزمع إقامته ، وعدم التسرع في سحب القوات الأمريكية من المدن قبل تأمين الأوضاع السياسية وقبل انتقال هذه القوات إلى قواعد عسكرية دائمة في العراق والتعامل مع هذه القواعد العسكرية باعتبارها من أهم ضمانات النفوذ الأمريكي في العراق والحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده). ومن هذه الإجراءات كذلك ربط العراق من خلال قيام الحكومة العراقية بإبرام سلسلة من الاتفاقيات تشمل الجوانب الأمنية والدفاعية وقضايا النفط وتحرير التجارة بين العراق والولايات المتحدة وتوسيع السفارة الأمريكية في بغداد بحيث يصل عدد العاملين فيها إلى ما لا يقل عن 3000 أمريكي وتوسيع اختصاصاتها الأمنية والاستخباراتية [1].

وعلى الرغم من التأكيدات الأميركية بجدولة الانسحاب فإن ثمة أسئلة وشكوكاً حقيقية تحوم حولها وتحول دون الركون إليها بشكل كامل أو البناء عليها :

(1) د . إبراهيم العلاف – موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية – مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل (ص: 15).

أولاً - الاتفاقيـة الأمنية تشير ببندها (المادة الواحدة والثلاثين – 2) إلى إمكانية تعديلها بموافقة الحكومتيـن الأميركية والعراقية، كما إن الاتفاقية تربط وتيرة وتوقيتات خطته للانسحاب من العراق بالاعتماد على مستوى العنف الجاري في العراق وهو مفهوم غامض لا يمكن تحديد مصادره ودوافعه أو الجهات التي تقف خلفه.

ثانياً - بقـاء قوات النخبـة وبأعداد تصل إلى حدود الخمسيـن ألف جندي كقوات تدخل سريع لا يغير من صفة الاحتلال شيئاً، خاصة وأنها مدعومة بما يقارب المائة ألف من قوات المرتزقة والشركات الأمنية[1].

ثالثاً – مـا حققته إسرائيـل من وجود فعلـي واستخباري واستشـاري في العراق تماهى مع الوجود الأمريكي والذي يمثل بالنسبة لها إنجازاً تاريخياً ليس من السهل تصور تنازلهـا عن هذه المكتسبات خاصة وأنها تخوض صراع وجود ضد دولتين مجاورة للعراق مما يجعـل لتواجدها قيمة إستراتيجية حيث تتولى لأول مرة منذ تأسيسها تدريب وتمويل وتجهيـز وتسليح ميليشيات وعناصر انفصالية في معسكرات شمال العراق، وكذلك حرية حركتهـا وخاصة في الشـق الاستخباري على كامـل التراب العراقي تحـت غطاء القوات الأمريكية أو متعددة الجنسية.

رابعاً - يمثـل العـراق منطقة حساسة مـن الناحية الجيوبوليتيكيـة ومنصة وثوب حاكمـة فـي خارطة ومنضـدة رمل الصراعـات القادمة فـي المدى القريـب والمتوسط وخاصـة في شقها العسكري سواء تلـك المتعلقة بإيران أو بالحرب العالمية القادمة تجاه الصين، وفي هذا السياق يمكن تفسير تشبث حلف الناتو بأفغانستان أو التواجد الأمريكي فـي العـراق وترتيبات الناتو الأمنية مـع روسيا بقصد تحييدهـا وإقناعها بالاشتراك في منظومـة الدرع الصاروخـي، اتفاقية الإطار الأمريكية الموقعة مـع الحكومة العراقية في المجـال الأمني والتي تجعل من العراق باعتباره شريكاً في الحرب العالمية على الإرهاب ممراً إستراتيجياً لقوات الناتو وأشبه ما يكون بثكنة عسكرية كبرى طبقاً لطبيعة (القواعد – المدن) التي تم إنشاؤها بعناية شمال وشرق ووسط وجنوب العراق وبكلفة باهظة .

خامساً – استعـان الاحتلال في محطات ما قبل الاحتلال بطبقة من شذاذ الآفاق

(1) د . جوزيـف ستيغلتـز (حائز على جائزة نوبل للاقتصاد) – حرب الثلاث تريلونات دولار – دار الكتاب العربي – بيروت – 2009 – ص: (85).

لتنفيذ وتمرير الصفحات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما، ويرتبط مصير هذه الطبقة كما معلن في رسائل وخطابات معلنة من قبل رموزها بمصير الاحتلال ووجوده في العراق لأنها تعده أصلاً تحريراً وليس احتلالاً وعدواناً، الأمر الذي يؤشر بما لا يقبل الشك على أن هذه الطبقة ذاهبة باتجاه التمسك وتمديد بقاء الاحتلال والهيمنة الأمريكية في العراق لحماية مصالحها ومكتسباتها التي جنتها بفضل الاحتلال .

سادساً – طالما أن العراق كدولة لا يزال تحت ولاية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فهذا يعني أن القرار 1546 في 8 حزيران 2004 لا يزال ساري المفعول، و تنص المادة عاشراً من هذا القرار على الآتي : (يقرر أن تكون للقوات متعددة الجنسية « القوات الأمريكية» سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار في العراق)، وبالتالي فإن العراق لا يزال دولة ناقصة الاستقلال والسيادة بأوجهها الداخلية والخارجية ولا يمكنها أن توقع اتفاقية وليس للحكومة أهلية قانونية لتوقيع مثل هذه الاتفاقية خاصة وإن موافقة البرلمان العراقي عليها كانت مشروطة بإجراء استفتاء شعبي عليها في تموز 2009 والذي لم يجر وتم الاستغناء عنه.

سابعاً - تشرف إسرائيل وبغطاء أمريكي تام وبمساعدة مباشرة من الأحزاب الانفصالية ذات النزعة العنصرية في شمال العراق على عملية تنفيذ مخطط تقسيم وتفتيت العراق على أساس عرقي وطائفي تمهيداً لتفجير المنطقة برمتها لتحقيق مشروع الشرق أوسط الكبير الذي تكون فيه إسرائيل الدولة المحورية الأولى وسط دويلات متناحرة على أساس طائفي وعنصري. ويقول هنري كيسنجر في معرض تحذيره للرئيس باراك أوباما من التغافل وإهمال التطورات في العراق: إن خطوط التقسيم الطائفي للمنطقة تبدأ من بغداد وكذلك خطوط التقسيم العرقي وقد قطعت دوائر التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي في ذلك شوطاً كبيراً، فالمادة 140 من الدستور تتكون من ثلاث مراحل وهي التطبيع والإحصاء ثم الاستفتاء، أنجزت منها لغاية الآن مرحلتين فقط ويتبقى استكمال عنصر الانفصال الاقتصادي من خلال ضم مدينة كركوك الغنية بربع نفط العراق وتم تغيير طبيعتها الديموغرافية من خلال تسجيل 810 ألف نازح جلبوا من تركيا وإيران وسوريا وبقية المحافظات العراقية .

ثامناً – يرتبط جدول الانسحاب بشكل أو بآخر بالاستحقاقات الانتخابية الأمريكية

وفي سياق التجاذب والتنافس بين الديمقراطيين والجمهوريين وبالتالي يخضع لمتغيرات الوضع الداخلي الأمريكي وهناك تصريحات وإشارات واضحة من أعلى مصادر صنع القرار الأمريكي تشير إلى نيتها في البقاء في العراق.

تاسعاً – طبقاً للمادة الحادية والثلاثين الفقرة (3) من الاتفاقية وفي حالة إنهاء العمل بها في الموعد المعلن كانون الأول 2011 فإن سريان مفعول هذا الإنهاء ينتهي بعد سنة من الطلب الخطي للحكومة العراقية أن القوات الأمريكية يسمح لها في البقاء على الأراضي العراقية لغاية كانون الأول من عام 2012.

نحن إذاً أمام جدولة لإعادة انتشار (REDEPLOYMENT) القوات الأميركية في العراق وليس انسحابها، قوات بأعداد أقل تستقر في قواعد ثابتة وبعيدة عن السكان ومناطق التماس مع المقاومة طبقاً لإعادة حسابات الكلفة والمنفعة وترتيب الأولويات بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأميركية في العالم.

اتخذ التواجد العسكري الأمريكي وكثافة انتشاره في العراق منذ البداية عدة مراحل، ففي أوج وذروة الاحتلال الأمريكي تجاوز عدد قوات الاحتلال 140 ألف جندي حيث تعاقبت وجبات الجنود الأمريكيين الذين خدموا في العراق ليصل العدد الإجمالي إلى مليون وستمائة ألف جندي، استخدم خلالها الاحتلال أكثر من 320 معسكراً وقاعدة حربية وجوية معظمها كانت للجيش العراقي الوطني السابق، وفي المراحل المتأخرة التي قرر فيها الاحتلال جدولة انسحابه نتيجة الخسائر الباهظة المادية والبشرية تقلص عدد القواعد بحدود 50 قاعدة رئيسة تشمل القواعد العملاقة والقواعد المتوسطة، وهذا لا يعني عدم قدرتها على استخدام بقية القواعد التي انسحبت منها تدريجياً في المدن والقصبات لصالح القوات الحكومية العراقية والتي تكامل في آب 2010 وتقلص بعد ذلك عدد القوات الأمريكية إلى 50 ألف جندي من قوات النخبة والتدخل السريع التي تستقر حالياً في ستة قواعد إستراتيجية كبرى في العراق هي أقرب ما تكون إلى مدن عسكرية كتلك الموجودة في الولايات المتحدة، صرف على إنشائها مبالغ طائلة ومجهزة بنمط من الخدمات اللوجستية لكي تكون قواعد دائمة، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الأمنية لا تضمن أية إشارة إلى عدد وأماكن هذه القواعد، إلا أن حجم الكلفة والاستثمار والمنشآت وطبيعة الخدمات الفنية والإلكترونية والتحصينية التي تم إنجازها في هذه القواعد يشير

إلـى أنها نفس الكيانات(المنشآت والمساحات) المشـار إليها في ديباجة الاتفاقية، وفي أدناه قائمة بأهم القواعد الإستراتيجية ومواقعها مرتبة حسب أهميتها وخطورتها :

1 – قاعدة بلد وتقع إلى الشمال من بغداد .

2 – قاعـدة الأسـد الجوية وتقع غرب العراق وتشكل قاعـدة الردع الإستراتيجي لحماية إسرائيل من الضربات الجوية الصاروخية.

3 – قاعـدة التاجـي في شمال بغداد وتحتوي على القـوة الصاروخية الأمريكية (صواريخ أرض – أرض).

4 – قاعـدة النصـر والحريـة وتقع شمال غـرب بغداد بالقرب مـن مطار بغداد الدولي.

5 – قاعدة الإمام علي وتقع في الناصرية جنوب البلاد.

6 – قاعدة أربيل في شمال العراق (منطقة كردستان).

إن حجم هذه القواعد والمبالغ التي صرفت عليها والتي تقدر بمليارات الدولارات يشيـر إلى أنها بمثابة منصات وثكنات دائمة لاستيعاب مئات آلاف من الجنود خلال أيام معـدودة في حال نشـوب طوارئ، تماماً كما حصـل في تهيئة القواعـد الأمريكية وبنائها خـلال سنين قبل حربـي الخليج الثانية 1991 واحتلال العـراق 2003 ، لاسيما وإن العراق طبقاً لبنود الاتفاقية أصبح شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية والناتو فيما يسمى الحرب العالمية ضد الإرهاب . تستوعب كل قاعدة ما بين 25 - 40 ألف جندي، وللتدليل على حجم هذه القواعد الإستراتيجية فإن قاعدة بلد الجوية التي تقع في الشمال الغربي تحتوي على مطـار يستوعـب 250 طائرة منها 188 من طـراز F – 16، ومن بينها 15 قاذفة وكذلك 70 طائـرة و70 مروحية . تحتوي هذه القواعد – المدن علـى مختلف الخدمات والتجهيزات الترفيهية من مطاعم ماكدونالد إلى الملاهي ودوائر البريد والمصارف والمتاجر وكل ما يمكن لمدينة أن تحتاجه ذاتياً حتى حق الاستيراد والتصدير طبقاً للاتفاقية الأمنية، كما أن الطائرات التي تحط في مطارات هذه المدن العسكرية وتغادر بحرية تامة غير خاضعة للتفتيش من قبل الحكومة العراقية طبقاً لبنود الاتفاقية الأمنية.

كمـا تمثـل السفـارة الأمريكية بحد ذاتها في قلـب بغداد بمثابة قاعـدة عسكرية محصنـة صممت جميع جدران أبنيتها ضد الهجمات الصاروخية والقنابل ولديها اكتفاء

ذاتي ومطار خاص وهي تعد أكبر سفارة في العالم حيث تمتد مساحتها على140 فدان بما يعادل مساحة دولة الفاتيكان، وتضم 27 بناية منفصلة سيكون عدد موظفيها 3000 موظف.

لا يمكن الإحاطة بكافة تفاصيل وأبعاد وتداعيات الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وذلك لتعدد مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية وعليه وبقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة يمكن تحديد بعض المحاور فائقة الأهمية التي تحمل في طياتها مخاطر على الأمن القومي العربي والإقليمي:

أولاً- في المادة (ثانياً) في باب المصطلحات تشير الاتفاقية في نسختها الإنكليزية إلى مصطلح (REDEPLOYMENT) الذي يعني إعادة التموضع أو إعادة الانتشار ولم تتطرق الاتفاقية في كافة بنودها وتفاصيلها إلى مصطلح (الانسحاب)، وفي المادة الثانية من الاتفاقية أيضاً لم تشر النسخة الإنكليزية إلى أماكن تواجد القوات الأمريكية في العراق على أنها قواعد بل وصفت على أنها (كيانات ENTITEIS) أو كما ورد في النص العربي « المنشآت والمساحات المتفق عليها» ولم تتطرق إلى عددها أو مواقعها مما يجعل في الحقيقة - الأراضي العراقية برمتها - ساحة لعمليات هذا الكيان مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مفهوم الكيان الذي ورد في تعريف المصطلحات ينطوي على استقلالية وحصانة وشخصية معنوية وهذا ما نصت عليه وضمنته الاتفاقية في كثير من بنودها .

ثانياً - وتحت بند المهام جاءت المادة (رابعاً) لتنص في مقدمتها على ما يلي : «لغرض ردع كافة التهديدات الداخلية والخارجية ضد جمهورية العراق ولتعزيز التعاون لدحر تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والمجموعات الخارجة عن القانون»، هذه المهام الغامضة تعني تحويل العراق إلى شريك في حملة الولايات المتحدة على ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب بل يتعدى ذلك إلى إجهاض أي حركات ممانعة أو مقاومة أو حركات تحرر وطني في العراق أو المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب .

ثالثاً - تحويل العراق بموجب المادة (تاسعاً – 2) إلى ثكنة عسكرية وترسانة أسلحة سواء للولايات المتحدة أو قوات حلف الناتو عند الطوارئ، فقد ورد بموجب هذه المادة : يصرح لطائرات الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل بعقد مع وزارة الدفاع الأمريكية بالتحليق في الأجواء العراقية والهبوط والإقلاع داخل الأراضي العراقية

والقيام بالتزود بالوقود جواً، ولا تتعرض طائرات وسفن وعجلات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية إلى صعود أي طرف على متنها دون موافقة سلطات قوات الولايات المتحدة .

رابعاً – تحت عنوان ردع المخاطر الخارجية فإن المادة الثامنة والعشرين تحول العراق إلى أداة ومنصة للعدوان على دول الجوار فقد جاءت هذه المادة بصورة ضبابية لتتيح للولايات المتحدة صلاحية العدوان العسكري على أي دولة وتحت أي حجة أو ذريعة، تشير هذه المادة إلى : (1 – في حال بروز خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان عليه من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله أو وحدة أراضيه أو « قابلية مؤسساته الديمقراطية للبقاء»، يقوم الطرفان بناءً على طلب من الحكومة العراقية بالشروع فوراً في مداولات إستراتيجية، وفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما «تتخذ الولايات المتحدة» الإجراءات المناسبة والتي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي «مزيج» منها لمواجهة مثل هذا الخطر .

خامساً– تغطي المادة الثلاثين من الاتفاقية البنود السرية للاتفاقية حيث جاءت هذه المادة بثمانية كلمات فقط وهي : يجوز للطرفين الدخول في ترتيبات لتنفيذ بنود هذا الاتفاق والتي تتعلق باحتكار ثروة النفط العراقي كما ورد نصه في اتفاقية الإطار الإستراتيجي في (ثانياً - المجال الاقتصادي- الفقرة 5) التي تنص على تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأمريكية إلى العراق. أو تلك المتعلقة بالاعتراف بالكيان الصهيوني الواردة أيضاً بصورة غير مباشرة في الفقرة (6) من اتفاقية الإطار الإستراتيجي والتي تشير إلى تشجيع الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد علاقات إيجابية بين دول المنطقة .كذلك فإن البنود السرية تشير إلى تحكم الولايات المتحدة بالوزارات الأمنية كالدفاع والداخلية والاستخبارات لمدة عشر سنوات بما في ذلك تسليحها وإعدادها، وعدم عقد أية اتفاقيات مع دول أخرى إلا بموافقة الولايات المتحدة، وإن سقف هذه الاتفاقية الزمني مفتوح وطويل الأمد وفقاً لظروف العراق الأمنية وتطور مؤسساته ومحاربة الإرهاب والقضاء على أخطار الدول المجاورة.

سادساً – طبقاً للمادة الواحدة والثلاثون من الاتفاقية التي تنظم سريان مفعولها فإن تمديدها أو تجديد العمل بها أو تعديلها لا يحتاج إلى أكثر من موافقة الطرفين خطياً

بينهما .

سابعـاً – بموجـب المـادة الحاديـة والعشرون تنازلـت الحكومـة العراقية عن حق الشعـب العراقي القانوني في المطالبـة بالتعويضات عن الأضرار أو التدمير أو الإصابات أو الوفيات أو الجرائم التي قامت بها الولايات المتحدة جراء غزوها وعدوانها واحتلالها للعراق ، وحولت هذه الاتفاقية القوات المحتلة والغازية إلى قوات صديقة.

ثامنـاً – تعفي المـادة الثانية عشر تحت عنوان «الولايـة القضائية» جنود الاحتلال الأمريكي والعنصر المدني من محاسبة القضاء العراقي فيما لو ارتكبوا أية جرائم داخل (المنشـآت والمساحـات) - والتـي لم تحدد أصـلاً - أو خارجها فيمـا إذا كانوا في حالة (الواجب) من عدمه.

فـي الختام فـإن العراق في ظل هـذه الاتفاقية يعـد منطقة نفوذ وهيمنـة للولايات المتحـدة الأمريكيـة التي تسيطـر بصورة مباشرة علـى مركز القـرار ومقدراته الأمنية والاقتصاديـة كما تتفـرد إسرائيل بنفـوذ وتواجد فعلي استخباري ساحتـه شمال العراق إضافة إلى نفوذ وتواجد بريطاني في المياه الإقليمية العراقية المطلة على الخليج العربي والتي تم الاتفاق عليها بموجب اتفاقية بحرية بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية ولم يسلط عليها الضوء كثيراً .

إن إعـادة انتشار القوات الأمريكية في العـراق وترقيق وجودها إنما يتم في الدرجة الأساسـ تحت ضغط عمليـات المقاومة العراقية التي كبدت هـذه القوات خسائر باهظة فـي الأرواح والمعدات، ولم تكن خيـاراً أمريكياً بحتاً إلا بقدر تعلـق الأمر بالاستحقاقات الانتخابيـة وفشل إدارة الاحتلال رغم تعاقب خمسـة حكومات محلية في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية إلا أن ذلك لا يعني أنها غير قادرة كدولة عظمى على المناورة من خلال تفاهمات إقليمية وبغطاء حكومات عراقية متحالفة معها على تحقيق هذه الأهداف السياسيـة والأمنيـة والاقتصادية وفي مقدمتها النفط، الأمـر الذي يستدعي بما لا يقبل الشـك بقـاء ما يكفي من القـوات الأمريكية والتـي ستقدر بخمسة عشـر ألف جندي من قـوات النخبـة والطيارين إضافة إلى ثلاثة آلاف موظف أو رجـل استخبارات في السفارة الأمريكية يخدمهم جيش كامل يقدر بمائة ألف مرتزق لم تأت الاتفاقية الأمنية على ذكر

عددهـم أو أماكن تواجدهم أو حدود خدماتهم، يقومـون بمعظم مهام القوات النظامية مع جيش آخر من الشركات اللوجستية والخدمية الساندة، وبقاء هذه القوات ليس منوطاً فقط بالاستحقاقات الأمنية واحتمالات اندلاع الحروب في المنطقة وكذلك ليس في إدامة وإدارة القواعـد الإستراتيجيـة المجهزة بكل ما يلـزم لاستيعاب مئات الآلاف من الجنود عنـد الضرورة خـلال أيام معـدودة، وإنما أيضـاً لحماية مصالح واستثمـارات شركات النفـط الأمريكيـة التي يتيح لها قانـون النفط والغاز المشاركة في إنتـاج النفط العراقي واستخراجه وتسويقه لمدة تصل إلى ثلاثين عاماً .

إستراتيجية الانسحاب المسؤول

أقدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما في شباط 2009 على إعلان قرار إستراتيجي أسمـاه خطة الانسحـاب المسؤول من العـراق وإنهاء ملف الحرب فيـه وتحديد توقيتات عسكريـة وترتيبـات سياسية محلية وإقليمية لتأمين انسحـاب هادئ ومدبر وترك العراق لأهله كما ورد في نص الخطاب.

قـد لا يعـرف الكثيـر أن الولايات المتحـدة الأميركية بتوقيعهـا الاتفاقية الأمنية للانسحـاب من العراق أو بإعلان الرئيس الأميركـي توقيتات هذا الانسحاب، إنما تدشن رسميـاً الإستراتيجية الخامسة وربما الأخيرة فـي العراق، وقبل الخوض في الدوافع التي تقـف خلفها أو ما قد يتمخض عنها من مشاهد محتملة ستحدد مصير العراق ومستقبله السياسي، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن إستراتيجية الانسحاب هذه جاءت في جانب منها منسجمة مع أهـداف الإدارة الأميركية الجديدة في التغيير وإيقاف النزيف المادي والبشري الهائل الذي تكبدته طيلة احتلالها للعراق ولوضع حد للانهيار الاقتصادي الحاد وكذلك تدهور دور ومكانة وسمعة الولايات المتحدة الأميركية على الصعيد العالمي.

مـن جانب آخر فإن تأكيـد الرئيس الأميركي على جدية هذه التوقيتات دون إعطاء أيـة التزامات تجاه الحكومـة العراقية جاء ليعبر عن خيبة الأمـل العميقة التي تشعر بها الإدارة الأميركيـة إزاء العجز والفشل المتكرر الذي مثلتـه الحكومات العراقية المتعاقبة في ظل الاحتـلال وعدم إيفائها بأي من التزاماتها على المسـارات السياسية والعسكرية

والخدمية.

هذه المسارات التي مثلت ركائز الإستراتيجية السابقة المسماة (الطريق الجديد.. إلى الإمام) والتي طبقت من مطلع عام 2007 إلى يوليو/تموز 2008 وكان من المؤمل في حال إنجازها من قبل الحكومة العراقية أن تشكل أرضية ملائمة للانسحاب من العراق، ولكن الفشل الذريع في ملفات المصالحة الوطنية وإعادة النظر بالدستور ومعالجة ملف الاجتثاث وإطلاق سراح المعتقلين وكذلك ملفات الخدمات والفساد والبطالة التي تنخر في جسد المجتمع العراقي وعدم جاهزية القوات الحكومية وتشتت ولاءاتها، هذه الملفات وغيرها شكلت حافزاً حقيقياً للإدارة الأميركية لإطلاق إشارات واضحة بقرب التخلي عن الطبقة السياسية الحالية في العراق إلى الحد الذي قال فيه الرئيس الأميركي: إن الجيش الأميركي لن يعمل كشرطة في شوارع بغداد.

حدد الرئيس الأميركي من خلال إعلانه لتوقيتات الانسحاب من العراق ملامح المرحلة القادمة سواء من خلال الجدولة الزمنية التي وضعها مع قادته العسكريين من جانب واحد وأتت بمعزل عن توقيتات الاتفاقية الأمنية وإن جاءت مقاربة لها كما خلت من أية التزامات وقعها سلفه جورج بوش تجاه الحكومة العراقية، فالولايات المتحدة الأميركية باشرت بسحب معظم قواتها تدريجياً في أغسطس/آب 2010 وهو الموعد الذي حدده الرئيس الأميركي كموعد لانتهاء «المهمة» في العراق.

تليه مرحلة انتقالية تبقي خلالها قوات تتراوح ما بين 35 - 50 ألف جندي بمهمات ليست قتالية وإنما لتدريب القوات الحكومية العراقية والإشراف على تجهيزها وحماية الرعايا والمصالح الأميركية، على أن تنسحب كافة هذه القوات وبشكل نهائي من الأراضي العراقية في ديسمبر/كانون الأول 2011.

لقد أشار الرئيس الأميركي بكل وضوح إلى أن ملف العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لم يعد الأولوية الأولى مقارنة بالأزمة الاقتصادية الكارثية التي تعصف بالمجتمع الأميركي، ومقارنة بالوضع المتدهور في أفغانستان رغم اعترافه بأن ما جرى في العراق مغامرة كان ينبغي تقدير كلفتها قبل الدخول فيها في انتقاد واضح للإدارة الأميركية السابقة وإقرار لا يقبل التأويل بالهزيمة.

وعلى الرغم من التأكيدات الأميركية بجدولة الانسحاب فإن ثمة أسئلة وشكوكاً

حقيقية تحوم حولها وتحول دون الركون إليها بشكل كامل أو البناء عليها، فالاتفاقية الأمنية تشير ببندها الثلاثين إلى إمكانية تعديلها بموافقة الحكومتين الأميركية والعراقية، كما أن الرئيس الأميركي بدوره أبقى الباب مفتوحاً و ربط وتيرة وتوقيتات خطته للانسحاب من العراق بالاعتماد على مستوى العنف الجاري في العراق وهو مفهوم غامض لا يمكن تحديد مصادره ودوافعه أو الجهات التي تقف خلفه.

إن بقاء قوات النخبة وبأعداد تصل إلى حدود الخمسين ألف جندي كقوات تدخل سريع لا يغير من صفة الاحتلال شيئاً، خاصة وأن هناك ما يقارب المائة ألف من قوات المرتزقة والشركات الأمنية. لم تتطرق كلا الاتفاقية الأمنية وخطة الرئيس أوباما إلى موعد انسحابها أو طبيعة واجباتها رغم أن الجميع يعلم أنها ترتبط كليًا بوزارة الدفاع الأميركية تحت توصيف «خصخصة الحرب» التي لجأ إليها البنتاغون بعد المصاعب التي واجهها في التجنيد نتيجة الخسائر الجسيمة التي تتكبدها القوات النظامية الأميركية.

نحن إذاً أمام جدولة لإعادة انتشار القوات الأميركية في العراق وليس انسحابها، قوات بأعداد أقل تستقر في قواعد ثابتة وبعيدة عن السكان طبقاً لإعادة حسابات الكلفة والمنفعة وترتيب الأولويات بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأميركية في العالم، وكذلك للإيفاء ببعض الالتزامات والوعود الانتخابية للإدارة الديمقراطية.

ثالثاً: إستراتيجية المقاومة العراقية

1 - طبيعة وخصائص المقاومة العراقية

لا يبدو لكثير من المراقبين وجود إستراتيجية واضحة للمقاومة العراقية في الصراع الـذي تخوضه ضد الاحتلال الأمريكي فـي العراق، بل هناك من يشكك أصلاً بوجود مثل هذه الإستراتيجية، ويعود السبب في اعتقادنا أولاً إلى: أن المقاومة العراقية منتجة جيدة ولكنهـا لسبب أو آخر تفتقر إلـى التسويق المطلوب لقضيتها على مستوى إصدارات الفكر السياسـي والإعلام الخارجـي، ولغاية الآن لا يمكن الإلمام بحجـم الخسائر الهائلة التي تكبدتهـا الولايات المتحـدة في العراق إلا عند الولوج إلى المواقـع الأمريكية نفسها أو ما يصـدر من كتب ودراسات صـادرة عن مؤلفين أو مراكز دراسـات متخصصة، وبمقارنة بسيطـة علـى مستوى حسابات النتائـج أو كما يسميها الجانب الأمريكـي حسابات الكلفة والمنفعـة نجد أن المقاومـة العراقية قد أوقعت بالاحتلال الأمريكـي وفقاً لمقياس عامل الزمـن خسائر على الصعيدين البشري والمادي ما يفوق قريناتها في التجارب العالمية، وتقف تجربة المقاومة العراقية من حيث حجم الاحتلال وتعدد مستويات تأثيراته المحلية والإقليميـة والدولية وكذلك مـن حيث حجم وكثافة عمليات المقاومـة ونتائجها في صف تجـارب مقاومة الشعب الفييتنامي وتجربة الشعـب الجزائري والتجربة الفلسطينية على الرغـم من خصوصية كل تجربة، السبب الثاني يعود إلى حداثة التجربة العراقية مقارنة بتجارب الشعوب الأخرى الفييتنامية والجزائرية والفلسطينية.

لقـد حظيـت جميع التجـارب العالمية السابقـة بعنصر حاسم ساهـم في نجاحها واستمرارها في حين أن المقاومة العراقية قد حرمت منه ألا وهو توافر الحاضنة الخارجية، فقد كانت دولتين عظمى ومنظومة دولية متكاملة تقف خلف المقاومة الفييتنامية، ووقفت الـدول العربية وفي مقدمتهـا مصر إلى جانب المقاومة الجزائريـة وفتحت للمنخرطين في أعمـال المقاومة معسكرات خاصة للتدريب، وتطوعت موجات من الشباب العربي في

صفوف المقاومة الفلسطينية وخصصت أموال عربية رسمية لدعمها وخصص لها مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية، فكانت بذلك البيئة الدولية الحاضنة عاملاً إيجابياً ومشجعاً في إدارة الصراع لصالح الشعوب المحتلة في هذه التجارب في حين كانت هذه الحاضنة عنصراً مجافياً وسلبياً في تجربة المقاومة العراقية بل وساهمت في حصار وخنق هذه المقاومة .

ولا تنبع خصوصية نموذج المقاومة العراقية مقارنة بنماذج حركات التحرر الوطنية التي شهدها عالمنا المعاصر في البلدان التي خضعت للاحتلال الأجنبي، كونها قد انطلقت في ظروف دولية غير مناسبة خضع فيها العالم إلى أقوى دولة عظمى كقطب منفرد ومهيمن يتحكم في تقرير مقدرات السياسة الدولية وبالتالي غياب أي إقليم أو دولة كما حصل في معظم تجارب المقاومة العالمية مستعد لدعم أعمال هذه المقاومة أو أن يشكل لها عمقا سياسياً وعسكرياً ومادياً[1].

كما أن هذا التميز لا يأتي من تلك الإمكانات البسيطة مقارنة بما يملكه العدو من تفوق كامل وحيازته لأعتى وأعقد صنوف الأسلحة معززاً بأرقى أنواع الدعم التكنولوجي والفضائي والإستخباراتي، مسنداً من قبل عدة أطراف محلية وإقليمية ودولية مضافاً إلى ذلك حيازته للسيادة الجوية المطلقة وكذلك السيطرة التامة على مستوى التضليل والإعماء الإعلامي.

لقد تفردت المقاومة المسلحة العراقية كونها قد شكلت رافعة للمشروع السياسي والوطني ضد مشروع الاحتلال وفي كونها أنتجت النسيج السياسي الوطني وأسست لمرتكزات مفاهيمية تمخض عنها لاحقاً إطاراً سياسياً مناهضاً للاحتلال، ففي حين تنبثق معظم حركات المقاومة كما عرفها العالم من رحم حاضنة سياسية وفكرية تلجأ لاحقاً وبعد فترات إلى العمل المسلح لانتزاع الاستقلال نجد أن رد فعل المقاومة العراقية

(1) شكلت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قوة عسكرية نظامية داخل المناطق المأمونة في تونس والمغرب إضافة إلى الدعم والملاذ الآمن لقادتها في مصر، كذلك شكلت المقاومة الوطنية الفيتنامية وبدعم كامل من الصين والمعسكر الاشتراكي عدة فرق عسكرية داخل الصين إضافة إلى الدعم العسكري والسياسي ويكفي التذكير أن الحدود المشتركة بين فيتنام ولاوس بلغت أكثر من 1200كم وكانت مفتوحة لدعم المقاومين الفيتناميين ومدهم بالرجال والسلاح.

المسلحة وسرعة استجابتها وصل إلى حد لا يكاد يلمس معها المراقب حداً فاصلاً بين الاحتلال الأمريكي ونشوب واشتعال عمليات المقاومة المسلحة العراقية وهذه حالة لم تحصل في أي تجربة مقاومة أخرى.

يمكن تفسير هذه الخصوصية في اعتقادنا إلى أن أي مرجعية سياسية أو تنظيم سياسي وأيديولوجي تقليدي لم يكن حين حصلت صدمة الاحتلال مؤهلاً لحمل أعباء المباشرة الفورية في القتال سوى الإطار والباعث الإسلامي الذي كان في تلك المرحلة مؤهلاً روحياً وعقائدياً لامتلاك زمام المبادرة والمباشرة في إيقاد جذوة المقاومة فيما يمكن أن نطلق عليه بـ (قدحة الزناد Trigger ignition) وقد مهد لذلك بعض الخلايا ذات التنظيم الأولي أو البسيط ساعدت على تشكيلها ظروف وتوجهات النظام السياسي في عقد التسعينات الذي حفز وأتاح هامش غير مسبوق من حرية الحركة للتوجهات والحركات الإسلامية النائمة تحت الأرض وخاصة في القصبات والأرياف البعيدة، أو من خلال الدور المباشر الذي لعبه عقب الاحتلال أئمة وخطباء المساجد في تأجيج روح المقاومة خاصة وأن منظومة المساجد هي المؤسسات الوحيدة التي لم تنهار قبل وأثناء وبعد الاحتلال وحافظت على تماسكها بل كان لها دور إيجابي ووطني في الحفاظ على بعض ممتلكات الدولة ذات النفع العام .

ما لبث بعد ذلك للباعث الوطني أن استعاد توازنه بعد أن أصبح أفراد القوات المسلحة الوطنية ضباطاً ومراتب العمود الفقري لهذه المقاومة نتيجة توفر ظروف موضوعية، مما قاد إلى أن تتكامل مقومات وعناصر المقاومة وطنياً وسياسياً بغض النظر عن المسميات الحزبية والفئوية وذلك كنتيجة لتصاعد عمليات المقاومة من جهة وإمعان قوات الاحتلال في إذلال الشعب العراقي وإهانة رموزه الدينية والاجتماعية والوطنية و اتضاح الصورة الحقيقية والبشعة للاحتلال وكذلك لتوفر السلاح وسهولة الحصول عليه في كافة أرجاء العراق من جهة أخرى[1]، مما أعطى لاحقاً العنوان الرئيس لشكل

(1) تنتشر قواعد ومخازن وأكداس عتاد الجيش العراقي في كافة أنحاء العراق، وأصبحت جميعها بعد الاحتلال في متناول السكان وانتشرت أسواق بيع السلاح في الشوارع بصورة علنية، وتؤكد الإحصائيات الرسمية لوزارة الدفاع العراقية وجود خمسة ملايين بندقية كلاشنكوف روسية وبولندية وصينية وعراقية الصنع، إضافة إلى 60 ألف قاذفة ضد الدروع نوع=

ومضمون المقاومة في العراق كمقاومة إسلامية ووطنية لاسيما في شقها العسكري والتي شكلت حجر الزاوية في معادلة الصراع ضد الاحتلال وعملائه على خلاف ما ادعته وروجت له قوات الاحتلال والمتعاونين معها من أن المقاومة في العراق مستوردة وليست عراقية في محاولة للتقليل من شأنها وعزلها عن حاضنتها الشعبية.

ويمكن إجمال العوامل التي ساهمت ووقفت وراء سرعة انطلاق عمليات المقاومة العراقية كما يلي :

أولاً – التدريب الواسع على السلاح لقطاعات الشعب قبل الاحتلال .

ثانياً – وفرة السلاح بمختلف أنواعه على امتداد العراق .

ثالثاً – خبرة القتال المتراكمة ضد القوات الأمريكية لدى مئات الآلاف من ضباط ومراتب الجيش العراق الوطني .

رابعاً- حماقة وبطش وإذلال القوات الأمريكية للشعب العراقي ورموزه الوطنية والدينية والاجتماعية وانتهاكها للحرمات.

خامساً – اندلاع الباعث والوازع الديني بقوة وخاصة في المناطق المحافظة .

سادساً – زوال رهبة وهيبة وأسطورة الجيش الأمريكي بعد انكشاف حقيقة جبن الجندي الأمريكي وشدة رعبه .

سابعاً – خزين الذاكرة الوطنية وكره العراقيين الفطري للأجنبي الذي شكل حاضنة مناسبة لانطلاقة عمل المقاومة وحمايتها .

لقد أدت هذه الخصوصية إلى إثارة بعض الأسئلة من قبيل: ما هي أهداف المقاومة؟ وما هو برنامجها السياسي؟ وكذلك حول افتقار المقاومة العراقية طيلة المرحلة السابقة إلى رموز وناطقين باسمها وهل حقاً تعمل المقاومة العراقية طبقاً لإستراتيجية معينة ؟

إن هذه الأسئلة قد تبدو مهمة للوهلة الأولى وكذلك عند مقارنة تجربة المقاومة العراقية بالتجارب التقليدية للمقاومة في دول العالم في حقبة الحرب الباردة إلا أن الإجابات عن هذه الأسئلة تكمن في خصوصية هذه التجربة، فعلى مستوى الأهداف فإن

= RBG-7، هذه الأرقام طبقاً لسجلات وزارة الدفاع الرسمية إلا إن الأعداد الحقيقة المتوفرة أصلاً خارج السجلات الرسمية تفوق هذا العدد بعدة أضعاف .

الهـدف المركزي الذي التقت عليـه كافة الفصائل خاصة الإسلاميـة إنما هو القتال في سبيـل الله وطرد المحتل الكافر وانتزاع استقلال العـراق ووحدته أرضا وشعباً والحفاظ علـى هويته العربية والإسلامية، وكذلك إيقـاع أكبر حجم من الخسائر البشرية والمادية بالمحتـل واستنزاف وإنهاك قوته يومياً، وهكذا فإن المقتربـات الأساسية والموضوعية التي حكمت المرحلة السابقة من معادلة الصراع مع العدو في ظل تفوقه ليست ذات أبعاد تنظيريـة وإنما جرت وفق إستراتيجية عسكرية بحتة وذلك لضمان مواجهة الإستراتيجية العسكرية المتغطرسة.

لـم تكن هنـاك حاجة أو فائدة مـن الانشغال في بدايـة الأمر بالتنظيـر السياسي المعقـد، فقـد اقتصر الهدف على ضمـان الاستمرار في المطاولـة وكسر حاجز الخوف النفسـي الناجـم عن تفوق العدو ثم تحقيـق التوازن معه وكسر إرادتـه وتحطيم غرور و معنويـات جنوده كمرحلة أولى في المنازلـة، فالفعل ورد الفعل كانا لإرادتين متصارعتين علـى الأرض وكانت اللغة هي السلاح لكسـر الإرادة كما يمكن أن نعـزو أحد أهم أسباب نجاح المقاومة في العراق في الصراع إلى ذلك الغموض واللايقين الذي اكتنف عملياتها وقيادتها طيلة المرحلة الأولى وجعل من شدة ضرباتها وعملياتها على الأرض أفضل ناطق وممثـل يعبـر عن قوتها وبرنامجها، الأمـر الذي جعل من القـوى والشخصيات السياسية المناهضـة للاحتـلال غير قادرة علـى اللحاق بما تضعـه المقاومة العسكريـة يومياً من إنجـازات وأثقال فـي معادلة الصراع مع الاحتلال والمتحالفين معـه، ويمكن تشبيه حال القـوات الأمريكية فـي المرحلة الأولى من الصـراع بثور هائج مشـدود العينين يدور في غرفة مظلمة لا يعرف متى وأين وكيف يتلقى الضربات.

لعـل السؤال المهـم الذي تشكل الإجابة عليه العمود الفقـري لهذه الدراسة هو: هل هناك في مقابل الإستراتيجية الشاملة للاحتلال، إستراتيجية مقابلة للمقاومة العراقية؟ تكمن الإجابة على هذا التساؤل المركزي في إطار فكرة الصراع والحرب نفسها باعتبارها اختبـار للقوة تحـاول مجموعة بشرية فيهـا أن تفرض إرادتها علـى مجموعة أخرى، وما الإستراتيجيـة التي تمثل جوهر الحرب سوى حوار لـلإرادات الذي يستخدم القوة لحسم

نـزاع المجموعتين، وهدف الحرب هو استسلام أحد الخصميـن المتنازعين أمام إرادة الخصـم الآخـر وهذا هو الأمر المركـزي المشترك لكل أنـواع الصراعات والحروب من أشدهـا عنفـاً إلى أكثرها اتسامـاً بأنها صراع بارد، وتكمن الاختلافـات إذن في أساليب التنفيـذ، ومن مهمـات الإستراتيجية معرفة كيفيـة الاختيار بين مجموعـة من الأساليب المتاحة والأساليب القادرة على تحقيق الحسم .

نستطيع تلمـس الملامح الإستراتيجية للمقاومة العراقية فـي المرحلة السابقة من خلال شدة التأثير الناجم عن فشل صفحات إستراتيجيات الاحتلال العسكرية والسياسية والاقتصاديـة المتعاقبـة، فهي بمثابـة انعكاس لها فاستخدام القـوة العسكرية المفرطة لسحـق وكسـر إرادة الشعب العراقي تمهيـداً لترويج وتمرير بقيـة الصفحات واستخدام أبشـع وأقصى صور القمع والإذلال لتحقيق ذلـك، واجهتها المقاومة بإستراتيجية مقابلة من خلال انبثاق واشتعال مقاومة مسلحة عنيفة تخللتها عمليات استشهادية ضد القوات الأمريكيـة بثـت الرعب في نفوس الجنود الأمريكييـن ففقدوا إرادة القتـال وعززت من معنويـات المقاومين رغم تفاوت القدرات، وكسرت لديهم حاجز الخوف وأوهام أسطورة الجيش الأمريكي الذي لا يهزم. ثم لم تلبث هذه المقاومة مع مرور الوقت أن كبدت العدو خسائر فادحة أفقدته التوازن و السيطرة وجعلته يستجدي الهروب من العراق دون إنجاز أي من أهدافه السياسية النهائية أو الاقتصادية.

وعلـى ضوء المعادلـة السابقة لجوهر الصراع كحوار بيـن الإرادات ونتائج وحقيقة الاستمرارية والمطاولة ونمط وحجم العمليات على الأرض وحجم الخسائر، يمكن الجزم بأن هناك رؤية إستراتيجية مقابلة تدير الصراع وتتعامل بكفاءة عالية مع طبيعة الصراع ومناورات الجيش الأمريكي وتبدل خططه الإستراتيجية، لذا فإن دراسة وتحليل المتطلبات الإستراتيجيـة لطرفي الصراع إنما هو قـراءة لمستوى الصراع الحالي واحتمالات تطوره المفتوحة.

ممـا لا شـك فيه أن العراقيين قـد دشنوا في مطلع القرن الحـادي والعشرين نمطاً جديداً من الحروب ومـن أساليب إدارة الصراع ففي هذه الحقبة تمثل الولايات المتحدة

الأمريكيـة القـوة العظمى وتهيمن علـى مثلث القـوى العالمي المتمثـل بأضلاعه الثلاثة العسكـري النـووي والاقتصـادي والتكنولوجي فلم تعد هناك دولـة أو حتى مجموعة دول يمكنها أن تشن حرباً تقليدية أو غير تقليدية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

لقـد استطاعـت الولايـات المتحدة من خلال تفوقهـا هذا أن تحقق نصـراً سريعاً وساحقـاً علـى الجيش العراقي المحاصـر والمنهـك ذو العقيدة التقليديـة خلال ثلاثة أسابيع وأعلن الرئيس الأمريكي رسمياً في أيار 2003 تحقيق هذا النصر وانتهاء العمليات العسكرية لكن الوقائع أثبتت أن هذا الانتصار كان أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة وأن حربـاً غير تقليدية من نمط جديد قد ولدت تواً من رحم الحرب التقليدية التي جرت بين الجيوش التقليدية وأن الأمر برمته مرهون بالإرادة وليس بالعدة والعدد والعتاد. لقد وقعت قيادة العدو في وهم النصر التقليدي عندما اعتقدت أن هذا النصر العسكري الناجم عن التدمير المادي لقوات ومعدات ونظام الجيش العراقي هو نصراً ناجزاً وحقيقياً في حين أهملـت بسبـب أوهام الغطرسـة بأنه لا قيمة لأية ترسانة ماديـة إلا ضمن حدود الجوهر النفسي والمعنوي الذي يجب أن تؤدي فيه إلى إجبار الخصم ودفعه إلى الاستسلام.

إن القـول بـأن نمطاً جديداً من الحرب قد طوره العراقيـون لا يأتي من باب الادعاء والتفاخر، فإذا ما ربطنا مجريات الأمور على الأرض بالنتائج، نجد بما لا يقبل الشك أن الولايات المتحدة الأمريكية وجيشها قد هزمت في الشق العسكري من الصراع باعتراف قادة الاحتلال ومخططيه الإستراتيجيين.

وعندمـا تعدّ قوة الولايات المتحدة القوة العظمـى على مستوى العالم، علينا أن نقرّ بـأن معجـزة ما قد حصلت كي تفقـد أمريكا هيبتها وسطوتها من خـلال هزيمة و انهيار جيشهـا في العراق على يـد فصائل المقاومة العراقية، ولم يأت هـذا النمط من أساليب القتـال التي نزعم أن العراقييـن قد طوروه من فراغ، بل إن له جـذور وتجارب ومقدمات في كافة التجارب العالمية رغم اختلاف الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي نشأت فيها وفي الوقت الذي حظيت تجربة المقاومة الوطنية الفييتنامية أو المقاومة الجزائرية علـى سبيل المثـال بالدعم المـادي والسياسي والعسكـري من دول صديقـة وشقيقة في

ظل نظام دولي ثنائي القطبية يسمح بذلك الدعم بل ويشجع عليه ، نجد أن المقاومة العراقية قد حُرِمَت من أي دعم عربي أو إقليمي أو دولي وذلك لطبيعة وخصائص النظام السياسي الدولي ذو القطبية الأحادية والصلبة حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى انفراد الولايات المتحدة واصطفاف معظم دول العالم طمعاً أو قهراً إلى جانب العدوان بل وساندته وقدمت له الدعم والغطاء بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية .

يمكن أن نطلق على هذا النمط الجديد من حروب التحرير الذي طورته المقاومة العراقية والذي من المؤكد أنه سيترك أثراً وتغييراً على أساليب إستراتيجيات حروب التحرير ومدارس الصراع في المستقبل بالحرب غير المتماثلة (Asymmetrical War).

ويتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الحروب حول التشديد على فكرة الغموض أو اللايقين وتتلخص أهمية هذه الفكرة بعدم إمكانية تحديد ماهية (الخصم) بجلاء وأين هو ميدان المعركة.

في هذا الإطار فإن الحرب غير المتماثلة تعد شكلا غير تقليدياً تماماً من الحرب لا يستخدم الطرفان فيه نفس الأدوات أو إستراتيجيات القتال ولا يخضع لمعايير التوازن السائدة فحسب ذلك التصور لا يوجد مسرح عمليات يلتقي فيه المقاتلون بأي صورة، الجبهة فيها متعددة الأبعاد ويستخدم كل طرف أسلحة غير متماثلة وقد لا تكون هناك علاقة بين الفعل ورد الفعل فيها كما أن الخطط المستخدمة فيها خارج نطاق التصور حيث لا يوجد تقيُّدٌ بمبادئ الحرب التقليدية وإنما بأفكار قد تنتج عن مصادفات يتم تحويلها إلى خطط مدروسة وتحيط بعملياتها أقصى درجات المخاطرة ويتم كل شي بسرية تامة يختلط فيها ما هو مادي بما هو نفسي . إن الحرب غير المتماثلة ليست سوى شكلاً متطوراً من حروب التحرير، وهي سلاح الطرف الأضعف وتتبع فاعليتها من أن خصم المقاومة لا يمتلك أبداً القدرة الكافية للسيطرة على الأرض كلها . وهي تمثل كذلك الشكل التقليدي للنزاعات المزمنة التي تنتهي غالباً بملل أحد الخصمين والحقيقة أن حروب التحرير هي الوسيلة المثلى لاستمرارية القتال مع اقتصاد كبير بالقوة، كما أنه وسيلة للبقاء مع الاستمرار باستخدام تكتيك الإزعاج.

لقد مثلت هجمات المقاومة العراقية وحجم الخسائر المادية والبشرية الهائلة التي يتكبدها الاحتلال والإمعان في تحطيم معنويات جنوده مأزقاً عسكرياً حقيقياً، فعلى الرغم من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها في المجال العسكري إلا أن إستراتيجيتها العسكرية والخطط القتالية ومنظومات التسليح الرئيسة للولايات المتحدة مصممة في أغلبها لخوض صراعات نظامية مشابهة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة والصراع النووي لكنها وقفت عاجزة وغير قادرة على خوض غمار هذا النوع من الصراع غير المتماثل الذي يستمد قوته - وخاصةً القدرة على البقاء - من صفته البدائية البسيطة ، لأنها حرب إزعاج ولا تحتاج إلى قوة كبيرة وتستمد فاعليتها من ضعفها نفسه.

لا يعد هذا النموذج من أساليب القتال الذي استخدمه وطوره العراقيون فريداً ، فهو يقترب إلى حد كبير مما نجح فيه الجزائريون من توسيع مساحة منطقة حرب العصابات لتشمل جميع المزارع والمعسكرات المنعزلة والمنشآت الفنية وخطوط المواصلات في الأماكن غير المحروسة وكان على المحتل الفرنسي الذي أخذ وضع الدفاع أن يحرس كل شيء، الأمر الذي جعل 400000 ألف جندي فرنسي يعملون باستمرار وإنهاك أمام مجاميع تشن حرب عصابات لا يتجاوز تعدادها الكلي عشرات الآلاف يختارون الوقت والمكان المناسب لتسديد الضربات، ونجد بشكل أو بآخر وجود تشابه في توسيع فييتنام الشمالية لنطاق الحرب ونقلها إلى كمبوديا ولاوس طبقاً للإستراتيجية نفسها تلك الإستراتيجية - الفخ - التي قد لا يكون الغزاة الأمريكيون قد فهموها بشكلٍ كافٍ .

2. الإستراتيجية العسكرية للمقاومة العراقية

أولاً – العمليات الاستشهادية : كان للعمليات الاستشهادية في بداية الاحتلال الأثر الكبير في إعادة التوازن مع التفوق الأمريكي الطاغي مادياً وبشرياً وجوياً والأهم من ذلك إزالة تلك الرهبة والهيبة الزائفة للجيش الأمريكي وتأكيد ما قاله يوماً (ماو تسي تونغ) من أن الجيش الأمريكي ليس سوى « نمر من ورق»، فقد بثت هذه العمليات الرعب المطلق في نفوس الجنود الأمريكيين، وشكلت بمجموعها - مقابل إستراتيجية وعقيدة الصدمة التي دشن الاحتلال بها عملياته في العراق – إستراتيجية مقابلة لتوازن الرعب والخوف في صفوفه، وبلغت العمليات الاستشهادية لغاية العام 2006 بحدود 4500 عملية محصورة ضد الجيش الأمريكي ، ومن الجدير بالذكر أن العمليات الاستشهادية سبقت تاريخ احتلال بغداد في مطلع نيسان 2003 .

ويمكن ملاحظة الأمور الآتية فيما يخص العمليات الاستشهادية:

تتميز العمليات الاستشهادية بكونها ذات تأثير كبير في العدو من خلال الآثار المادية المحسوسة لها (كمية الخسائر في الرجال والمعدات)[1] بحكم القوة التفجيرية الهائلة لها. فضلاً عن تأثيرها المعنوي والنفسي في العدو وهو أمر كان له تأثير كبير في انهيار معنويات جنود قوات الاحتلال.

اتخذت العمليات الاستشهادية شكلين وهما: تفجير النفس المجرد من خلال الأحزمة الناسفة، وهو «أسلوب معتمد» في مواجهة الأهداف الصغيرة أو المباني والأماكن المغلقة التي يمكن اختراقها أمنياً، والنوع الثاني هو تفجير النفس بصحبة كمية كبيرة

---

(1) سبق وأن حاولت اليابان لغرض تحقيق التوازن في الحرب مع الولايات المتحدة نتيجة تفوق الأخيرة تكنولوجياً ومادياً وحربياً، فلجأت إلى العمليات الاستشهادية أو الانتحارية حيث تم اعتماد تكتيك الهجوم الانتحاري للطيارين الكاميكازي في عام 1944، بعد أن أيقن القادة اليابانيين عدم وجود أي أمل أو مجال لإغراق أو إلحاق ضرر بالأسطول الأمريكي بأي تكتيك تقليدي، وكان هدف هذا التكتيك هو (رجل لكل سفينة أمريكية). بلغ مجموع هذه الهجمات الانتحارية حوالي 5000 وكانت نتيجتها إغراق 36 سفينة حربية أمريكية وإلحاق أضراراً بالغة بـ368 سفينة أخرى وقتل الآلاف من الجنود، وكان هذا الأسلوب من الهجمات سبباً في لجوء الولايات المتحدة إلى إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناكازاكي نتيجة الشعور باليأس والعجز أمام إصرار وإرادة المقاتلين اليابانيين.

من المواد المتفجرة المعدة في المركبة التي يستقلها الاستشهادي التي وقد تصل أحياناً إلى عدة أطنان من مادة الـ (TNT) . ويستخدم هذا الأسلوب ضد المواقع الأمريكية الكبيرة والمحصنة (المعسكرات، مداخل المباني، عجلات الاحتلال الكبيرة كالدبابات والمدرعات والكاسحات).

لا تحبذ معظم فصائل المقاومة العراقية أسلوب العمليات الاستشهادية بحكم عدم احتياجها لذلك بسبب وفرة الوسائل الأخرى وكذلك الطبيعة القتالية النفسية الخاصة، وارتباط المقاومين ببيئتهم والتحرك فيها بالعمل اليومي نهاراً والمقاوم ليلاً وعدم التفرغ التام، بخلاف المقاتل القادم من الخارج المتفرغ لهذا الأمر وغير القادر على مواكبة أسلوب المقاومة المحلية.

تصنيف جميع العمليات الانتحارية التي تقع خارج إطار قوات الاحتلال الأمريكي والتي تستهدف المدنيين العراقيين في الأسواق والمدارس والمساجد والمواكب الدينية، على أنه عمليات إرهابية وإجرامية ويقصد منها إبادة الشعب العراقي وإثارة الفتنة الطائفية بين صفوفه وهي ليست بعيدة عن دوائر الاحتلال ومرتزقته.

ثانياً – العبوات الناسفة : تشير جميع المصادر الأمريكية إلى أن ثلثي خسائر الجيش الأمريكي في الأرواح والمعدات كانت بسبب العبوات الناسفة المصنعة يدوياً [1]، ساعد على ذلك طبيعة الأرض حيث تعكس البيئة نمط وأساليب المقاومة وتعطي لكل

---

(1) - جوزيف ستيغليتز، حرب الثلاثة ترليونات دولار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، سنة 2009، ص: 102 - يعترف الجيش الأمريكي بأن السلاح الأكثر فتكاً الذي واجهته قواته في العراق كان العبوات الناسفة محلية الصنع، حيث وقفت أرقى التكنولوجيات التي تتمتع بها القوات الأمريكية عاجزة عن رصد هذه العبوات قبل أن تنفجر بل إن عرباته المخصصة لهذا الغرض التي هي عبارة عن مختبرات متنقلة لكشف الألغام والعبوات باتت هي نفسها فريسة ، وقد أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية لمواجهة هذا الخطر عام 2006 منظمة عسكرية مشتركة لمعالجة تأثير العبوات الناسفة وتم تمويلها من الكونغرس بمبلغ ثلاثة مليارات دولار . الليفتنانت جنرال مايكل أوتس مسؤول تطوير سبل مكافحة العبوات الناسفة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11699، 9 كانون الأول 2010.

- وصل معدل عدد العبوات الناسفة المتفجرة في ذروة عمليات المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية المحتلة عامي 2006 – 2007 إلى أربعة آلاف عبوة شهرياً، ثم عاد ليستقر العدد على معدل 200 عبوة شهرياً، وهو معدل يفي بمتطلبات حرب العصابات ضد القوات الأمريكية لاسيما إذا ما أخذ بنظر الاعتبار تقلص مساحات التماس بين المقاومة العراقية والقوات = = الأمريكية سواء بسبب ظاهرة الصحوات التي شكلت عازلاً لصالح قوات الاحتلال أو بسبب اضطرار هذه القوات إلى برمجة انسحابها تحت وطأة خسائرها الباهظة . المصدر السابق نفسه.

تجربة خصوصيتها وفق مبدأ – إن الأرض تقاتل مع أهلها -، فكل ما جاءت به الولايات المتحدة من فولاذ وتكنولوجيا قد ضاقت وتفرقت به السبل في طرق العراق الريفية وأكتاف الأنهر والجداول الضيقة وفي الأزقة والشوارع نتيجة نجاح فصائل المقاومة في بعثرتها وإجبارها على الانتشار في مساحات واسعة طبقاً لمستوى العمليات وتنوعها، الأمر الذي جعلها هدفاً سهلاً لعمليات المقاومة . وتفنن المقاتلين في صنع وتطوير العبوات الناسفة التي جعلت من أرقى المعدات والدبابات وناقلات الجنود التي صممت كأعتى وأقوى أسلحة يمكن لجيوش أن تقتنيها إلى مجرد خردة ويمكن إدراج الملاحظات التالية حول طبيعة هذا الصنف من الإستراتيجية العسكرية للمقاومة العراقية:

تحييد عنصر التفوق لدى الجندي الأمريكي وتجريده من منظومة التفوق الإلكتروني البرية والجوية من خلال إجباره على التفرق وتغطية أكبر مساحة من الأرض ذات الطبيعة التي يتقنها المقاتل العراقي فساهمت حرارة الجو والغبار واستخدام وإنهاك المعدات الأمريكية لعشرة أضعاف طاقتها المعهودة والتصميمية، كل تلك العوامل أدت إلى إنزال أقصى قدر من الخسائر البشرية وخاصة نسبة الجرحى والمعوقين الهائلة والتي أعادت جيش من المعاقين إلى المجتمع الأمريكي ليشكل كل منهم قنبلة موقوتة، وشاهداً مستمراً وأزمة متنقلة.

لقد كان هذا الأسلوب هو الأول للمقاومة العراقية ومجال تفوقها الرئيس والأكثر تأثيراً والأسرع ظهوراً، بحكم كونه الأسلوب المناسب لطبيعة الجغرافية العراقية، وعدم القدرة على مواجهة الجندي المحتل المجهز بأسلحة ومعدات تجعله متفوقاً على الطرف المقابل. وقد اتخذ هذا الأسلوب عدة مراحل في سياق تطور عمل المقاومة فقد بدأت فصائل المقاومة في المراحل المبكرة باستخدام العبوات المضادة للعجلات والأشخاص الموجودة أصلاً في مخازن الجيش العراقي الوطني السابق، وهذه لا تحتاج إلى جهد كبير وعناء في وضعها وتفجيرها إذ تكفي متطلبات المراقبة والرصد الجيد لخط سير عجلات الاحتلال ووضعها في طريقها ثم يتكفل ثقل العجلة بالباقي. ولكن بعد عودة الحياة شيئاً فشيئاً وانتشار الناس في الطرق؛ ابتعدت المقاومة عن هذا الأسلوب واتخذت أسلوب العبوات المتفجرة المتحكم فيها عن بعد؛ حرصاً منها على سلامة المواطنين.

بدأ أسلوب العبوات المتحكم بها عن بعد بواسطة العبوات التي تفجر بواسطة السلك المتصل بها، و كان هذا من أنجح أساليب المقاومة في السنة الأولى للاحتلال.

ثم تم الانتقال إلى العبوات المتحكم فيها عن بعد بواسطة أجهزة اللاسلكي ثم في مرحلة لاحقة باستخدام الهاتف النقال. ويرجع ذلك إلى سهولة كشف الأسلوب الأول ولاسيما في الطرق المعبدة وحرصاً على سلامة المنفذين الذين يقتضي الأسلوب الأول قربهم من الهدف فيما لا يقتضي ذلك الأسلوب الثاني، حيث يتيح المنفذ مسافة أمان جيدة للانسحاب والاختفاء والذوبان في طبيعة المكان والسكان التي يعرفها المقاوم جيداً.

اتخذ أسلوب العبوات العام بعداً ثالثاً بعد قيام الفصائل بتطوير وتصنيع العبوات الناسفة بوسائل محلية أولاً ومن ثم بوسائل مستوردة أو مركبة ومختلطة من كلا الصنفين في أحيان أخرى، وهكذا أخذت تظهر أجيال جديدة يوماً بعد يوم من العبوات الناسفة، وبحسب المتغيرات على الأرض أو وفقاً لاستخدام قوات الاحتلال لوسائل التشويش المضادة لإشارات الأجهزة اللاسلكية للمقاتلين. هذا من ناحية طريقة التوجيه والتفجير، أما من حيث العبوات نفسها وقدراتها التفجيرية فالمجال كان واسعاً للابتكار والتجربة والتطوير واستخدام المواد الأكثر تأثيراً وأسهل استعمالاً. وقد برزت ابتكارات عديدة في هذا السياق وتنافست فصائل المقاومة في ذلك بل أخذت بعضها تستعرض إمكانياتها في صنع العبوات وتنويع أشكالها وظهرت إصدارات خاصة في كيفية عمل العبوات وطرق تمويهها وإخفائها.

ثالثاً- عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون: يعد هذا الأسلوب من الأساليب الشائعة والمتقدمة بين فصائل المقاومة العراقية والتي حققت هدف إقلاق وإنهاك وخلق حالة الخوف المستمر وعدم الاستقرار لدى قوات الاحتلال رغم اختبائها في قواعدها وملاجئها، ولقد ساهم في شيوع هذا النمط من العمليات سهولة توفر الخبرة المتراكمة والعتاد اللازم لذلك وسهولة استهداف القواعد والمعسكرات الأمريكية التي لم تكن مستحكمة في بداية الاحتلال.

وبحكم تطور أساليب المقاومة وقيام قوات الاحتلال من جانبها بتحصين قواعدها وخلق مناطق عازلة (Buffer zone) بواسطة المناطق الآمنة التي تمتد أحياناً إلى عدة كيلومترات حول القواعد والمطارات ومراكز القيادة، أو نقل الجزء الكبير من أعمالها ومقارها إلى مكاتب تحت الأرض؛ تناقص استخدام هذا الأسلوب بصورة رئيسة ولكن مازال هذا الأسلوب يحقق حضوراً في أماكن متعددة من العراق ولاسيما في قصف المنطقة الخضراء وقاعدة البكر الجوية شمال بغداد وكذلك قواعد الاحتلال الأمريكي

والبريطاني في جنوب العراق مما يجعله أسلوباً مؤثراً في تحقيق هدف الإزعاج المستمر الذي يشكل أحد أهم دعامات ومبادئ المقاومة.

رافق ذلك أيضاً ازدياد محاولات قوات الاحتلال في حماية نفسها بتحصين قواعدها ومقراتها بأحزمة من الدوائر والمكاتب التي يعمل فيها عراقيون ؛ الأمر الذي جعل استهداف هذه القواعد بالصواريخ يشكّل خطورة كبيرة على أرواح المواطنين، ومن أبرز هذه المحاولات هو العودة إلى جعل المقار والمكاتب في داخل الأحياء السكنية.

كما برز عامل آخر ساعد على تخفيف وتيرة هذا الأسلوب وهو بروز (ظاهرة الصحوات) التي أسهمت إلى حد بعيد في الكشف عن الكثير من مخازن السلاح العائدة لفصائل المقاومة والمدفونة تحت الأرض. وغالب هذه المخازن يحتوى في جزئه الرئيس على صواريخ ومقذوفات الهاون.

رابعاً - الاشتباكات المباشرة: يعد هذا الصنف من أقدم الأساليب في كافة الصراعات المسلحة وفي التجربة العراقية كان له دور كبير في السنتين الأولتين للاحتلال الأمريكي وبرز بشكل فاعل في عمليات حصار المدن وقتالها كما في معركتي الفلوجة ومعركة سامراء وغيرها. وكان قبل هذه المعارك أحد وسائل التعرض لقوات الاحتلال وحماية كمائن العبوات الناسفة. ومازال مستخدماً إلى الآن - وإن كان في نطاق أضيق - في التصدي لقوافل النقل الأمريكية والدوريات الراجلة.

ويمتاز هذا الأسلوب بتحقيقه المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال وتحقيق أهداف معنوية ذات آثار كبيرة على المستوى النفسي لقوات الاحتلال وعلى مستوى الحاضنة الشعبية للمقاومة وتعزيز ثقة المقاتلين بأنفسهم .كما أنه من أكثر أساليب المقاومة تضحية وتقديماً للخسائر البشرية. وأبرز الأسلحة المستخدمة في هذا الأسلوب القتالي هي بنادق الكلاشينكوف وقاذفات (RBG 7) ورشاشات (BKC) والقنابل اليدوية فيما بعد.

ومن الأشكال الجديدة المطبقة لهذا الأسلوب هو مواجهة آليات العدو بالقنابل الحرارية، التي تتم بواسطة رمي هذه الآليات من مسافات قريبة لا تتجاوز عدة أمتار أحياناً والتي تنم عن شجاعة فائقة ورباطة جأش نادرة تميز بها المقاوم العراقي.

خامساً – عمليات القنص: استثمرت فصائل المقاومة العراقية هذا الأسلوب بصورة مثالية ربما لم تسبقها في ذلك تجارب أخرى، فقد كان لهذا الأسلوب تأثيراً

عالي المستوى في المجال المعنوي على نفسيات جنود الاحتلال وقياداتهم، فهو أسلوب ناجع في قنص الجنود الأمريكان في أماكن حساسة وبإصابات قاتلة في الغالب، وحتى وهم في قواعدهم المحصنة. وقد أدت عمليات القنص إلى زيادة أعباء قوات الاحتلال وزيادة حرصها على حماية نفسها.

ومما أسهم في انتشار هذا الأسلوب وتوسعه سهولته ويسر التحضيرات اللازمة له، وإمكانية تنفيذه من قبل مجموعات صغيرة فضلاً عن تنفيذه من قبل أشخاص بمفردهم. وجدير بالذكر أن أغلب عمليات القنص اقترنت بالتصوير الكامل لهذه العمليات تبعاً لسهولة الأمر ومعرفة فصائل المقاومة بمدى أهمية توثيق هذا النوع من العمل القتالي لاستثماره إعلامياً لاحقاً، وقد اشتهر بهذا الصدد قناص بغداد (Baghdad Sniper) الذي تمكن لوحده من اصطياد العشرات من الجنود الأمريكيين وتم تصوير أغلب عملياته، وكذلك قناص الرمادي وغيرهم.

وفيما يتعلق بالأسلحة المستعملة في هذه العمليات فإنها بدأت بعمليات القنص ببنادق القنص الروسية وغيرها من مخلفات معسكرات ومخازن الجيش العراقي الوطني، ثم تلا ذلك تطوير البنادق العادية بعد إضافة النواظير إليها. وأخيراً انتقل الأمر إلى استخدام أسلحة العدو نفسها التي يتم الاستيلاء عليها كغنائم في المعارك المباشرة، أو الأسلحة التي يستخدمها العدو عن طريق شراءها من الخارج، كما أن هناك معلومات تكاد تكون متواترة عن محاولات كثيرة بذلت لصناعة كواتم للصوت محلياً للاستفادة منها في عمليات القنص في ظل عدم وجود الكواتم في العراق.

سادساً- العمل الاستخباري: لم يسلط الضوء على نجاحات فصائل المقاومة العراقية استخبارياً بحيث لا يكاد أحد يشير إلى قدرة فصائل المقاومة العراقية على القيام بكثير من الإنجازات في هذا النمط من الصراع ونجاحها في تحقيق انتصارات استخباراتية باهرة بكل ما لهذه الكلمة من معنى، فقد قامت بعض فصائل المقاومة بتشكيل مكاتب أمنية واستخباراتية في فترة زمنية مبكرة واستطاعت بفضل هذه المكاتب الوصول إلى معلومات كثيرة ساهمت في تحقيقها إنجازات عديدة.

ويقوم الجهد الاستخباري لفصائل المقاومة غالباً - كما يظهر من بعض أدبياتها المنشورة - على اختراقها لقوات الاحتلال من خلال العراقيين العاملين معها أو من خلال استدراج عناصرها، فضلاً عن الاستفادة من مخلفات العمليات القتالية وتحليل

المعلومات الواردة فيها.

ومن أبرز النجاحات المتحققة بفضل ذلك هي: عملية قصف فندق الرشيد واستهداف مقر وزير الدفاع الأمريكي فيه، وعملية الإيقاع بجون أبي زيد في الفلوجة وتكرر عمليات استهداف الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر[1]، و كذلك عملية اختطاف الجندي واصف عواضة.. ومن ثم إطلاق سراحه بعد الاستفادة منه... وغيرها من العمليات. ولعل أبرز نجاح في هذا السياق هو قدرة المقاومة في التأثير على طيران الطائرات من غير طيار التي تعتمد عليها قوات الاحتلال كثيراً في العراق، وقد اعترفت قوات الاحتلال نفسها بهذا الأمر[2].

سابعاً – التصنيع المحلي: شهد أسلوب تصنيع العبوات المتفجرة الجهد الأكبر في مجال التصنيع المحلي إضافة إلى بقية الأساليب القتالية التي اعتمدتها المقاومة العراقية في مواجهة القوات الأمريكية المحتلة، وأيضاً ظهرت جهود إنتاج حربي أخرى في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال:

مجال صناعة القواعد الثابتة والمتحركة التي تطلق منها الصواريخ ،وقد اتخذت أشكال مختلفة يتناسب كل منها مع شكل الصاروخ أو القذيفة المقصودة، وقسم منها متعدد الاستخدام بحيث يحمل بعد الانتهاء من العملية ونوع آخر يترك بسبب صعوبة تفكيكه ويستعاض عنه بغيره.

تحوير بعض أنواع الصواريخ والمقذوفات كما في صواريخ (الطائرة السمتية) المضادة للدروع الخاصة بالقوة الجوية للجيش العراقي الوطني، التي استخدمت لضرب طائرات الهليكوبتر الأمريكية أو طائرات النقل.

الصناعة الكاملة لأنواع من الصواريخ بعد تناقص أعدادها. وبرعت الفصائل في تطوير أجيال من هذه الصواريخ والمقذوفات وتحسين أدائها وزيادة قوتها التفجيرية

(1) الكمين الذي تعرض له حاكم الاحتلال المدني بول بريمر أثناء عودته من مطار بغداد الدولي الذي أطلق عليه الأمريكيين طريق الموت، وإصابة سيارته المصفحة مباشرة رغم حجم الحماية التي كانت ترافقه، هذه العملية وصفها بريمر نفسه في مذكراته بأنها كانت محكمة ومنظمة. انظر لمزيد من التفاصيل ، بول بريمر ، عام قضيته في العراق، دار الكتاب ، ترجمة عمر الأيوبي ، بيروت 2006 ، ص: 313.

(2) لجأت قوات الاحتلال الأمريكي بعد عجزها ميدانياً وتدمير الحجم الأكبر من معداتها على الأرض إلى خيار الطائرات بدون طيار، والتي قال عنها مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا في كلمة له في مؤسسة أبحاث في لوس أنجلوس: إن الطائرات بدون طيار (أصبحت الأسلوب الوحيد المتاح أمامنا).

ومدياتها. وأطلقت عليها أسماء تدل على كونها من إنتاجها.

قيـام بعض الفصائـل بإنشاء ورش خاصة و مصانع صغيرة فـي أماكن مختلفة من العراق لمحاولة سد النقص في السلاح والعتاد.

وهنا سؤال يطرح نفسه، في مقابل الإنجازات التي حققتها المقاومة العراقية، هل حقـق العدو بعض الإنجـازات أو قسماً من أهدافه؟ في معرض الإجابة على هذا السؤال يمكن تحديـد الربط ما بين فشل الاحتلال في تحقيق إستراتيجيته الشاملة وفروعها وما بيـن لجوئه إلـى وسائل أخرى للحـد من تدهوره وهزيمتـه وفشله. ونشيـر بذلك إلى أن نجـاح المقاومة في إقامة التوازن العسكري بمعنى إنزال أكبر حجم من الخسائر المادية والبشريـة بيـن صفوفـه والأهم من ذلـك ديمومتها ومطاولتهـا وانتشارهـا، مما اضطر الاحتلال إلى اللجوء لأساليب أخرى وتغيير إستراتيجيته في العراق لأكثر من مرة كتعبير مباشـر للفشل وهي مرحلة معروفـة للباحثين والسياسيين عنـد دراسة نماذج الاحتلال التـي جرت في العالـم وبالتحديد التي مارستهـا بريطانيا والولايـات المتحدة في القرن الماضـي حيث يمكن اعتبار هذه المرحلـة بمثابة (انسحاب مدبر) من أرض المعركة مع المحافظـة على حد مقبـول من المصالح وأقل مـا يمكن من ماء الوجـه، وهذه المرحلة أجبـرت عليها الولايات المتحدة من خلال إعلان إستراتيجية الهروب من العراق من قبل الرئيس الأمريكي أوباما بتاريخ 27 شباط 2009 .

3. الفلوجة - « ديان بيان فو[1] المقاومة العراقية

شكلت معركة الفلوجة في نيسان 2004 الرافعة الرئيسة الأولى لعمل المقاومة العراقية، وكانت تمثل على المستوى الإستراتيجي نقطة التحول الكبرى لصالح الشعب العراقي واستعادته لثقته بنفسه وانبثاق عمليات المقاومة وانتشارها على مساحة العراق.

أطاحت هذه المعركة بغرور وسطوة القوات الأمريكية وهيبتها العسكرية التي كانت تعيش زهو انتصارها المزيف إثر انهيار الجيش العراقي الوطني واحتلال بغداد السريع.

ولم تكن شرارة انطلاق معركة الفلوجة في مطلع نيسان 2004 مجرد رد فعل للجيش الأمريكي على أثر حادث مقتل مجموعة من مرتزقة شركة بلاك ووتر الأمنية بتاريخ 31 آذار 2004 وتعليق جثثهم من قبل بعض الأهالي على جسر الفلوجة القديم، وقد يكون ذلك سبباً مباشراً لكن أسباباً غير مباشرة وعوامل أخرى كانت قد تضافرت وتراكمت طيلة سنة كاملة وتحديداً منذ تاريخ الغزو في نيسان 2003، الحادث المذكور الذي عد عمل نوعي للمقاومة العراقية من خلال استهدافها لقافلة الشركات الأمنية في الفلوجة وكان له صدى واسع وأثر بالغ في الحالة المعنوية لقوات الاحتلال حيث تناقلته بكثافة وسائل الإعلام الأمريكية، وكان من الممكن أن يمر حادث مقتل المرتزقة الأمريكيين الأربعة في الفلوجة في 31 آذار (مارس) 2004 كغيره من الحوادث الكثيرة التي يتعرض لها الأمريكيون كل يوم، ولكن وسائل الإعلام العالمية بثت الصور مباشرة، فلم تستطع وسائل الإعلام الأمريكية أن تتجاهلها، فأصبحت العملية خبراً رئيساً في كافة نشرات الأخبار المسائية في المحطات التليفزيونية الرئيسة الأمريكية وتناولت بالتفصيل كمين

(1) معركة «ديان بيان فو»: من أشهر المعارك التي خاضتها المقاومة الفييتنامية عام 1956 في مقاطعة صغيرة أقصى شمال غرب فييتنام ضد الاحتلال الفرنسي وأدت إلى انهيار معنويات جنود هذا الاحتلال في كافة مناطق الهند الصينية، وألهمت هذه المعركة بقية الشعوب المقهورة والمستعمرة للثورة ضد الاستعمار وفي مقدمتها الثورة الجزائرية .

الفلوجة وعمليات سحب الجثث في الشوارع التي تعرض لها المرتزقة الأربعة.

وقد كان لهذه الصور وقع الزلزال في البيت الأبيض لأنها اكتسبت أهمية خاصة واستثنائية، فقد ربط معظم المراقبين بينها وبين ما حدث في الصومال في العام 1993 حينما تم سحب جثث طيارين أمريكيين في شوارع مقديشو على يد الحشود الغاضبة مما عجل بخروج الأمريكيين من الصومال.

مقدمات معركة الفلوجة

الفلوجة هي أقرب مدن محافظة الأنبار إلى العاصمة بغداد فهي تقع على بعد 60كم غرب العاصمة بغداد و 45كم شرق مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار ويبلغ عدد سكانها 350 – 400 ألف نسمة ويصفها بعض المحللين العسكريين والإستراتيجيين بأنها الوسادة التي تغفو عليها بغداد،لما تمثله من موقع إستراتيجي مهم .إضافة إلى ذلك فإنها تقع في محافظة لديها حدود مع ثلاث دول مجاورة هي سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية حيث يربطها بحدود هذه الدول طريق دولي إستراتيجي. كما أن الفلوجة تضم في ضواحيها أكبر قاعدة في العراق وهي قاعدة الحبانية العسكرية الإستراتيجية التي كان لها دور بارز في الحروب العربية –الإسرائيلية،إضافة إلى قاعدة البغدادي المهمة وقاعدة الوليد العسكرية الحيوية في أقصى غرب العراق.

شكل التوجه الديني المحافظ لسكان مدينة الفلوجة الحافز والمحرض الأكبر لمقاومة الاحتلال حيث كان أهل الفلوجة مهيئين نفسياً ومعبئين عقائدياً لمقاومة الاحتلال مما انعكس لاحقاً على الصبغة الدينية لأغلب فصائل المقاومة العاملة على الساحة العراقية.

وكان لسقوط بغداد بيد قوات الاحتلال الغازية والطريقة المثيرة التي دخلت بها قوات الغزو الأمريكي لبغداد الأثر البالغ في قلوب العراقيين المعارضين للاحتلال وبما أن الشعب العراقي لم يحتك بصورة مباشرة بالقوات الأمريكية في الحرب العسكرية التي جرت أثناء الغزو وذلك لوجود الجيش العراقي النظامي الذي كان يدافع عن العراق في

تلـك الحرب عند اندلاعها، فقد أحس الشعب العراقي بأن عليه البدء في مقاومة المحتل ، فالإحساس العـارم بأن القوات الأمريكية لم تدخل معركـة حقيقية ولم تتكبد الخسائر المرجوة أثناء الحـرب بسبب الفارق العسكري والتكنولوجي للقوات الغازية كان إحساساً مؤلماً ومريراً في داخل نفوس أبناء الشعب العراقي عزز من ذلك سلوك الغطرسة والغرور الأمريكي في الفترة التي أعقبت الغزو.

بتاريـخ15 /2003/4 اتخـذت قوات الاحتلال الأمريكي مـن مدرسة ابتدائية في حي نـزال مقراً لها جنوب شرق المدينة واتخذت من مقر أحد الأبنية الرسمية وسط المدينة مقراً آخر لها وكان دخول قوات الاحتلال لمدينة الفلوجة دخولاً استفزازياً واستعراضياً.

وقـد أثـار وجود القوات الأمريكية في هذه المدرسة داخل هذا الحي حفيظة أهالي الفلوجـة المحافظين فقام بعض شباب مدينـة الفلوجة بمظاهرة عفوية يوم 2003/4/28، بـدأت التظاهرة عند المساء بعدد قليل مـن أبناء المدينة رافعين شعارات ضد المحتلين وسرعـان ما تجمع أهالـي المدينة لدعم المظاهـرة وبدأوا بالتوجه نحـو حي نزال حيث تقـع المدرسـة التي يتخذ منهـا الاحتلال مقراً له فـي وسط هذا الحي السكنـي، وما أن وصلت المظاهرة إلى المدرسة حتى فتح جنود قوات الاحتلال وبطريقة وحشية النار على المتظاهرين فأوقعت أكثر من 15 قتيلاً 40 و جريحاً من أهالي مدينة الفلوجة، و أثار هذا الحـادث استنكار أهالي المدينة وتوعدوا بالثأر لأبنائهم من قوات الاحتلال، وشيّع أهالي المدينـة أبناءهم وسط غضب عارم اجتاح عموم أهالـي المدينة نتيجة هذا الاستخفاف والاستهتار الأمريكي بدماء أبنائهم وقتلهم بدم بارد.

وقبـل أن ينجلي صبـاح اليوم التالي حتى كانت سحب الدخـان تتصاعد من مقرات الاحتلال وتملأ سماء مدينة الفلوجة.

وسرعان ما بدأت بعد ذلك تنهال الضربات على مقرات ومعسكرات قوات الاحتلال فـي بغداد والرمادي وبعقوبة وصلاح الديـن والموصل. وبالرجوع إلى الفلوجة لم يكد بعد حادثة المدرسة يمر يوم وليلة إلا وقوات الاحتلال في الفلوجة تتعرض إلى ضربات موجعة، فبعد وقت ليس بالقصير أصبح من المألوف أن نرى آليات الاحتلال المدمرة والمحترقة

على جوانب الطرق أو سحب الدخان المتصاعدة من قواعد العدو ومقراته نتيجة قصفها بالقذائف والصواريخ، وتصاعدت وتيرة المشهد المقاوم إلى أن تمكن المقاومين في الفلوجة من إسقاط مروحية عسكرية أميركية من نوع أباتشي أنذرت الاحتلال بحصول تقدم نوعي في عمليات للمقاومة العراقية.

وفي شهر نوفمبر من عام 2003 شهدت الفلوجة هجوماً نوعياً على مديرية شرطة الفلوجة لإطلاق بعض المقاومين اعتقلتهم القوات الأمنية في الفلوجة بضغط من الاحتلال ونجح الهجوم بإطلاق سراح المقاومين.وتنبهت حكومة الاحتلال العسكرية بقيادة بول بريمر الحاكم المدني للعراق إلى خطورة التصعيد الذي يحصل في مدينة الفلوجة.

وأدركت قوات الاحتلال أنها أمام خطر محدق بها وأيقنت أنها أمام مقاومة شعبية سيكون لها صولات وجولات على الساحة العراقية، وفي تاريخ 2004/3/13، إذ تعرض المحتل لأسوأ خسارة في صفوفه حيث تمكنت المقاومة العراقية في ضواحي مدينة الفلوجة وتحديداً في منطقة العويسات من إسقاط طائرة عسكرية أميركية من نوع شينوك، قتل من جراء هذا الهجوم 13 جندي أميركي وإصابة أكثر من 20 آخرين في حصيلة أعلنتها القوات الأميركية.

شكلت حادثة مقتل مرتزقة شركة البلاك ووتر في 31 آذار 2004 انعطافة خطيرة في منحنى التصعيد و سبباً مباشراً في اندلاع المعركة، فقد خرج بعض العامة من أهالي الفلوجة على إثر عملية المقاومة والمراهقون الصغار ليعبروا عما يجيش في صدورهم نتيجة الأحقاد والشعور المتراكم بالقهر وإزاء تصرفات واستفزازات الاحتلال ومرتزقته، فقام بعضهم بالتمثيل بالجثث المحروقة وسحبها في الشوارع ثم تعليقها على جسر حديدي قديم بناه البريطانيون في المدينة، وكل ذلك تم تصويره وبثه للعالم.

سبَّب ذلك رعباً غير مسبوق لدى الإدارة الأمريكية، وكانت أكبر فضيحة كشفها هذا الحادث هو أن هؤلاء القتلى ليسوا جنوداً أمريكيين نظاميين في الجيش وإنما هم مرتزقة يستعين بهم الجيش الأمريكي.

على الرغم من أن أغلب أهالي المدينة لم يكونوا راضين على التمثيل بالجثث

كونـه معارض للشريعة الإسلامية ومبادئ الإسلام لكنها كشفت وبشكل صارخ للعالم من أن الأمريكييـن غيـر مرحب أو مرغوب فيهم في العراق، وأنهـم محتلون وليسوا محررين كمـا أقنعوا أنفسهم وبعض السذج في العالم وأن التنكيل بهم هو ما ينتظرهم من الشعب العراقي وليس الورود وأكاليل الغار كما صوروا للعالم.

شرارة المعركة

اتخذت القيادة العسكرية لقوات الاحتلال قرارها بأن تسترجع هيبتها العسكرية وتستعيـد كرامتها الضائعـة على أرض العراق فعمـدت إلى إرسال أكثـر من ألفي جندي مـن قوات المارينز إلى مشـارف المدينة لتطويقها بعد يومين مـن العملية يرافقهم عدد مـن الميليشيـات المحلية الطائفية والعنصريـة المتحالفة مع الاحتـلال، طوقت القوات الأمريكيـة فعلاً مدينة الفلوجة من كل الجهات وأعلنت أنها لن تفك الحصار عن المدينة حتـى يتـم تسليمهم قتلة المتعاقدين الأربعة ومن مثَّل بجثثهـم، وإذا لم يتم تسليمهم فإن القـوات الأمريكية ستدخل إلـى المدينة عنوة وتقبض على من قام بهـذه العملية. وزادت مطالب القوات الأمريكية بعد أن أحكمت حصارها على المدينة حتى أنها قطعت الطريق الدولـي الذي يربط العـراق بالأردن وسوريا، حيث أعلنت أن لديهـا قائمة من المطلوبين تريد القبض عليهم أو أن تسلمهم المدينة.

وقـد تمركزت القوات الأمريكية في المدينة الصناعية الواقعة في الجنوب الشرقي للمدينـة وأيضاً على المدخل الشرقي للمدينـة وعلى جسر منطقة السجر شمالي المدينة وعلـى محطة القطار وحـي الجولان فـي الشمال الغربـي للمدينة، وتمركـزت أيضاً على سـد الفلوجة الواقع إلـى الجنوب من المدينة أما الجانب الغربـي فتمثل بسيطرة القوات الأمريكية على الجسرين الوحيدين في الفلوجة .

وبعد رفض أهالي مدينة الفلوجة مطالب القوات الأمريكية و تقدم القوات الأمريكية باتجـاه المدينـة فوجئت تلك القوات بمقاومـة عنيفة وعلى كل المحاور، فـكان أول تقدم للقوات الأمريكية هو من محور الحي الصناعي للتقدم باتجاه وسط المدينة ولكنها باءت

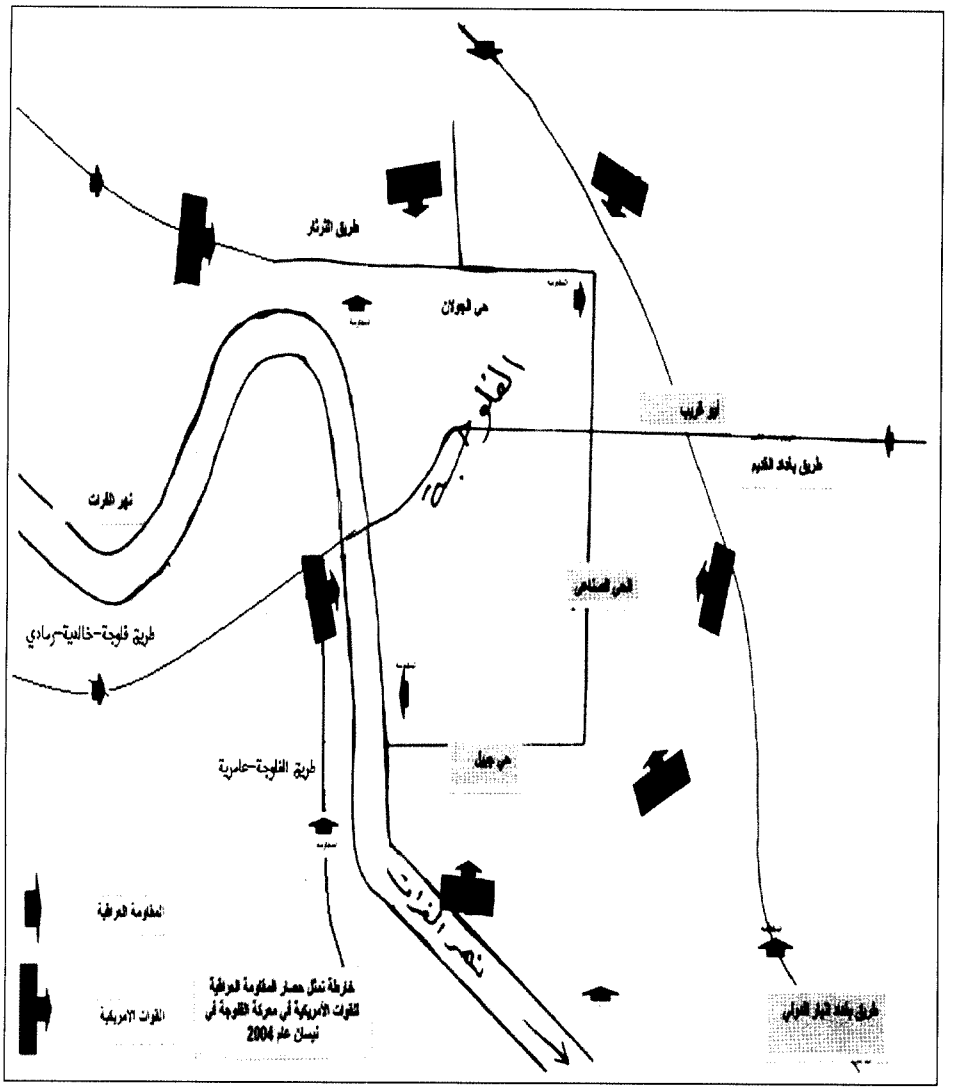

خارطة تمثل الحصار الذي فرضته المقاومة العراقية على القوات الأمريكية في معركة الفلوجة نيسان 2004

بالفشل نظراً للمقاومة العنيفة التي جوبهت بها تلك القوات المتقدمة وكان يوم 2004/4/5 هو يوم البدء الفعلي لقوات الاحتلال في الهجوم على مدينة الفلوجة .

اعتمدت القوات الأمريكية على القصف الجوي والمدفعي المكثف على مدينة الفلوجة للتعويض عن فشلها في التقدم والاشتباك المباشر مع المقاومين وكان للتلاحم البطولي والتفاعل بين الأهالي والمقاومة العراقية الأثر الأبرز في صمود الأهالي والمقاومين في مدينة الفلوجة، وما أن بدأ القتال في الفلوجة حتى ثارت تباعاً مدن الأنبار في وجه الاحتلال حيث خسرت القوات الأمريكية أكثر من 11 جندي مارينز بهجمات منسقة وصفت بحرب الشوارع في مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار، فوجئ الاحتلال بهذا التنسيق العالي المستوى بين مناطق المقاومة العراقية وشدتها وفعاليتها؛ فبعد يوم كامل من الاشتباكات أخليت جميع المراكز والمقرات الأمريكية المنتشرة في مدينة الرمادي وانكفأت إلى داخل قواعدها خارج المدينة وأسهم هجوم الرمادي المباغت على القوات الأمريكية بتخفيف الضغط على الهجوم الواسع النطاق ضد مدينة الفلوجة؛ وفي اليوم الثالث للمعارك حاولت القوات الأمريكية الهجوم من المحور الغربي للمدينة عن طريق حي الجولان قادمة من منطقة العمارات السكنية التي تقع شمال غرب الفلوجة بـ2كم تقريباً إلا أنها جوبهت بمقاومة عنيفة بالأسلحة المتوسطة وقذائف الأر بي جي، وفي ذلك اليوم انتشرت المقاومة العراقية في كافة أنحاء محافظة الأنبار والتي تعد أكبر محافظة في العراق وتمثل ثلث مساحة العراق، توزع المقاتلون من الفلوجة إلى مدينة الخالدية التي تقع منتصف الطريق بين الفلوجة والرمادي هذه المدينة التي كانت لها مواقف خالدة في معركة الفلوجة الأولى والثانية وما بينهما داخل المدينة وخارجها وعلى الطرق المحاذية لها وعبوراً إلى الجزيرة خلف الفرات واستهدافها لقاعدة الحبانية المجاورة للمدينة، مما كبد الاحتلال خسائر فادحة في الجنود والمعدات، ومن ثم الرمادي إلى هيت وحديثة والبغدادي وعانة وراوة والقائم وعلى طول الطريق الدولي الرابط بين العراق وكلاً من سوريا والأردن حتى انقطعت تقريباً معظم إمدادات قوات الاحتلال البرية في غرب العراق.

وبعد محافظة الأنبار قامت المقاومة العراقية في منطقة أبو غريب بالسيطرة على

الطريـق المؤدي من وإلى بغـداد وانتشرت السيطرات ونقاط التفتيش التابعة للمقاومة العراقية على طول الطريق بين أبو غريب وبغداد، ولم تتأخر العاصمة بغداد عن الالتحاق ببقيـة المـدن فنزلت المقاومة إلـى الشوارع في أحيـاء الأعظمية والخضـراء واليرموك والمنصور والعامرية والإعلام والسيدية والغزالية والكثير من المناطق حتى أربكت قوات الاحتـلال وبدأت بتغيير خطـوط إمداداتها، أما في شمال الفلوجة فقد سيطرت المقاومة علـى شبكة الطرق الواصلة من مدينـة الكرمة شمال شرق الفلوجة مـروراً بمنطقة ذراع دجلة إلى منطقة سبع البور إلى التاجي ومن ثم إلى محيط بغداد الشمالي وقطعت خطوط مواصـلات العدو في شمال بغـداد، أما في جنوب بغداد فقد هاجمـت المقاومة العراقية مقـرات الاحتـلال فـي اليوسفية و اللطيفيـة والرشيد وصـولاً إلى منطقة الـدورة جنوب بغداد.

وبالرجـوع إلى الفلوجة حاولت قـوات الاحتلال في اليوم الخامـس اختراق المدينة مـن جهة حي نزال إلا أنها تكبدت خسائر جسيمة دفعها إلى الانسحاب من نقطة مركزية لقواتهم على مشارف المدينة الشرقية.

لجـأت القـوات الأمريكية إلـى الانتقام مـن الأبريـاء والمدنيين وذلـك بالقصف العشوائـي علـى المدينة حيث ذهب من جـراء ذلك المئات من أهالـي الفلوجة بين قتيل وجريح و قتل العديد من النساء والصبيان والشبان بدم بارد على أيدي قناصي الاحتلال الذيـن قتلوا أكثر مـن أربعين عراقي من أهالي الفلوجة في يوم واحد على طريق النعيمية جنـوب الفلوجة حيث كان الطريق الوحيد الذي فتحته القـوات الأمريكية للسماح للعوائل بالخروج من المدينة، ومع اليوم الثامن بدأ الكثير من أهالي الفلوجة الذين هدمت بيوتهم والذين يهربون من هول المعارك والقصف الوحشي لقوات الاحتلال بالخروج والنزوح من المدينـة واشتدت المعارك في القاطع الشمالي والشمالي الشرقي من المدينة وخصوصاً التي كانت قريبة من الطريق الدولي، حيث حاولت القوات الأمريكية مراراً وتكراراً القيام بخـرق عسكـري من تلك المحاور ولكنهـا عجزت عن ذلك حيث جوبهـت بمقاومة عنيفة مـن قبل المقاومين المتحصنين في منطقة الحي العسكري وحي الضباط وحي المعلمين والجولان.

وفـي ذلـك الوقت بدأ انهيـار أمني يلوح فـي الأفق في محافظة ديالـى مع اشتداد

المعارك في مدينة الفلوجة وحصل تحول نوعي خطير في معارك الفلوجة عندما فتحت في النجف وجنوب العراق جبهة جديدة على قوات الاحتلال وهي المعارك بين جيش المهدي والقـوات الأمريكية في جنوب العراق، ومع اشتداد الضربـات والخسائر الجسيمة لقوات الاحتلال بالمعدات والأرواح ومع الصمود البطولي للمقاومين العراقيين في مدينة الفلوجة بـدا العجز الأمريكـي واضحاً وبدأت الأمـور وكأنها تخرج عن نطـاق السيطرة خصوصاً وأن القوات الأمريكية المحاصرة لمدينة الفلوجة بدأت تتعرض هي نفسها لطوق وحصار محكـم من المحيط الخارجي لمدينـة الفلوجة و بدأت قذائف الهـاون والصواريخ تنهال على الخطوط الخلفية لقوات الاحتلال ،كان مما لاشك فيه أن المعارك المتواصلة وخروج أغلـب المدن العراقية في الوسط والشمال عن نطـاق السيطرة قد أحرجت المحتل ليس عسكرياً وحسب بل سياسياً أيضاً، إذ أن معارك الفلوجة أثارت انقساماً بين أركان سلطة الاحتـلال المؤقتة وهددت العمليـة السياسية برمتها، وكان لمنظـر المدنيين من النساء والأطفـال القتلى الأثر البالغ في فضح جرائم الاحتلال وإضافة عبء سياسي وأخلاقي علـى القـوات الأمريكية المحتلة وهـذا ما دفع الاحتلال إلى وقف إطـلاق النار من جانب واحد إقراراً منه بهزيمته أمام المقاومة في مدينة الفلوجة حيث تكبدت القوات الأمريكية خسائـر فادحة بالأرواح والمعدات وخسائر اقتصاديـة و انقطعت طرق المواصلات حتى دفـع بالقواعد الأمريكية بإعطـاء وجبة واحدة للجنود في اليوم نظراً لقلة المواد الغذائية فـي القواعد بسبب عدم وصول الإمـدادات العسكرية إلى هذه القواعد لسيطرة المقاومة على كافة الطرق الرئيسة بين المحافظات[1].

(1) يـروي شاهـد عيان ممن شاركوا في معركة الفلوجة الأولى أنه رصد فقـط في يوم 11 نيسان (أبريل) 2004 عشرات الآليـات المدمـرة فقط على طريـق ذراع دجلة لم يأت على ذكرها الاحتلال الأمريكي، كما نجحـت فصائل المقاومة العراقية بتحييـد الطائـرات المروحية الأمريكية المقاتلة والتي كانت تقوم بدور هام في المعارك وتمكنت من إسقاط عشرة منها خلال أسبوع واحد فقط في محيط مدينة الفلوجة، علماً أن عدد الطائرات التي أسقطت في معارك الفلوجة الثانية في تشرين الثاني 2004 كانت 20طائرة سمتية.

لقـد تم إبـادة أرتال كاملة ما بين أبي غريب والفلوجـة شرقاً وما بين بغداد واللطيفية والمحموديـة جنوباً حيث أحرقت أرتال كاملـة من ناقلات الدبابات والمدرعات بما عليها من آليات وشوهـدت سحب الدخان في آليات الجيش الأمريكي تتصاعد في كل أنحاء المنطقة مما يذكر بما فعل المحتل بداية احتلاله بآليات الجيش العراقي.

العوامل التي أسهمت في انتصار المقاومة العراقية بمعركة الفلوجة :

1 - إن الخسائر الفادحة التي تكبدتها قوات الاحتلال في المدينة على أيدي المقاومين في الفلوجة قد أعادت الحسابات الأمريكية في الحملة على الفلوجة وإن المقاومة في الفلوجة هي أكبر مما تصوروا .

2 - إن الجرائم الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال ضد المدنيين في الفلوجة كان لها دور في تزايد الضغط العالمي والشعبي وتأجيج مشاعر الكراهية ضد هذه القوات الغازية حول الحرب في العراق .

3 - التفاف الشعب العراقي حول مقاومته ومشاركة الشعب العراقي نفسه في المقاومة الباسلة كان لها دور محوري وهام وحاسم في هزيمة قوات الاحتلال في الفلوجة.

4 - العمليات التي قامت بها المقاومة العراقية في مختلف المدن العراقية ساهمت في تشتيت جهود العدو وفتحت جبهات جديدة على العدو لم يكن يتوقعها، وفاجأته بتنسيقها وتناغمها المحكم وإن كانت أغلبها عفوية إلا أنها كشفت عن تنظيم عالٍ للمجاميع المقاومة للاحتلال.

5 - تكاتف جميع الفصائل التي تشكلت عقب الغزو الأمريكي على العراق وانصهار كافة التيارات في قالب واحد وهو مقاتلة المحتل والدفاع عن المدينة ساهم في تماسك خطوط الدفاع حول المدينة .

6 - البعد السياسي خصوصاً وأن معركة الفلوجة الأولى هددت العملية السياسية العرجاء أصلاً التي أسسها المحتل وكشفت لإدارة الاحتلال أن الاستمرار بالعملية العسكرية في الفلوجة يمثل انتحاراً سياسياً ويحمل أبعاداً خطيرة يمكن أن تهدد بالقضاء على العملية السياسية التي هي ضعيفة ومتزعزعة أصلاً .

7 -التكتيكات والخطط العسكرية المحكمة التي نفذتها المقاومة العراقية كان

ومن الجدير بالذكر أن مجمل الطائرات السمتية التي أسقطت في معركة الفلوجة الأولى هي 23 طائرة بالإضافة إلى طائرة مقاتلة من نوع أف 16.

لهـا أثـر بارز في شل تحـركات العدو وجعله يدور فـي حلقة مفرغة أمـام محاور المدينة المحاصرة وكشفت عن وجود قيادات وعقول عسكرية محنكة ضمن صفوف المقاومة.

8 - إن الوضـع المتـردي في جنوب العراق ومعارك النجف الأشرف وبغداد بين القـوات الأمريكية وجيش المهدي أسهمت في تعقيـد الوضع على قوات الاحتلال وأعطت للمقاومـة بعداً وطنياً وأسهمت في تقليص مجـال مناورته حيث كان شهر نيسان من عام 2004 هو الأسوأ على القوات الغازية في العراق من حيث الخسائر .

9 - إن عدم وجود خطة محكمة وتصرف إدارة الاحتلال غير الحكيم المبني على أساس رد الفعل، كشفت هشاشة الإدراك لدى الاحتلال للوضع العراقي وحجم المقاومة، وضعف استعدادهم لمواجهة هذا المد المقاوم الجارف .

وبعـد أسبوعين من القتال الضاري أوقفت القوات الأمريكية النار من جانب واحد وتعرضـت لانتكاسة عسكريـة ونفسية كبيرة كسرت فيها هيبـة الجيش الأمريكي ومرغت سمعتـه، ولم تنفع قوتـه العسكرية المتفوقة أمام صمود المقاومـة في الفلوجة التي لقنته درساً لن ينساه أبداً [1].

إن معركـة الفلوجة الأولى تمثل مرحلة مهمة فـي تاريخ حروب التحرير الحديثة أو مـا يطلق عليهـا بالحرب غير المتماثلة، بينت مدى قدرة الجماعـات المسلحة والمقاومة المنتهجـة لحـرب العصابـات من الإمسـاك بالأرض والصمـود بوجه المحتليـن . وكان لآثـار هذه الحرب نتائـج مهمة على صعيد المقاومة العراقية حيـث أعطت للمقاومة نقلة نوعيـة وثقة عالية بالنفس بمواصلة القتال وأن هزيمـة الاحتلال ممكنة مهما كان الفارق

(1) - بلغـت خسائـر الجيش الأمريكي خلال أسبوعي المعركـة في نيسان 2004 أكثر من 135 قتيـل، علماً أن هذا العدد لا يشمـل خسائـر مرتزقة الشركات الأمنية والميليشيات المحلية والمتعاقدين الأجانـب والذين لا تذكر عادة خسائرهم من قبل وزارة الدفـاع الأمريكية، وكانت خسائر الاحتلال خلال شهـر آذار الذي سبق معركة الفلوجة 52 قتيلاً وخسائره في شهر أيار 80 قتيـلاً ثـم حزيران 42 قتيلاً وتظهـر هذه الأرقام ازدياد معدل قتلى الجيش الأمريكي خـلال معارك الفلوجة بنسبة 70% عن معدلاتها الطبيعية،ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تكبدت في معارك الفلوجة الثانية في تشرين الثاني وبخلاف ما أعلنه الاحتلال الأمريكي من قلة خسائره ، حيث أعلن عن مقتل 70 جندياً فقط، فإن وثائق أحد الفصائل المقاتلة تشير إلى تدمير 30 دبابة عدا بقية المعدات من عربات وهمرات، كما كبدت الاحتلال خسائر في الأرواح تقدر بـ 200 – 250 قتيل عدا مئات الجرحى، جريدة السبيل 2004/12/27 .

التكنولوجـي الشاسع بينهما . كما وكشفت الهوية الوطنية وحجم التلاحم وإجماع الشعب العراقي على مقاومة المحتل الأمر الذي أعطى زخماً إضافياً وشرعياً للمقاومة في العراق. وكشفـت معركة الفلوجة شبكة الطـرق الإستراتيجية للمقاومـة العراقية التي تستخدمها للتنقل وسيطرتها المحكمة على هذه الطرق الإستراتيجية. وأيضاً كشفت عن قدرة وحجم المقاومـة في كافـة مناطق العـراق وأن بإمكانها إسقاط مدن كاملـة وشل خطوط إمداد العـدو اللوجستيـة. والأهم مـن ذلك هو المكسب الـذي تحقق عن طريـق انبثاق مجلس شـورى المجاهدين فـي الفلوجة الـذي تشكل خلال الأحـداث الأخيرة لمعركـة الفلوجة الأولـى، ويمكن تشبيهـه بمجلس تسيير ذاتي تولى إدارة شؤون المدينة وأثبت جدارته في القيـادة الميدانية وتقديم الخدمات سواء خلال المعركـة أو بعدها، مما أعطى للمقاومة العراقيـة بعداً سياسيـاً يتمثل بقدرة المقاومـة الإدارية والسياسيـة لإدارة البلاد وتوفير بديـل سياسـي ناجح للعمليـة السياسية التي جاء بهـا المحتل . وأيضـاً ساعدت المعركة الأولى على انخـراط الكثير من أبناء الشعب العراقي في المقاومة المسلحة وانخراطهم فـي فصائلها المسلحـة التي كبدت الاحتلال خسائر كبيرة . كشفـت معركة الفلوجة قمة التلاحـم الوطني بين أبنـاء الشعب العراقي من خلال تدفـق المساعدات والتبرعات من كل أنحـاء العراق إلى أهالي الفلوجة ضاربة كل مشاريع الاحتلال في الطائفة والعنصرية حيـث تسابقت جميع أحياء بغـداد دون استثناء وتنافست على استضافـة عوائل الفلوجة المحاصـرة وكانوا ينقلون إليها الأدوية والمؤن بل وشـارك مقاتلين في جيش المهدي في معارك الفلوجة نفسها.

4. الخسائر الحقيقية الأمريكية المنظورة وغير المنظورة

عصف حجم الخسائر المادية والبشرية في صفوف القوات الأمريكية الغازية في العراق في المحصلة النهائية بالاقتصاد الأمريكي و الذي يشكل عصب القوة في الولايات المتحدة وأساس مكانتها في قمة الهرم السياسي الدولي. وعلى الرغم من أن صناع القرار قد حسموا خيارهم السياسي و بناءً على حجم هذه الخسائر بحتمية الانسحاب أو على الأقل جدولته، إلا أن ثمة تناقض حاد لا تزال تثيره تلك الأرقام المتواضعة التي تتمسك بإعلانها وزارة الدفاع الأمريكية لعدد القتلى والجرحى مقارنة بالأرقام الحقيقية التي تشير إليها الكثير من المصادر الأمريكية المحايدة والمستقلة والتي أدركت بوقت مبكر حجم هذه الخسائر.

ولتوخي الدقة في هذه الدراسة سيتم اعتماد منهجية ومعايير موضوعية تعتمد بالدرجة الأساس على التقارير والمصادر الأمريكية الرصينة، وكذلك اشتقاق معادلة لتحديد حجم الخسائر تقوم على أساس تصنيف أنواع الخدمة العسكرية وآليات إعلان الخسائر في الجيش الأمريكي، وكذلك تصنيف الخسائر إلى خسائر مادية وبشرية منظورة (tangible cast) ، وخسائر أخرى غير منظورة (intangible cast) وهي تلك المتعلقة بالمكانة والمعنويات والهيبة والتأثيرات النفسية والرعاية الاجتماعية .

إعماء الرأي العام الأمريكي

دأب الإعلام الحربي الأمريكي كتقليد ومنذ حرب فييتنام في التقليل من حجم الخسائر الحقيقية وذلك لاعتبارات تخص طبيعة الرأي العام الأمريكي، وشدة تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي وآليات تمويل الحروب التي عادة ما يتحمل وزرها دافع الضرائب الأمريكي، إضافة إلى تأثير ذلك على معنويات الجنود في الميدان.

في العراق وحالما انبثقت المقاومة العراقية وتصاعدت عملياتها حاولت إدارة

الاحتلال منذ البداية التقليل من شأن هذه المقاومة والتعتيم على حجم الخسائر الأمريكية بحجة عدم إعطاء العدو «المقاومة» انطباعا بأنها تحقق انتصارات. وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الإدارة الأمريكية لإخفاء وتزوير المعلومات التي اعتبرتها سلاحاً فتاكاً في المعركة لغرض إعماء وتضليل الرأي العام الأمريكي، وذلك من خلال التعامل مع مستويين من المعلومات، الأول يمكن الوصول إليه ويتعلق بالأرقام الرسمية المعلنة والمتيسرة على المواقع الرسمية لوزارة الدفاع، والمستوى الثاني المحجوب ولا يمكن الوصول إليه إلا عبر قانون خاص بحرية الوصول إلى المعلومات (FOIA)لأنه يتضمن الخسائر الحقيقية البشرية والمادية وإعلانها ينطوي على مخاطر سياسية واقتصادية شديدة [1]، أما الأسلوب الثاني الذي تمارسه الإدارة الأمريكية للتحكم بالرأي العام فإنه يتمثل في السيطرة والتوجيه لأسطول الإعلام العالمي الذي تتحكم فيه، فضلاً عن ممارسة الضغوط ترهيباً وترغيباً على بقية وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، إلا أن امتداد فترة الصراع وتراكم نعوش الجنود وإعداد الجرحى والمنتحرين وتجاوز كلف الحرب الحدود القصوى دفع بالكثير من الباحثين واللجان المستقلة الأمريكية إلى السعي لكشف الحقائق العميقة للخسائر بعيداً عن سياسة التعتيم والتضليل التي ينتهجها البنتاغون.

وتصر الإدارة الأمريكية على ترويج الأرقام الرسمية التي يعلنها الجيش الأمريكي والتي لا تتجاوز الأربعة آلاف وبضعة مئات من القتلى (انظر الشكل رقم 1) ، على الرغم من معرفة الجميع أن هذه الأرقام لا تشمل أفراد الشركات الأمنية « المرتزقة» الذين يستعين بهم الجيش الأمريكي تحت بند خصخصة الحرب ويقومون بأعمال تتراوح ما بين صيانة أنظمة الأسلحة و العمليات القتالية إلى حماية الدبلوماسيين الأمريكان، والذين

(1) نشرت الدكتورة ليندا بيلمز في كانون الثاني 2007 ورقة عمل تحت عنوان (الجنود العائدون من العراق وأفغانستان : الأكلاف طويلة الأمد) ، وأوردت ضمن التقرير لغاية أيلول 2006 عدد الإصابات غير القاتلة بأكثر من خمسين ألف جريح، فتلقت باليوم الثاني اتصالاً من وكيل وزارة الدفاع وليام وينكنفردر مستفسراً عن مصدر معلوماتها، فدلته على موقع وزارة المحاربين القدامى وموقع وزارته على الشبكة، وفي أعقاب المكالمة جرى تخفيض عدد الإصابات على المواقع من خمسين ألف إلى خمسة وعشرين ألف، فيما صار الدخول عل موقع وزارة الدفاع متعذراً . كتاب حرب الثلاث تريليونات دولار :جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمز .

يتجـاوز عددهـم 160 ألف مرتزق، كذلك لا تشمـل الأرقام الرسميـة، القتلى من الجنود المتعاقديـن مع الجيش بغرض الحصول علـى الجنسية الأمريكية، فضـلاً عن عشرات الشـركات الآسيوية والهندية التي تقوم بخدمـات خاصة من الطهي إلى التنظيف وجيش من المقاولين [1].

معيار الجرحى و عدد الهجمات

لتحقيـق أكبـر قدر من الدقة في تحديد حجـم الخسائر، يعتمد أكثر من معيار ثم تقاطع لغرض الحصول على النتيجة المثلى (cross check).

فمـن المعروف أن لدى الجيوش التقليدية معـادلات تشتق منها نسبة القتلى مقارنة بعدد الجرحى، تعتمد على شدة وطبيعة المعركة وطول فترتها ومدى تطور وسائل الإخلاء

(1) حسـب هـذه الإحصائيات التي تنشرها وزارة الدفاع الأمريكية وهي إحصائيات باتت تثير السخرية كونها تأتي في سياق سياسة معروفة تتعمد إعماء الرأي العام الأمريكي هذه السياسة التي لم تتبدل منذ حرب فييتنام فإن عدد القتلى العسكريين الأمريكيين حتى 8 تشرين الثاني 2010 بلغ 5798 قتيلاً منهم 4409 قتيلاً في العراق و1389 قتيلاً في أفغانستان. وعلى الرغـم من أن وزارة شـؤون المحاربين القدماء (هيئة الجنود المسرحين)قد ذكرت بأن عـدد القتلى من الجنود الأمريكيين منـذ حـرب الخليج وحتى 2007 بلغ 73 ألـف قتيل.. إلا أن هذه الوزارة تراجعت وقامت بحـذف هذه الإحصائيات فيما بعد من موقعها تماشياً مع التوجيهات المشددة في عدم إعلان حجم الخسائر الحقيقي ومع ذلك فإن الإعلام الأمريكي المعارض للحرب اهتم بهذه الأرقام وتناولها بالتعليق والتحليل.

كمـا أشـارت نفس الوزارة إلى عدد المصابين مـن المحاربين القدماء في العراق وأفغانستـان و الذين تلقوا علاجاً على نفقة وزارة المحاربيـن القدمـاء بلـغ 600 ألف شخص. وهذا يختلف عن عدد المصابين الذيـن لا يزالون في الخدمة الذين تلقوا العـلاج فـي المستشفيات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع ووفقاً للأرقام المعلنة فقـد بلغ عدد القتلى المدنيين الأمريكيين من مقاوليـن ومهندسيـن خلال الفترة مـن 2001 إلى 2010 في العـراق وأفغانستان نحو 2008 قتيـلاً ، منهم 1487 في العـراق و521 فـي أفغانستان، يضاف إليهم 44 قتيلاً في الكويت. ومصدر هذه الأرقام وزارة العمل الأمريكية التي استقتها مـن واقع سجلات وزارة الدفاع بشأن عدد الأسر التي طلبـت التأمين. وهناك تشكيك وانتقادات من قبل المنظمات الأمريكية تجـاه الأرقـام المعلنـة وتأكيدات بأن العدد أكبـر من ذلك بكثير وبلغ عـدد المصابين من الأمريكييـن المتعاقدين في العراق 44152 إصابات 16 ألف منهم خطيرة، بواقع 36023 في العراق ، 8129 في أفغانستان.

.http://www.informationclearinghouse.info/article18878.html

.http://www.military.com/news/article/Iraq-afghan-wars-could-top-4-trillion.html

http://www.pscouncil.org/content/navigationmenu/publications/servicecontractormagazine/sc__sept2010__web.pdf

الميدانية، إلا أن ما يجري في العراق هو نوع من الحروب غير المتماثلة (A symmetrical wars)، أو ما تسمى بحروب التحرير أو حروب العصابات، ولتحديد هذه النسبة تم الاعتماد على التقارير الرسمية الأمريكية المعلنة للجيش الأمريكي والتي توضح أعداد القتلى والجرحى منذ 2003 ولغاية نهاية عام 2008، وبأخذ المعدل (average) تم التوصل إلى نسبة (1 / 7) أي قتيل واحد مقابل كل سبعة جرحى، (انظر الشكل رقم 2)، مقارنة بالحرب في فييتنام حيث كانت النسبة 2.6 وفي حرب كوريا 2.8 في حين كانت في الحرب العالمية الأولى والثانية 1.8 و1.6 جريح مقابل كل إصابة قاتلة، وطبقاً لعدد الجرحى المتقدمين بطلبات موثقة طبياً كعاجزين صحياً والمسجلين لأغراض الرعاية والتعويض في وزارة المحاربين القدامى، والبالغ عددهم 224 ألف جريح، وبقسمة هذا الرقم على نسبة (الجرحى إلى القتلى) المعتمدة لدى القوات المسلحة الأمريكية يمكن التوصل إلى أن عدد القتلى الحقيقي : (يتجاوز 32000) ألف جندي قتيل.

يمكن تعضيد الحجم الحقيقي لعدد القتلى الذي تم التوصل إليه من خلال جملة من الحقائق والإحصائيات الأمريكية ذات الصلة الصادرة والمنشورة من قبل لجان و مراجع أمريكية مستقلة و معتمدة، ولعل في مقدمة هذه المصادر تقرير لجنة بيكر- هاملتون وهو أول تقرير أمريكي رصين تضعه لجنة مستقلة من الكونغرس استعانت ب 183 خبير عسكري ومدني، وتعترف لأول مرة بأن معدل الهجمات في تشرين الأول 2006 قد بلغ 180 هجوم يومياً وبواقع 102 قتيل في نفس الشهر[1].

يأتي تقرير أمريكي آخر لا يقل خطورة ليشير إلى الحجم الحقيقي للخسائر وهو تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (G . A .O) والصادر بتاريخ 23 تموز 2008 لتقييم الحرب على العراق ليكشف رسمياً ولأول مرة عن إجمالي عدد الهجمات التي نفذتها المقاومة العراقية بـ 130 ألف عملية قتالية مسجلة تحت وصف (مهمة وعنيفة)، مع

(1) في معرض انتقاده حول دقة البيانات المتعلقة بحجم الخسائر والعمليات المسلحة المقدمة من قبل الجيش، يورد تقرير لجنة بيكر – هاملتون في حيثيات التوصية 77 ما يلي : «فعلى سبيل المثال، في أحد أيام شهر تموز 2006 تم تسجيل 93 هجوم أو عملية عنف هامة . ولكن بعد إجراء مراجعة دقيقة لأحداث ذلك اليوم تبين أن عمليات العنف بلغت 1100 عملية يومياً». المصدر تقرير هاملتون.

إشـارة في نفس التقرير إلى أن هذه الأرقام لـم تشمل الهجمات شرق و جنوب العراقية. (انظر الشكل رقم 3)

وعند إضافة 300 جندي أمريكي قتيل خلال فترة الاجتياح لغاية نيسان 2003 وكذلك قتلـى مرتزقة الشركات الأمنيـة البالغ عددهم 1487 إضافة إلى 1000 جندي أنهى حياته عـن طريق الانتحار سيكون الرقم الإجمالي لقتلى الجيشـ الأمريكي في العراق : 32000 + 2787 = 34787 ألـف قتيـل لغاية 2008، في حين لا تتوفر مصـادر دقيقة لإحصاء عدد القتلى الذين قضوا « بحوادث غير قتالية»، أو عدد الجرحى الذين ماتوا في المستشفيات الألمانيـة أو فـي الطريق إليها والذين عادة لا يحسبون ضمـن أعداد القتلى الرسمية ولم تضاف إلى إحصائية عدد قتلى القوات البريطانية المحتلة والتي تتجاوز مئة قتيل .

إجمالي الخسائر المادية المنظورة

لا تقـل الخسائـر الماديـة خطـورة فـي حسابـات الكلفة إن لـم تكن أكثـر أهمية وخصوصـاً في حالة الولايات المتحـدة الأمريكية وطبيعة تمويل الحـروب فيها، فبعد أن كانت كلفة الحرب شهرياً 4.4 مليار دولار سنة 2003، ارتفعت عام 2008 لتصل الكلفة إلى 12 مليـار دولار شهرياً، وبلغت القيمة الإجمالية لاحتلال العراق طبقاً للمصادر الأمريكية وفي مقدمتهـا تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعـة للكونغرس الأمريكي، وكذلك الدراسة الرصينة التي نشرها كل من البروفسور جوزيف ستيغليتز عالم الاقتصاد الحائز علـى جائـزة نوبل، و الدكتـورة ليندا بيلميز الأستـاذة في جامعة كولومبيـا واعتمدا فيها على عشرات الوثائق الرسميـة وبمعاونة جمعية المحاربين القدامى التي يسرت لهم هذه الوثائـق، حيـث توصلا إلى أن كلفـة احتلال العراق المباشرة بلغـت : 1 . 8 تريليون مليار دولار، حيـث تتضمن الكلفـة المخصصة رسميـاً لتغطية العمليات ومنهـا أجور العنصر البشـري بفئتيهم الجنود والمرتزقة إضافـة إلى كلف العتاد الحربي و المعدات العسكرية (2000 دبابـة طـراز أبرامز، مركبات قتالية من طرازي سترايكـر وبرادلي، 43000 عربة من أنواع أخرى بينها ما يزيد عن 18000 عربة هامفي وأكثر من 700 طائرة وما لا يقل عن

140000 طن من المعدات واللوازم) التي أصبح 44 - 50 % منها خارج الخدمة والبقية بحاجة إلى إعادة تأهيل أو صيانة لمدة خمس سنين كما يشير إلى ذلك تقرير بيكر - هاملتون في توصيته (رقم 48)[1]، تتضمن هذه الكلفة أيضاً نفقات الرعاية الصحية للجنود المصابين وكذلك فوائد الديون التي استدانتها الإدارة الأمريكية لتمويل الحرب خارج الميزانية المقررة .

عدد قتلى القوات الأمريكية	34،787 ألف قتيل	عدد القتلى محسوب فقط لغاية تموز 2008
عدد جرحى القوات الأمريكية	224،000ألف	مسجلين رسمياً لدى وزارة قدامى المحاربين (VA) لأغراض التعويضات
عدد هجمات المقاومة	130،000ألف	هجمات مسجلة رسمياً لدى الجيش الأمريكي (عنيفة ومهمة) ولا تشمل هذه الإحصائية الهجمات جنوب وشرق العراق أو الفترة اللاحقة (تقرير هيئة المسائلة الأمريكية)
عدد المعدات الأمريكية المدمرة	300 ألف معدة	http://www.cbo.gov/ftpdocs/86xx/13-Army Reset.pdf-09/doc8629
الكلفة المادية المباشرة التريليون: واحد وإلى جانبه 12 صفر	1،8 تريليون دولار	وتمثل فقط النفقات المباشرة للحرب أما النفقات الكلية فتبلغ 3 تريليون دولار (جوزيف ستيغليتز ، كتاب حرب الثلاث تريليونات دولار)
عدد القتلى من العراقيين المدنيين	1 ، 4 0 0 ، 0 0 0 مليون	www. Just foreign policy.com بحث أصدرته جامعة جونز هوبكنز وشركات استطلاع بريطانية
كلفة الخسائر المادية العراقية المباشرة جراء الاحتلال	8،6تريليون دولار	جوزيف ستيغليتز ، كتاب حرب الثلاث تريليونات دولار، ص:186 ولا تشمل هذه الكلفة الخسائر المادية المباشرة للعراق وكذلك الخسائر المعنوية للآثار والمتاحف والمكتبات والوثائق التي لا تقدر بثمن.

جدول من إعداد الباحث – يوضح إجمالي الخسائر المالية والبشرية الأمريكية والعراقية

(1) تقرير لجنة بيكر – هاملتون حول العراق ، ترجمة العميد المتقاعد صبحي الجابي، مكتبة دار طلاس، دمشق ، سورية ، سنة 2007، ص: 99.

إن الكاتب لا يدعي فيما توصل إليه من استنتاجات حول حجم الخسائر الأمريكية المباشرة وغير المباشرة على أنها مطلقة و نهائية ولكنها أرقام أولية تم التوصل إليها من خلال الاعتماد بصورة تامة على المصادر الأمريكية حصراً، و تمثل هذه النتائج من وجهة نظر الكاتب أقل من الحد الأدنى، كما أن الكاتب لم يتطرق بما فيه الكفاية وبالتفاصيل إلى الخسائر غير المنظورة والتي تعد الأكثر خطورة وأشد تعقيداً و المتعلقة بانهيار معنويات الجيش الأمريكي وارتفاع معدل الكراهية للولايات المتحدة في العالم، وتهاوي مصداقيتها حول الديمقراطية وتدهور هيبتها ومكانتها على المستوى الدولي، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والعجز والمديونية، ومن المتوقع عاجلاً أم آجلاً أن تضع الحرب أوزارها أو على الأقل بعد أن تقوم الولايات المتحدة بسحب جنودها من المدن أن تكشف عن حجم الخسائر الحقيقية البشرية والمادية الهائلة التي تكبدتها القوات الغازية في العراق .

الخسائر الحقيقية غير المنظورة للولايات المتحدة الأمريكية

أثبتت الحرب في العراق مسلَّمة معروفة في تاريخ الحروب وهي أن إيقاد الحروب وإشعالها قد يكون أمراً سهلاً ولكن ليس من السهل أبداً التحكم في نتائجها ونهاياتها وتوقيتاتها. وربما تكون الخسائر الأمريكية المباشرة والمحسوسة هي الجزء الظاهر من جبل الجليد، أما الجزء الغاطس فهو لا يزال غير معروف وهو الأخطر، وكان من الممكن لو لم ترتكب الولايات المتحدة الأمريكية حماقتها أن يستفيد الشعب الأمريكي من الكلف الخيالية التي أنفقت على تدمير العراق، ويلخص جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ومؤلف كتاب حرب الثلاث ترليونات هذا الأمر كالآتي: كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستبني بكلفة الحرب الضائعة 8 ملايين وحدة سكنية، ولتمكنت من توظيف 15 مليون معلم، وتمكنت من الإنفاق لتعليم 120 مليون طفل، وضمان 530 مليون طفل صحياً لمدة سنة، وتأمين منح جامعية ل 43 مليون طالب جامعي لمدة

أربعة سنوات[1].

وبواسطة المبالغ التي أنفقت على هذه الحرب كان في استطاعة الإدارة الأمريكية ضمان رفاهية مليارات من البشر حول العالم ممن يعانون من الفقر والمرض والجوع ، وحالياً تقدم الولايات المتحدة خمسة مليارات دولار سنوياً إلى أفريقيا القارة الأشد فقراً في العالم، هذا المبلغ لا يساوي أكثر من كلفة عشرة أيام من الحرب في العراق، كما أن تريلونا دولار هي القيمة التقريبية للحرب كفيلة بجعل الولايات المتحدة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أفقر بلدان العالم لمدة الثلث قرن القادمة، وكانت ستكسب قلوب وعقول مليارات البشر بهذه المساعدات ولكن الإدارة الأمريكية عوضاً عن ذلك اختارت تعميق كراهية الشعوب لها وتصاعدت هذه الكراهية ليست في الشرق الأوسط وإنما انتشرت حالياً في كافة أنحاء العالم حيث ينظر إليها كراعية ومصدرة للعدوان والإرهاب .

إن حجم الخسارة الحقيقية من الناحية المادية للولايات المتحدة الأمريكية لا يزال غير معروفاً بحدوده النهائية، فكلفة الحرب في العراق لا تزال متسترة ومتوارية خلف ميزانية وزارة الدفاع ورغم الثقل الكارثي الذي تنوء به ميزانية الحكومة الأمريكية إلا أن هذه الحكومة لجأت إلى ترحيل الكثير من نفقات حرب العراق لأغراض التمويه وإخفاء حقيقة الحرب إلى حسابات أخرى مثل ميزانيات الضمان الاجتماعي ووزارة العمل ومصلحة الإسكان والتطوير المدني .

إن نسبة الإصابات العالية في صفوف الجيش الأمريكي على مدى السنوات الخمسة الأولى من عمر الاحتلال أضعفت الرأسمال البشري للقوات المسلحة كما برزت مشاكل إضافية من جراء الصعوبات التي باتت تعترض حملات التجنيد والتطوع مما أجبر المؤسسة العسكرية على قبول مستويات هابطة ومتدنية من المتقدمين للانخراط في صفوفها لم تكن لتقبل بهم مطلقاً قبل الحرب.

كما أدى ضعف الحماسة للانخراط في صفوف الجيش الأمريكي وعزوف الشباب الأمريكي عن التطوع بسبب أهوال الحرب التي باتت تطرق أبواب الشعب الأمريكي وحجم

(1) جوزيف ستيغليتز، حرب الثلاث الترليونات، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص: 18

الخسائر وعدم شرعية الحرب إلى دفع البنتاغون إلى محاولة شراء المتطوعين من خلال تقديم المزيد من الإغـراءات المادية وتقليص سقف نوعية المنخرطين الأمر الذي رتب مزيـد من النفقات والكلف، والأهم مـن ذلك تحول الجيش الأمريكي تحت ضغط الحرب فـي العراق من جيش نظامي إلى جيش من المرتزقة الذي فـاق عددهم في العراق عدد أفـراد الجيش النظامي حيث تقدر المصادر الأمريكية عدد المرتزقة الذين يخدمون في العـراق من 100 – 160 ألـف يخدمون بمختلف الصنوف القتالية فـي العراق تحت نظام خصخصة الحرب الذي ابتكره وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد.

لقـد خفضت المؤسسة العسكرية الأمريكية بشكل تدريجي معايير التطوع وسمحت للمدانيـن السابقيـن (المجرميـن) للالتحاق في صفـوف الجيش الأمر الـذي أثر كثيراً علـى أداء هذا الجيش وفعاليته ونالت كثيراً من معنوياته، كما اضطرت وزارة الدفاع إلى زيـادة قيمة الرواتب العسكرية النظاميـة بنسبة 28 % وضاعفت مرتين من قيمة الرواتب الخاصة، وسعياً من الوزارة إلى زيادة الإقبال على التطوع فقد رفعت سن التطوع القصوى من خمسة وثلاثين إلى اثنين وأربعين سنة.

الوجـه الآخر لتكلفـة الحرب غير المباشـرة التي أثقلت كاهـل الاقتصاد الأمريكي هـي ارتفـاع أسعار برميل النفط بسبـب الحرب من 25 دولار إلى أكثـر من 100 دولار لما بعـد الحـرب ،وقد انعكس ارتفـاع الأسعار بصـورة مباشرة على المواطنيـن الأمريكيين دافعي الضرائب وممولـي الحرب الأساسيين، فلقد دفع ارتفاع أسعار النفط في الولايات المتحـدة بسبب الحـرب الأسر الأمريكية إلى إنفاق 5 % إضافية من دخلها على البنزين وبقية مفردات الطاقة ووقود التدفئة، و تحملت مؤسسات مثل المستشفيات ووزارة الطاقة ووكالة الفضاء ووزارة النقل حجم هذه الزيادات والتي لم تقابلها زيادة في مخصصاتها ممـا أجبـر هذه المؤسسـات التي تخدم المواطـن الأمريكي إلى تقليصـ حجم خدماتها وبرامجها .

كمـا انسحب الأمر على حكومـات الولايات والحكومات المحليـة التي يتوجب عليها حصـر الإنفاق بما يأتيها من إيرادات فوجدت نفسهـا مضطرة إلى تقليص أوجه الإنفاق

الأخـرى التعليمية والخدمية والصحية كي تستطيع تجنب ارتفاع أسعار الوقود المستورد، لقد كلـف ارتفاع أسعار النفط بسبـب حماقة الغزو الأمريكي ميزانيـة الولايات المتحدة والتي تستورد خمسة مليارات برميل سنوياً للفترة فقط من 2003 – 2008 ما قيمته تريليون وستمائة ألف مليار دولار .

نشرت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق أكثر من مليون ونصف جندي أميركي على شكل وجبات متناوبة، وتشير الوثائق الأمريكية إلى أن الجيش الأمريكي قد دفع ثمناً بشريـاً غير مسبوق جـراء غزو العراق، ويعـود السبب إلى أن المقاومـة العراقية نجحت فـي مضاعفـة أعداد الجرحـى والمعوقين والذين يعتبـرون مأزقاً متنقـلاً ودائمياً وأزمة مستمـرة للاستنزاف معنوياً ومادياً، إذ عولج 263 ألـف جندي منهم في المرافق الطبية الخاصـة، ويعالج 100 ألف لأسباب تتعلـق بالصحة النفسية وأكثر من 52 ألف جندي ثبت بالتشخيص الطبي تعرضهم لاضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، وثمة 185 ألف جنـدي يلتمسون المشورة وخدمات إعادة التأهيل، وبحلـول تشرين الثاني عام 2007 كان 224 ألـف جندي قد تقدمـوا بطلبات موثقة بأدلة طبية للحصـول على تعويضات الإصابة بالعجز .

تفاوتـت هذه الطلبات ما بين حالات بتر الأطراف والحروق الشديدة والعمى وعطب العمود الفقري والرضات الدماغية، وبين حالات طبية تفضي إلى العجز مثل فقدان السمع والأمراض الجلدية وضعف البصر .تشير الدراسات الأمريكية إلى أن هذا الحجم الهائل مـن الإصابات يعود بنسبـة الثلثين إلى العبـوات المحلية التي صنعتهـا وطورتها فصائل المقاومة العراقية وقامت بزرعها على جنبات الطرق [1].

بلـغ عدد الجنود الذين أنهوا خدمتهم في العراق وفي أفغانستان وأصيبوا بالاكتئاب وضغوط ما بعد الصدمة وإصابات المخ الارتجاجية حوالي 630 ألف جندي حتى 2007، و ذلك بناء على دراسة لمؤسسة راند بعنوان « الجراح غير المنظورة للحرب» أو «Invisible Wounds Of War» حول الإصابات غير المنظورة للجنود والتي لا تكشفها أجهزة الأشعة

(1) http://www.newyorker.com/reporting/2009/09/02/090209fa_fact_groopman?currentPage=3

رغـم خطورتها ، والناتجة عن تفجير المركبـات على الطرق بالعبوات الناسفة والقذائف التـي تستخدمها فصائـل المقاومة العراقية .كما أكدت الدراسـة أن من بين 1.64 مليون عسكـري تم نشرهم في العراق وأفغانستان منذ بدايـة الحرب وحتى أكتوبر 2007 أصيب 300 ألف عسكري بما يسمى ضغوط ما بعد الصدمة و الاكتئاب الشديد ، وأصيب 320 ألف عسكري بإصابات المخ الارتجاجية[1].

ويترتب على هذه الإصابات فقدان الذاكرة والانتحار وسلوكيات عدوانية وممارسات غير طبيعية تجاه أسرهم وأطفالهم ومجتمعاتهم ناهيك عن تضاعف حالات الإدمان على المخدرات والكحول والأدوية.

وإذا تـم تحديـث هذه النسبة على عدد القوات التي تـم نشرها من 2007 حتى 2010 والتـي بلغت 2.4 مليون عسكري أمريكي فإن نسبة المصابين بأمراض الدماغ ستصل إلى 830 ألف تقريباً.

أجريت عدة دراسات حول إصابات الدماغ إحدى هذه الدراسات تمت بجهد مشترك بيـن منظمتي (Propublica and NPR) وقد توصلت إلى أن إصابات الدماغ تعد أكبر خطر يواجـه المجتمع الأمريكـي مستقبلاً حيث إنهـا تصيب الكثير من الجنـود العائدين من حـرب العراق بفقـدان الذاكرة وعدم القدرة على قيادة السيـارة والعجز عن قراءة فقرة فـي كتاب أو جريدة ويفقـدون القدرة على التركيز . وقالـت الدراسة التي صدرت بعنوان (Brain Injuries Remain Undiagnosed in Thousands) أن الطابع الغالب على هؤلاء الجنـود أنهم يشكلون خطـراً على المجتمع ، حيث إن كثيرين منهـم يسيرون في الشوارع الأمريكيـة يكلمـون أنفسهم ، ولذلك أطلـق عليهم معدو الدراسة مصطلحـاً غريباً حيث أسموهم (Walkie taikies) وقد أصبحوا ظاهرة[2].

وأكدت فصلية الكونجرس(Congressionl Quarterly) أن أفراد الجيش الأمريكي الذيـن انتحروا عـام 2009 زاد على عدد الجنود الذين قتلوا نتيجـة العمليات الحربية في

(1) www.rand.org/pubs/monographs/2008/RAND__MG720.pdf

(2) http://www.propublica.org/article/brain-injuries-remain-undiagnosed-in-thousands-of-soldiers

كل مـن أفغانستان والعـراق [1]. وتفيد إحصائية حول الآثار النفسيـة غير المنظورة إلى أن 1000 محـارب مـن كاليفورنيا تحت سن 35 عاماً قتلوا فـي الحوادث بسبب سلوكياتهم العدوانية وميولهم الانتحارية ، خلال الفترة من 2005 إلى 2008 [2].

وإضافة إلى الصعوبات التي باتت تواجهها وزارة الدفاع في إقناع الشباب الأمريكي بالتطـوع رغم الإغراءات وتدهور مستويات المتطوعيـن والمنخرطين في صفوف القوات الأمريكيـة إلى حـد تحول هذه القـوات إلى جيش مـن المرتزقة، يلاحـظ تفشي ظاهرة متنامية في وسط جنـود الاحتلال الأمريكي تلك هي ظاهرة الهـروب من ويلات الحرب حيـث هرب آلاف الجنود مـن الجيش إلى كندا بسبب الرعب الذي شاهدوه أو سمعوا عنه في العراق وفي أفغانستان وفي إحصاءات البنتاجون فإن عدد الهاربين بلغ 40 ألف هارب مـن كل أفـرع الجيش . وجـاء حصر الرقم من خـلال القضايا التي أقيمـت على الجنود الهاربين [3] .

إن واحـدة مـن أهم صفحـات الكلفة غير المباشـرة التي ستئن تحـت ثقلها طويلاً القـدرة الأمريكيـة - وكانت من أهـم أسباب أزمتهـا الاقتصادية الحـادة - ليست فقط بالجانـب المادي رغم أهميته في قـدرة الولايات المتحدة على تمويـل الجيوش وإنما في قـدرة المقاومـة العراقية على إخـراج ربع مليون جنـدي أمريكي من الخدمـة العسكرية الفعليـة ما بين قتيل وجريح الأمر الذي دمر الاحتياطي الفعلي للرأسمال البشري للجيش الأمريكـي، إضافـة إلى تعطيل هذه النسبـة من القدرة الإنتاجية لشريحـة الشباب الأمر الـذي سيحد في المدى القريب والمتوسط من قـدرة الولايات المتحدة على خوض حرب كبرى أخرى أو حتى التفكير بها على ضوء الدرس البليغ الذي تلقته في العراق .

---

(1) rising__military__suicides/25/11/http://www.congress.org/news/2009

(2) /http://www.baycitizen.org/veterans/story/after-service-veteran-deaths-surge

(3) http://www.truth-out.org/article/40000-us-troops-have-deserted-since-2000

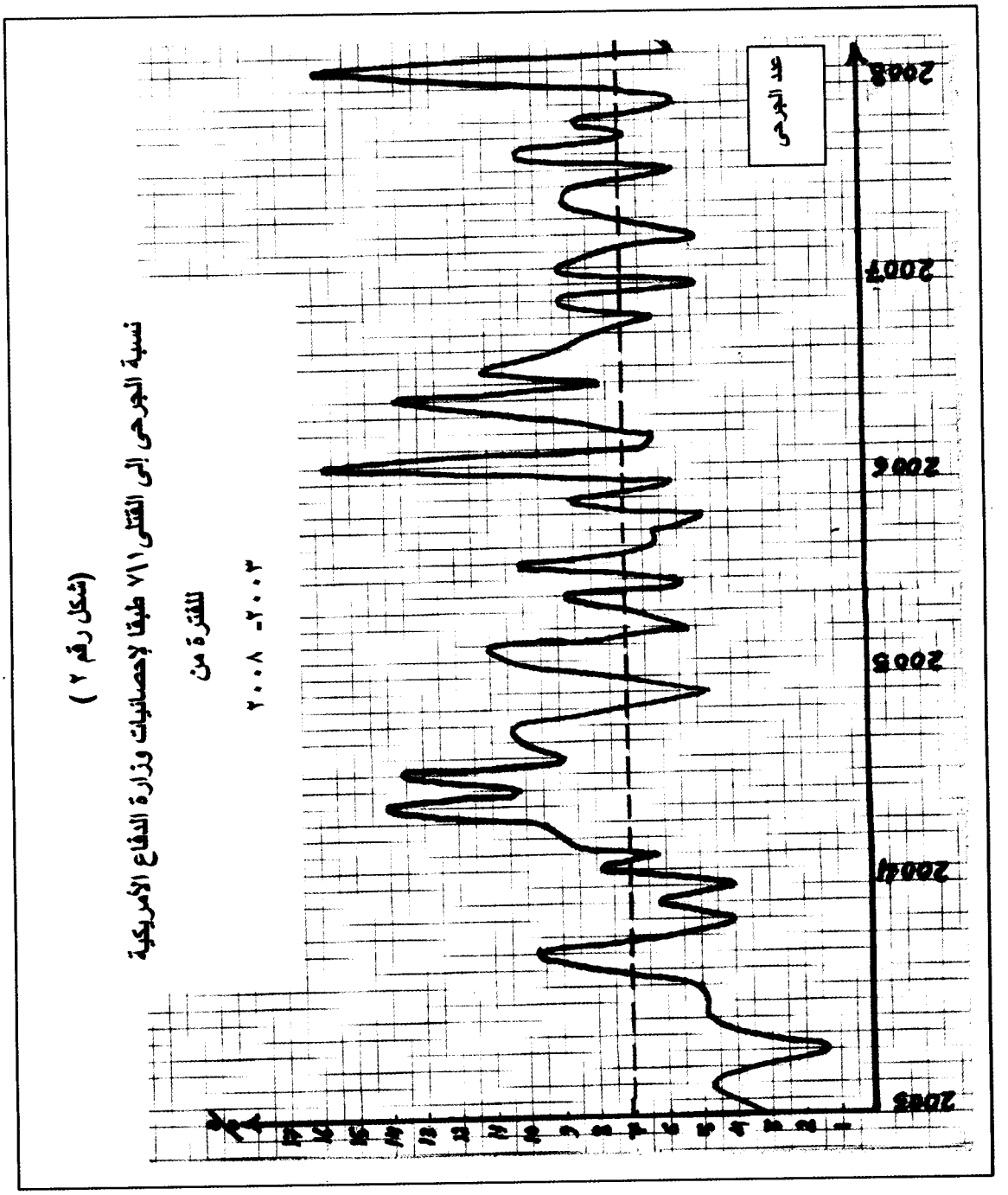
نسبة الجرحى إلى القتلى ٧١ طبقا لإحصائيات وزارة الدفاع الأمريكية
للفترة من
٢٠٠٣ - ٢٠٠٨
(شكل رقم ٢)
الجرحى
2003
2004
2005
2006
2007
2008

(الشكل رقم ٣) عدد هجمات المقاومة في العراق"٢٠٠٣-٢٠١٠"

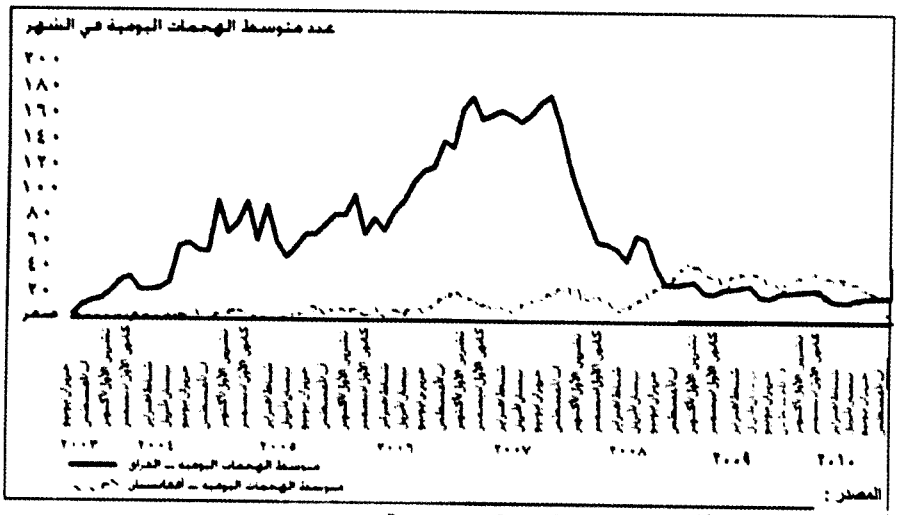

المصدر :

. تقرير هيئة المسائلة والمحاسبة في الكونجرس الامريكي" GAO" ٢٠٠٨ " www.gao.com "
. شهادة قائد القوات الامريكية" راي اودرنو" امام لجنة الخدمات المسلحة في ايلول ٢٠٠٩.
. تم تصنيف هذه الصابات على انها" مهمة وعنيفة" وفق التقارير الامريكية.

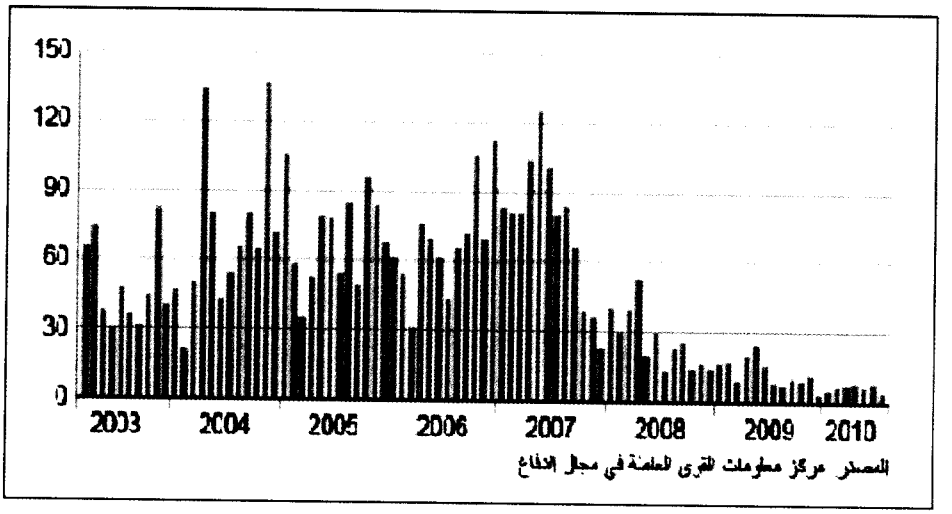

(شكل رقم ١) عدد قتلى القوات الأمريكية في العراق الذي تجاوز أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة جنود حسب ادعاءات وزارة الدفاع الأمريكية للفترة بين مارس/آذار ٢٠٠٣ ويوليو / تموز ٢٠١٠